مركز الفيض العلمي لاستطلاع الرأي والدراسات المجتمعية

مركز الفيض العلمي
لاستطلاع الرأي والدراسات المجتمعية

تيارات وأحزاب

دراسات في المشهد الديني - السياسي العراقي

أ.د. عباس علي شلال
أ.م.د. أحمد محمد العوادي
أ.م.د. مصطفى سوادي جاسم
أ.م.د. محمد إبراهيم خضير
د. سمير محمد حميد
د. حسن هاشم حمود

بغداد

١٤٤٦هـ ٢٠٢٥م

اسم الكتاب **تيارات وأحزاب :** دراسات في المشهد الديني _ السياسي العراقي

تأليف أ.د.عباس علي شلال
أ.م.د. مصطفى سوادي جاسم
أ.م.د. أحمد محمد العوادي
أ.م.د. محمد أبراهيم خضير
د. سمير محمد حميد
د. حسن هاشم حمود

الطبعة الأولى 2025

رقم الايداع الدولي 978-9922-8363-2-4

جميع الحقوق محفوظة لمركز الفيض العلمي لاستطلاع الرأي والدراسات المجتمعية

الناشر: مركز الفيض العلمي لاستطلاع الرأي والدراسات المجتمعية

العراق-بغداد- الكرادة

mobile: 00964- 07710122232

website: http://www.al-faidh.com

E-mail:Alfaidhcenter2011@gmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ
وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ
ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾

صدق الله العلي العظيم

الأنعام: ١٥٣

إهداء

إلى أرض الحضارات ومهد الأديان...

الى التراب الذي احتضن أولى الكلمات ونقش الشرائع وشهد تنوع الفكر والعقيدة...

إلى نهريه اللذين جريا بحكمة الفقهاء وتأمل العارفين ...

الى شعبها الذي ظل عبر العصور جسرا للمعرفة وملتقى الآراء

إلى الوطن ... إلى العراق

نهدي هذ الكتاب أملاً في أن يكون إضافة للحوار والتنوير

وسعيا لفهم أعمق للفكر الديني السياسي العراقي وتياراته...

علَّ الكلمة تكون جسرًا آخر نحو الوعي والتآزر والسلام.

مركز الفيض

الفهرست

ت	العنوان	الصفحة
١	المقدمة	١١
٢	التيارات الدينية ورأسمالها الاجتماعي (جدلية التشظي وإعادة الانتاج)	١٥-٤٨
٣	تمهيد	١٧
٤	أولاً: قراءة نظرية	٢١
٥	ما رأس المال الاجتماعي؟	٢١
٦	ما التيارات الدينية الاسلامية؟	٢٣
٧	تشظي رأس المال الاجتماعي	٢٤
٨	١. شبكة العلاقات والروابط الاجتماعية	٢٤
٩	٢. الانتماء والولاء	٢٧
١٠	٣. الثقة المجتمعية	٣٠
١١	٤. التعاون	٣٤
١٢	٥. التضامن	٣٧
١٣	مصادر إعـادة إنتاج رأس المال الاجتماعي للتيارات والأحزاب الدينية	٤٠
١٤	١. الدين	٤٠
١٥	٢. النزاهة	٤١
١٦	٣. الكفاءة والإنجاز	٤٢
١٧	الاستنتاجات	٤٣
١٨	التوصيات	٤٤
١٩	الخاتمة	٤٥
٢٠	المصادر	٤٦

٢١	موقف القوى والتيارات الدينية من التواجد العسكري الأجنبي في العراق	٤٩-٧٦
٢٢	مقدمة	٥١
٢٣	اولاً: اشكالية الدراسة وهدفها	٥٢
٢٤	المحور الاول: موقف القوى والتيارات الدينية قبل ٢٠٠٣ من تواجد القوات الاجنبية في العراق	٥٣
٢٥	المحور الثاني: دور القوى والتيارات الدينية بعد ٢٠٠٣ من وجود القوات الاجنبية	٥٦
٢٦	المحور الثالث: موقف القوى والتيارات الدينية من التحالف الدولي ابان الحرب على داعش	٦٣
٢٧	المحور الرابع: موقف القوى والتيارات الدينية من تواجد القوات الاجنبية في العراق ما بعد ٢٠٢٠	٦٧
٢٨	المحور الخامس: وضع القوات الاجنبية (الامريكية) في ظل الحرب الدائرة على غزة والجنوب اللبناني.	٧١
٢٩	الاستنتاجات	٧٤
٣٠	المصادر	٧٦
٣١	الدستور والتشريعات القانونية وعلاقتها بالقوى والتيارات الدينية في العراق	٧٧-٩٤
٣٢	المقدمة	٧٩
٣٣	اشكالية الدراسة وهدفها	٧٩
٣٤	المبحث الأول/ القواعد الدينية والقواعد القانونية وأثرهما	٨٠
٣٥	القاعدة الدينية والقاعدة القانونية	٨٠
٣٦	أثر النص على دين الدولة	٨٣

٣٧	المبحث الثاني/علاقة التيارات الدينية بالتشريعات القانونية واثرها	٨٥
٣٨	علاقة التيارات الدينية بالتشريعات القانونية	٨٥
٣٩	تأثير التيارات الدينية على بناء الدولة (ايجابياً أم سلبياً)	٨٨
٤٠	اولاً: الاستنتاجات	٩١
٤١	ثانيا: التوصيات	٩٢
٤٢	المصادر	٩٣
٤٣	مقبولية السلوك وخطابه الديني العام لدى القوى والتيارات الدينية في العراق	٩٥-١٢٨
٤٤	المقدمة	٩٧
٤٥	اولا: الخطاب الديني العام	٩٨
٤٦	ثانياَ: مقبولية الخطاب الديني	١٠٢
٤٧	ثالثاً: تأثير التفاعل بين الخطاب الديني والخطابات الاجتماعية والسياسية	١٠٤
٤٨	رابعاً: ديناميات القوى والتيارات الدينية في تاريخ العراق	١٠٨
٤٩	خامساً: الدور الاجتماعي والديني للقوى والتيارات الدينية في العراق وتأثيره على السلوك العام	١١٢
٥٠	سادساً: التحليل النقدي للسلوك والخطاب الديني العراقي	١١٥
٥١	سابعاً: مؤشرات القبول والرفض للتيارات الدينية في العراق	١٢٠
٥٢	الاستنتاجات	١٢٥
٥٣	المصادر	١٢٨

٥٤	الدراسة الميدانية التيارات الاسلامية واحزابها السياسية (جدلية القبول والرفض المجتمعي)	١٢٩-١٩٨
٥٥	اولاً: المستخلص	١٣١
٥٦	ثانياً: منهج الدراسة	١٣٢
٥٧	ثالثاً: عينة الدراسة	١٣٢
٥٨	رابعاً: نتائج الدراسة	١٣٩
٥٩	خامسا: الاستنتاجات	١٩٥
٦٠	سادساً: التوصيات	١٩٨

المقدمة

يعد موضوع التيارات الدينية واحزابها السياسية من الموضوعات المهمة التي يتطلب اخضاعها للدراسة والتحليل العلمي الموضوعي لتعرف المواقف الاجتماعية للمجتمع العراقي تجاه هذه القوى السياسية ذات التوجه الديني، والتي تصدت لقيادة العملية السياسية بعد التغيير السياسي في العراق منذ عام ٢٠٠٣ بعد أن كانت تعاني من التهميش والاقصاء من قبل النظام السابق، الذي كان يدير الحكم تحت سلطة نظام شمولي اقصائي للقوى السياسية الأخرى وتحت سلطة نظام الحزب الواحد، وبعد التحول نحو نظامٍ ديمقراطيٍ توافقيٍ يحقق طموحات أفراد المجتمع العراقي، والذي شهد ازمات اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية عديدة القت بظلالها على حياة المواطن العراقي، مما جعلته يقابلها بردات فعل يلقي اللوم فيها على النخبة السياسية التي تقود المرحلة الراهنة في وقتنا الحاضر، لاسيما وان اغلب هذه القوى التي يقع على عاتقها قيادة العملية السياسية هي ذات توجهات دينية اسلامية بمختلف مسمياتها ومذاهبها.

ومن الجدير بالذكر ان هذه المرحلة شهدت احداثًا وازمات مفصلية كادت أن تؤدي بالبلاد إلى حربٍ اهلية بسبب العمليات الارهابية التي خلفتها الجماعات الارهابية التي حاولت اذكاء الطائفية وممارسة القتل على الهوية مهددةً بذلك السلم المجتمعي، واسهمت في خلق تغيرات ديمغرافية؛ بسبب عمليات التهجير الطائفي والاثني ورافق هذه العمليات ارتفاع نسب الفساد في ادارة المؤسسات الحكومية، مما افرز واقعًا اجتماعيًا مثخنًا بالازمات والاحداث التي تهدد البناء الاجتماعي للمجتمع العراقي، مما قد ينتج صورة مجتمعية سلبية تجاه التيارات الدينية واحزابها السياسية؛ بسبب سلوكات البعض من هذه القوى وكيفية تعاملها في إدارة الازمات والصراعات وحلحلتها، كونها هي المتصدرة لقيادة العملية السياسية وتحملها مسؤولية التلكؤ في العمل المؤسسي وتراجع مستوى الخدمات والاعمار مع ارتفاع نسب البطالة والجريمة والفساد.

لذا اخذ مركز الفيض العلمي على عاتقه اخضاع هذه الظاهرة للدراسة والتحليل العلمي بغية التعرف إلى آراء أفراد المجتمع العراقي وتصوراتهم تجاه هذه القوى السياسية؛ وكان الهدف هو تسليط الضوء على دور التيارات الدينية واحزابها السياسية المشاركة في العملية السياسية وما حققته من نتاج على ارض الواقع، ومدى انسجام هذه القوى فيما بينها ومع القوى السياسية الأخرى حول بعض المواقف والقضايا السياسية والاجتماعية التي تهم المجتمع العراقي، وكذلك التعرف إلى آراء المواطنين وردة فعلهم تجاه هذه القوى.

وتضمن الكتاب خمس دراسات ذات تخصصات علمية مختلفة وكانت الدراسة الاولى تحت عنوان التيارات الدينية ورأسمالها الاجتماعي (جدلية التشظي وإعـادة الانتاج)، اتت هذه الدراسة لتسليط الضوء على المواقف والسلوكات التي تسهم في تراكم أو تشظي راس المال الاجتماعي لهذه القوى، وقد اشتملت الدراسة على محورين رئيسين كان الاول بعنوان عوامل تشظي رأس المال الاجتماعي، والثاني مصادر إعادة إنتاج رأس المال الاجتماعي.

في حين كانت الدراسة الثانية تحت عنوان موقف القوى والتيارات الدينية من التواجد العسكري الأجنبي في العراق وقد انطلقت الدراسة من اشكالية مفادها انه على الرغم من توحد القوى والتيارات الدينية العراقية من اهمية انهاء التواجد العسكري الأجنبي في العراق إلا إن هذه القوى والتيارات تعاني من تحديات داخلية وخارجية وقد اثرت هذه التحديات على مواقفها من الانسحاب الامريكي لاسيما مع اقتراب الانتخابات البرلمانية العراقية والتحديات الاقليمية على الساحة السورية واللبنانية والفلسطينية واحتدام الصراع وعدم وحدة المواقف مع الشركاء السياسيين حول هذه القضية وعدد من القضايا الأخرى، وقبل المضي في معرفة موقف القوى والتيارات الدينية.

وتقع الدراسة في خمسة محاور يتناول المحور الاول موقف القوى والتيارات الدينية قبل ٢٠٠٣ من تواجد القوات الاجنبية في العراق، اما المحور الثاني فيتناول فيه دور القوى والتيارات الدينية بعد ٢٠٠٣ من وجود القوات

الاجنبية، ويتناول في المحور الثالث موقف القوى والتيارات الدينية من التحالف الدولي ابان الحرب على داعش اما المحور الرابع موقف القوى والتيارات الدينية من تواجد القوات الاجنبية في العراق ما بعد ٢٠٢٠، في حين نتناول في المحور الخامس وضع القوات الاجنبية (الامريكية) في ظل الحرب الدائرة على غزة والجنوب اللبناني.

اما الدراسة الثالثة كانت تحت عنوان الدستور والتشريعات القانونية وعلاقتها بالقوى والتيارات الدينية في العراق تتمحور الدراسة حول بيان دور التيارات الدينية في العراق ومدى تأثيرها على التشريعات النافذة سلبًا ام ايجابًا وايجاد الحلول التي بالإمكان استخدامها للخروج بأفضل النتائج التي تنعكس ايجابًا على مجتمعنا، بهدف التعرف إلى اهم السلبيات والايجابيات التي تحدث نتيجة علاقة التيارات الدينية مع بعضها ومدى تأثيرها على التشريعات القانونية بصورة عامة وعلى الساحة العراقية بصورة خاصة، وتقع الدراسة في مبحثين الاول تحت عنوان القواعد الدينية والقانونية واثرهما وتضمن محاور عديدة، اما الثاني كان بعنوان علاقة التيارات الدينية بالتشريعات القانونية واثرهما.

في حين كانت الدراسة الرابعة بعنوان مقبولية السلوك وخطابه الديني العام لدى القوى والتيارات الدينية، إذ يمثل الخطاب الديني في العراق محورًا أساسيًا لفهم التفاعلات الاجتماعية والسياسية في البلاد، ويعكس هذا الخطاب تعقيدات التوجهات الفكرية والدينية المتعددة التي تشكل نسيج المجتمع العراقي، وتلعب القوى الدينية دورًا بارزًا في توجيه الرأي العام وصياغة السياسات العامة للمجتمع، وتتنوع التيارات الدينية بصورة عامة بين المعتدلة والمتشددة، مما يخلق بيئة متعددة الأبعاد تتطلب دراسة دقيقة لفهم تأثيراتها، ويمتد تأثير الخطاب الديني إلى مجالات متعددة، بدءًا من تعزيز القيم الأخلاقية والروابط الاجتماعية، وصولاً إلى التأثير المباشر على القرارات السياسية والاقتصادية.

وقد تضمنت الدراسة سبعة محاور وهي الخطاب الديني العام، ومقبولية الخطاب الديني، وتفاعل الخطاب الديني مع الخطابات الاجتماعية والسياسية،

وديناميات القوى والتيارات الدينية في تاريخ العراق، ديناميات القوى والتيارات الدينية في تاريخ العراق، التحليل النقدي للسلوك والخطاب الديني العراقي، ومؤشرات القبول والرفض للتيارات الدينية في العراق.

في حين كانت الدراسة الخامسة دراسة ميدانية طبقت على عينة مكونة من ٤٩٢ فرداً شملت مدينة بغداد بجانبيها الكرخ والرصافة واتت الدراسة بهدف التعرف إلى آراء أفراد المجتمع العراقي ومواقفهم تجاه التيارات والاحزاب الاسلامية المشاركة في العملية السياسية لما تشكله هذه الاحزاب بوصفها ظاهرة سياسية معقدة اسهمت في تشكيل المشهد السياسي العراقي، ودورها في دعم وتعزيز الاستقرار أو تأجيج الطائفية، وكذلك لتعرف سلوكات هذه الاحزاب ومواقفها في ادارة مؤسسات الدولة ودورها وما يترتب عليه من آثار مجتمعية، فضلاً عن التعرف إلى ما تمتلكه هذه التيارات والاحزاب الاسلامية السياسية من رأس مال اجتماعي ومدى قدرتها على تجذيره وتراكمه في المجتمع، وامكاناتها في استنفاره واستثماره عند الازمات والمواقف السياسية والدولية، فضلاً عن التعرف إلى المستقبل السياسي لهذه التيارات والاحزاب الاسلامية في ظل المتغيرات المجتمعية والسياسية وتأثيرات الغزو الثقافي والحرب الناعمة التي تقودها الدول العظمى والدول الاقليمية تجاه الواقع السياسي العراقي لاسيّما ما تشهده المنطقة من أحداث متسارعة تتمثل بالتغيرات السياسية وتداعياتها التي قد تمتد اثرها إلى الواقع السياسي العراقي.

وقد تكلل هذا الجهد ليكون كتابًا بعنوان (**تيارات وأحزاب "دراسات في المشهد الديني ـ السياسي العراقي"**) ليكون مرجعًا علميًا للباحثين والمتخصصين ولكل طلبة العلم ولعله يكون اضاءة في طريق العلم والمعرفة واضافةً علميّة مهمة لكل المهتمين بالشأن الديني والسياسي العراقي.

مركز الفيض

آذار / ٢٠٢٥

مركز الفيض العلمي
لاستطلاع الرأي والدراسات المجتمعية

التيارات الدينية ورأسمالها الاجتماعي (جدلية التشظي وإعادة الانتاج)

د. حسن هاشم حمود

تمهيد

يعد مفهوم رأس المال الاجتماعي أحد مصادر القوة المهمة التي تعول عليها الأحزاب والتيارات الدينية في عملية إعادة إنتاج وجودها، وبما أن المجتمع العراقي من المجتمعات العربية المسلمة، ووجود التيارات والأحزاب الدينية ضرورة ملحة يفرضها الواقع الاجتماعي لطبيعة المجتمع العراقي بعدّه مجتمعًا مسلمًا، ولتصديها للجانب التشريعي والتنفيذي الذي يتماشى مع قيم وعادات وتقاليد المجتمع ولصدارة قيادة المجتمع، وهذا يتطلب وجود رأس مال اجتماعي تعول عليه هذه التيارات والاحزاب الدينية في إعادة إنتاج وجودها وهذا يتوقف على السياسة والسلوكات التي تتبعها هذه التيارات في التعامل مع القضايا المجتمعية وما تقوم به من ادوار ووظائف تعكس مهامها الدينية والتنويرية الهادفة إلى قيادة المجتمع نحو الخير والصلاح.

ومن الجدير بالذكر ان التغيير الذي مر به العراق ما بعد ٢٠٠٣ اسهم بظهور عدد مختلف من المسميات للقوى والتيارات السياسية ذات الصبغة الدينية من مختلف اطياف المجتمع العراقي وبعضها يمتلك عمقاً تاريخيًا ولها مقبوليتها الاجتماعية وبعضها شُكلت حديثًا، وعملت بعض هذه التيارات والأحزاب الدينية في هذه الفترة بأخذ زمام المبادرة بالمحافظة على الأمن والاستقرار الاجتماعي والإنساني، وكذلك الحفاظ على الملكيات العامة والخاصة بدافع تضامني مع بقية أفراد المجتمع، وكان الخطاب السائد يدعو إلى الوحدة والتضامن الاجتماعي، على الرغم من الانتكاسات التي مر بها هذا الخطاب من قبل بعض القوى المتطرفة التي تدعي التدين، وأصبح خطابها خطابًا تحريضيًا هدفهُ اثارة العنف والفوضى كاد أن يؤدي إلى نشوب حرب أهلية؛ بسبب تطرف البعض ممن ارتدى لباس الدين، وعمل على تأجيج الطائفية في البلد وكذلك ارتفاع نسب القتل على الهوية

التي رافقت العمليات الارهابية، التي أسهمت في خلق تخندقات طائفية على المستوى الديموغرافي وقطعت البلد إلى تخندقات مذهبية وبؤر للصراع الطائفي.

ففي هذه المرحلة اطلق العنان لإخراج المكبوت الطائفي والاثني بصورة دوغمائية من الصعب زعزعتها، مورست فيها أبشع أساليب القتل والتنكيل الطائفي من قبل المجاميع الارهابية، وهذه بادرة أولى لتشظي رأس المال الاجتماعي العام للبلد؛ بسبب العمليات الارهابية وما تقوم به هذه المجاميع التي أدت إلى تقسيم الهوية العامة الجامعة للمجتمع إلى مجموعة من الهويات الفرعية، وجعلت العقل الهوياتي الطائفي هو المتسيد للموقف، لكن هذا لا يمنع من وجود قوة دينية وسطية معتدلة تدعو إلى الوسطية والاعتدال بين جميع مكونات المجتمع العراقي، تنظر إلى الفرد العراقي مهما اختلفت هويته الإثنية والطائفية على أنه مواطن عراقي له حقوق وعليه واجبات دون تمييز، لكن بسبب انعدام الثقة السياسية بين أطراف العملية السياسية من أحزاب وقوى دينية وغير دينية دفعها إلى العمل لتحشيد قواعدها الشعبية لكسب التأييد والتنافس مع القوى الأخرى لدخول السباق والتنافس السياسي، وكانت بداية دخول هذه القوى ككتل موحدة متمثلة لكل طائفة دينية أو قومية أو قوى علمانية أخرى، ككتلة موحدة تطرح برامجها الخاصة بها، ففي أول الأمر التفت الجماهير حول هذه القوى ولازالت تؤيد وجود المعتدلة منها دون التمييز بمسمياتها بعدّها ممثلة للمكون سواء كان شيعياً أو سنياً أو على أساس إثني وقومي، وأخذت تعمل على تعزيز مصادر رأس مالها الاجتماعي من خلال قربها من جماهيرها، أو من خلال برامجها التي تهدف إلى إرضاء جماهيرها، إلا إن بعض هذه التوجهات لم تبق على حالها؛ بسبب حالات التغيير التي مرت بها كالتقسيم الهوياتي للهوية الأم إذ قُسمت إلى مجموعة من الهويات الفرعية متمثلة وفق الولاءات والانتماءات التي تقودها القوى والأحزاب والتيارات الدينية، والتي بدورها قُسمّت وجزئت في الوقت نفسه

رأسمالها الاجتماعي إلى مجموعة من التوجهات التي تتفق مع برامج هذه القوى، وهذا بدوره اسهم في تصدير صورة اجتماعية لهذه الاحزاب والتيارات الدينية أدت إلى تراجع رأسمالهم الديني وساعد في ايجاد ارضية خصبة كردة فعل لظهور تيارات دينية منحرفة وأخرى لا دينية إلحادية عمق الفجوة ما بين التدين المنحرف والدين النقي الصادق.

ومن ثم هذا التقسيم العمودي لهذه الأحزاب يصاحبهُ ايضًا تقسيم أفقي شمل رأسمالهم الاجتماعي، فقُسم على وفق الـولاءات والانتماءات لهذه الاحزاب، وهذا بدوره يعد تشظي لرأس المال الاجتماعي العام.

لذا فان الاشكالية التي تدور حولها الدراسة وتستهدف وجودها تتمحور حول امكانية هذه التيارات الدينية واحزابها في ترسيخ قيم مقومات رأس المال الاجتماعي ومدى قدرتها على تحقيق تراكم رأسمالها الاجتماعي، ودورها في تعزيز قيم إعادة إنتاج وجودها، ففي دراستنا هذه سنركز على عوامل تشظي رأس المال الاجتماعي وعمليات إعادة إنتاج التيارات الدينية واحزابها، مستهدفين بذلك التعرف إلى معوقات تراكم رأس المال الاجتماعي للتيارات والاحزاب الدينية، وكذلك التعرف إلى دور مقومات رأس المال الاجتماعي في إعادة إنتاج هذه التيارات والاحزاب.

وبهذا تتجلى أهمية هذه الدراسة كونها تمثل إضافة علمية جديدة في مجال البحث العلمي لتعرضها لمفهوم يعد من المفاهيم الحديثة نسبياً، كمحاولة لوضع إطار علمي تصوري خاضع للمعايير العلمية، ولوضع مجموعة من المؤشرات للتعرف إلى مفهوم رأس المال الاجتماعي الذي يعد من المفاهيم التي يصعب قياسها بحسب آراء بعض المفكرين، كونه يختلف عن الصور الأُخرى لرأس المال؛ لأنه لا يوجد في الأشخاص ولا في الواقع المادي وإنما يوجد في العلاقات الاجتماعية بين الأفراد، فهو يتشكل من خلال مجموعة من العلاقات والروابط

الاجتماعية التي تكونها التيارات والاحزاب الدينية، في إطار بناء اجتماعي ولتحقيق أهداف مشتركة تؤدي إلى بناء شبكة من العلاقات الاجتماعية الإيجابية تدفع إلى تحقيق الثقة وتأصل الانتماءات والولاءات وتعزز قيم التعاون والتضامن معتمدة على ما تمتلكهُ من رأس مال ديني معزز بقيم النزاهة والحيادية والفاعلية والإنجاز في إدارة الملفات التي تتصدى لها، وعلى اثر ذلك قسمت الدراسة إلى جانبين اساسيين تضمن الجانب الاول مقومات رأس المال الاجتماعي وفي حال ضعفها كيف تسهم في تشظي رأس المال الاجتماعي، وفي الجانب الثاني ركزنا على أهمية بعض القيم ودورها في تراكم رأس المال الاجتماعي وفي إعادة إنتاج التيارات والأحزاب الدينية.

أولاً: قراءة نظرية

ما رأس المال الاجتماعي؟

رجح بعض المفكرين إلى ان استعمال المفهوم لأول مرة بمعناه الحديث من قبل ليدا ج. هينفان في١٩١٦ في تحليل المجتمع الريفي في فرجينيا الغربية، إذ تشير هينفان إلى رأس المال الاجتماعي «كحسن النية، والزمالة، والتعاطف المتبادل، والمشاركة الاجتماعية بين مجموعة من الأفراد والأسر» ومع ذلك يُشير جون فيلد (٢٠٠٨) إلى «ان بعض المفكرين في وقت سابق استعملوا هذا المصطلح، إلا انه هناك إجماع واسع على أن الأهمية المعاصرة للمفهوم مستمدة من علماء الثمانينات، والتسعينات وبشكل أدق من خلال ثالوث من علماء الاجتماع وهم (بيير بورديو، جيمس كولمان، وروبرت بوتنام)»[١].

ولهذا ينظر إلى رأس المال الاجتماعي من زوايا عدة اختلفت باختلاف توجهات وأفكار المفكرين الذين استعملوا المفهوم، وكذلك باختلاف الحقول العلمية التي تعرضت للمفهوم في مجال الاجتماع، والسياسة، والاقتصاد.

إذ يرى عالم الاجتماعي الفرنسي «بيير بورديو» بأنه مجموع الموارد الحالية، أو الكامنة التي تكون مرتبطة بحيازة شبكة دائمة من العلاقات الممأسسة من معارف متداخلة واعترافات متداخلة، التي تعطي للفاعل تقريبًا(سماكة) اجتماعية كبيرة، فقدرة الفعل ورد الفعل مهمة تقريبًا على وفق نوعية وكمية ارتباطاته، وصلاته مع أفراد آخرين إذ إنها تشكل المظهر العام للرأسمال، تحت مختلف أشكاله[٢].

ويرى بورديو أن التأسيس لبناء شبكة من العلاقات الاجتماعية تمثل عملية

(1) Luca Andriani, Social Capital: a Road Map of Theoretical Frameworks and Empirical Limitations, Department of Management Birkbeck University of London, January 2013,p4.

(٢) ستيفان شوفالبيه و كريستيان شوفيري، معجم بورديو، ترجمة د. الزهرة إبراهيم، دار النايا، دمشق، ط١، ٢٠١٣، ص ١٦٤.

استثمار فردي أو جماعي هدفه تحقيق عملية إعادة انتاج المكانة الاجتماعية من خلال الاستثمار في هذه العلاقات التي يمكن استحضارها واستعمالها في الوقت الحاضر أو في المستقبل من خلال تحويلها إلى علاقات مهمة تحقق الثقة المتبادلة بين طرفي العلاقة وتسهم في عملية إعادة انتاج مكانتهم الاجتماعية، ويصور لنا «بورديو» الفضاء الاجتماعي بأنه مجال صراع ويحاول الفاعلون الاجتماعيون فيه الحصول على مصادر القوة التي تعزز التفاوت، والتمايز الاجتماعي في المجتمع، ورأس المال الاجتماعي يعد واحد من مصادر القوة التي يناضل الفاعلون، في سبيل تراكمه كرصيد يعزز مكانتهم الاجتماعية، ومن الممكن الاستثمار فيه للحصول على أفضل الخدمات.

ومن ناحية أُخرى، ينظر جيمس كولمان اليه من خلال وظيفته معدًا ذلك إنه مجموعة متنوعة من الكيانات المختلفة، التي تشارك جوانب البنى الاجتماعية التي تيسر بعض أفعال الجهات الفاعلة (الناس أو الجماعات)، والسماح لتحقيق أغراض معينة، وفي حالة غيابه لن يكون تحقيقها ممكنًا[1].

بينما يرى فرانسيس فوكوياما* لرأس المال الاجتماعي كونه مجموعة من القيم غير الرسمية يشترك بها مجموعة من الناس، وتسمح بتحقيق التعاون فيما بينهم؛ ليس بالضرورة يحقق الهدف المنشود؛ بسبب تفاوت المجتمعات في الالتزامات الاجتماعية، لكنه يمكن ان يسهل ويمهد إلى المزيد من الابتكار، والتكيف الاجتماعي[2].

(1) Alicia Bonamino,Fatima Alves, Creso Franco, Os efeitos das diferentes formas de capital no desempenho escolar: um estudo à luz de Bourdieu e de Coleman Revista Brasileira de Educacao v. 15 n. 45 set./dez. 2010,p 490

(*) فرانسيس فوكوياما ١٩٥٢ كاتب ومفكر أمريكي الجنسية من أصول يابانية.

(٢) مجموعة من الباحثين والأكاديميين العرب، تحرير د. علي عبود المحمداوي، معجم الفلاسفة الأمريكان من البرجماتيين إلى ما بعد الحداثيين، منشورات ضفاف، بيروت، ط١، ٢٠١٥، ص ٧٩٩.

ما التيارات الدينية الاسلامية؟

تعددت وتنوعت التوصيفات التي تناولت مفهوم التيارات الدينية بحسب أفكار وتوجهات هذه التيارات وحسب جذورها وبيئتها التي نشأت فيها، فمنهم من يرى بأنها مجموعة من الجماعات أو الأحزاب والمنظمات التي تجعل الاساس في نشاطها ومعظم قراراتها وتوجهاتها وأفكارها نابعة من المنظور الديني والهادفة من وراء ذلك بناء دولة تعتمد في قوانينها وواجباتها على منهج الشريعة الاسلامية. ومنهم من يعرف مفردة التيارات بأنها (مجموعة من الآراء والنظريات الفلسفية الفكرية الوافدة، ارتبط بعضها ببعض ارتباطًا منطقيًا، حتى صارت ذات وحدة عضوية منسقة ومتماسكة [١]).

وينظر آخرون للتيارات والحركات الاسلامية بأنها تلك الجماعات التي تشترك معًا في عد احد جوانب الإسلام أو تفسيراته الإطار المرجعي لها سواء فيما يخص وجودها أو اهدافها والتي تنشط بطرائق مختلفة من اجل تطبيق الصورة التي تراها للإسلام في المجتمعات والدول والمجالات التي توجد بها، ويلعب الجانب الفكري دوراً محورياً في تحديد التمايز بين هذه الحركات والتيارات الاسلامية المختلفة، فضلاً عن جوانب أخرى ترتبط به بصورة أو بأخرى، على الرغم من وجود معايير أخرى التي يمكن أن يستند إليها في تصنيف تلك الحركات، مثل الأصول الاجتماعية لها أو تصورتها السياسية أو أساليبها الحركية، فإن الاساس الفكري يظل هو القاعدة الأكثر صلابة لتصوراتها السياسية أو أساليبها الحركية، وكذلك هو القاعدة الأكثر صلابة لهذا التصنيف لها والتمييز فيما بينها[٢].

---

(١) د. احمد الإمام إبراهيم، التيارات الفكرية (المفهوم- مراحل النشأة- عوامل التطور- فقه المواجهة)، حولية كلية الدعوة الاسلامية، القاهرة، العدد ٣٢، المجلد الاول، ٢٠١٩-٢٠٢٠، ص ١٤٣.

(٢) د. خليفة بوزازي، الحركات الاسلامية وإشكالية الممارسة السياسية في العالم العربي: التحديات والرهانات، منشور على الموقع الالكتروني https:/www.asip.cert.dz

تشظي رأس المال الاجتماعي

يتشظى رأس المال الاجتماعي بسبب تراجع مقوماته المتمثلة بالعلاقات الاجتماعية والثقة والتضامن والتعاون عندما تضعف قوة هذه المقومات وتتراجع فاعليتها سينعكس ذلك سلباً على تراكم رأس المال الاجتماعي وتسهم في تشظية وهي كما يلي:

١. شبكة العلاقات والروابط الاجتماعية

إن شبكة العلاقات والروابط الاجتماعية تمثل نقطة المحور التي يرتكز عليها مفهوم رأس المال الاجتماعي، وإنها ضرورية للفرد والمجتمع، إذ إنها تخرج الفرد من تقوقعه على ذاته إلى الفضاء الاجتماعي من خلال تفاعله مع الآخرين وقد أشار الفلاسفة إلى أهمية هذه الشبكات في الحياة الاجتماعية.

إذ يقول: «أرسطو» إن الإنسان المتفرد لابد أن يكون إنساناً فوقياً، أو حيواناً تحتياً بحيث لن يكون متفقاً ومتناغماً مع مفهومه، فالإنسان هو الكائن العادي الذي يفكر، ويشعر، ويحيا، يصيب ويخطئ يحب ويكره، وفي ذلك هو مجبر على نسج علاقات متواصلة مع الغير تسوسها المصالح، والغايات، ولكنها تمكن الجميع من البقاء والعيش العادي، هكذا بالنسبة لأرسطو لا يمكن أن نحدد الفرد إلا من خلال تلك العلاقات مع الغير من حيث هو ضروري لإقرار الكينونة، وتشكل علاقاته التواصلية وكينونته فتحدد بذلك ليصبح حيوانًا اجتماعيًا[١].

وهذا يُشير إلى إن الوجود الإنساني الاجتماعي يخلق ويحقق كينونته الاجتماعية من خلال هذه الشبكات، والروابط الاجتماعية التي تمارس دورها في الحفاظ على متانة النسيج الاجتماعي وتماسكه، وبفقدانها قد يفقد المجتمع صفته الاجتماعية، أو تخلق مجتمعًا مفككًا ومتشظيًا، وكذلك التيارات الدينية لا تستطيع أن تحقق وجودها إلا من خلال ما تنسجه من علاقات اجتماعية وتواصلها

(١) د. فتحي التريكي، فلسفة الحياة اليومية، الدار المتوسطة للنشر، بيروت، ط١، ٢٠٠٩، ص ١٥٤.

مع مريديها ومؤيديها بشكل يضمن لها الحفاظ على مكانتها ورمزيتها الاجتماعية وهذا لا يتحقق إلا عن طريق التواصل والاتصال الفاعل مع الجماهير وشعورها بمعاناتهم وعذاباتهم وممارسة دورها التنويري لتخفيف هذه المعاناة، وهذا ما كان يؤكده وأصل له رسولنا الكريم(صلى الله عليه وعلى آله) إذ كان يُوصي به أصحابه وكذلك سيرة الأئمة الأطهار (عليهم السلام) من خلال اصرارهم على التواصل والانفتاح على بقية أفراد المجتمع والتعرف إلى مشكلاتهم وتسيير شؤونهم سيّما من يتصدى لقيادة الأمة من المسؤولين والقادة.

وبهذا الصدد يقول أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام): (أيّما رجلٍ ولي شيئًا من أمور المسلمين، فأغلق بابه دونهم وأرخى ستره، فهو في مقتٍ من الله عز وجل، ولعنته حتى يفتح بابه، فيدخل إليه ذو الحاجة ومن كانت له مظلمة)[1]، وهنا يؤكد امامنا على أهمية تواصل المسؤولين مع الرعية والنظر في شؤونهم وفتح افاق للتواصل سيسهم في تعزيز القاعدة الجماهيرية ويساعد في التأسيس للنجاح في قيادة المجتمع.

ولهذا أكد منظرو رأس المال الاجتماعي، على أهمية شبكات العلاقات، والروابط الاجتماعية والتي من خلالها يمكن أن يقاس حجم ما يملكه فرد أو حزب أو مؤسسة من رأس مال اجتماعي بناءً على كثافة هذه العلاقات، وتنوعها، واستنفارها عند طلب المساعدة، لكن بعضهم أكد على أهمية هذه العلاقات التي يحققها الفرد، ويستعملها كرصيد يستطيع من خلاله الحصول على قدر أكبر من المنافع الذاتية، كما أكد ذلك «بورديو وجيمس كولمان»، في حين أن «روبرت بوتنام» أكد على أهمية هذه الروابط على المستوى الجماعي لخلق كتلة اجتماعية متعاونة في انجاز منافع ومصالح مجتمعية أكثر مما هي فردية.

ولهذا يصور البعض من علماء الاجتماع الوسط الاجتماعي الذي تتم فيه

(١) علي بن الحسن الطبرسي، مشكاة الانوار، ص ٥٤٥، ج ١٨٢٥.

عمليات التفاعل الاجتماعي وبناء العلاقات الاجتماعية ما هو إلا سوق للتبادلات الاجتماعية فالطرف الاكثر فاعلية والذي يمتلك اوفر الحظوظ لقيادة المجتمع هو الطرف الذي يمتلك مفاتيح الخلاص والذي يملك القدرة على ايجاد الحلول لحل أو تخفيف معاناة الجماهير.

لكن عندما تقوم بعض التيارات والأحزاب بحصر تبادلاتها ومصالحها وعلاقاتها بين المنتمين لها أو بين عناصرها سيؤدي ذلك إلى انكماش هذه العلاقات ضمن الأطر الاجتماعية التي ترسمها مصالح هذه التيارات والأحزاب الدينية، وهذا بالتأكيد سيسهم في تراجع رأسمالها الاجتماعي على المستوى العام، بل الأكثر من ذلك أنه يجعل هذه الاحزاب في محل اتهام من قبل الآخرين غير المنتمين، وهذا بدوره سيولد رأيًا عامًا سلبيًا ضد الطريقة والأسلوب المتبع من قبل بعض التيارات والأحزاب في علاقاتها وفي توزيع المغانم والمنافع.

ويعلل **مالك بن نبي** هذه الظاهرة الاجتماعية بقوله» العلاقات الاجتماعية تكون فاسدة عندما تصاب الذوات بالتضخم، فيصبح العمل الجماعي المشترك صعبًا أو مستحيلاً، إذ يدور النقاش حينئذٍ، لا لإيجاد حلول للمشكلات، بل للعثور على أدلة وبراهين»[1].

فعندما تقوم التيارات الدينية واحزابها بتحجيم علاقاتها الاجتماعية وفق الانتماءات والولاءات الضيقة والمحددة وتجعلها ضمن أطر اجتماعية مسموح بها وتقولبها بقوالب محددة وتصبح فيها العلاقات تخادمية نفعية فئوية تمنع الآخرين من بقية أفراد المجتمع اجتيازها أو تجاوزها، حتماً ستتحول هذه الانتماءات الى الجمود الحزبي وتصبح انتماءات حزبية مغلقة لا تتفاعل أو تتعاطى بالطريقة نفسها مع الآخرين المحيطين من المستقلين، وأن كانت من الطائفة نفسها أو القومية، فعدم الانفتاح هذا سيسهم في تراجع نمو رأس المال الاجتماعي لهذه

(١) مالك بن نبي، ميلاد مجتمع، دار الفكر المعاصر، دمشق، ٢٠٠٠، ص٤٣.

الأحزاب التي لا تؤمن بانتماء الآخر المختلف حزبياً.

ومن الجدير بالذكر أن بعض الاحزاب و التيارات الدينية، سيما المشاركة في العملية السياسية أخذت تتوسع وتنفتح في علاقاتها بشكل موسمي، لا سيما في فترات العملية الانتخابية ومعظم هذه القوى لم تستطع أن تبني علاقات اجتماعية مستدامة بين بقية أفراد المجتمع خارج انصارها، وفي اغلب الاحيان تنكفئ في علاقاتها بعد انتهاء هذه العملية، وهذا بدوره ولد شعورًا للكثير من أفراد المجتمع على أن هذه العلاقات هي عبارة عن علاقات مصلحية نفعية هدفها الوصول إلى سدة الحكم وبعدها معظم هذه العلاقات تبدأ بالتراجع وتنحصر بفئات محددة، مما يعدها البعض أحد الاسباب الرئيسة والمهمة في تراجع رأس المال الاجتماعي لهذه الاحزاب والتيارات الدينية في العراق.

وأحد اهم الأسباب الرئيسة في تراجع رأس المال الاجتماعي لهذه الاحزاب هو استقواء واستغلال بعض المحسوبين على هذه الأحزاب والتيارات لقوتها ومكانتها في علاقاته وتعامله مع الآخرين، ويقابله تعميم هذا التصور برسم صورة سلبية لهذه التيارات والأحزاب الدينية على الرغم من أن التصرف الفردي من قبل بعض الأفراد المحسوبين على هذه التيارات قد يتنافى مع أهداف هذه التيارات والأحزاب الدينية ومقرراتها، وهذا بدوره سيسهم في تشظي رأس المال الاجتماعي لهذه التيارات والاحزاب.

٢. الانتماء والولاء

إن انتماء الفرد لجماعة ووجوده فيها وتفاعله مع اعضائها بشكل منسجم وما تقدمه له من دعم نفسي واجتماعي وكل ما يتعلق بضرورات الحياة يساعد على خلق حاضنة اجتماعية مستقرة وتوفر بيئة اجتماعية تنمو فيها حالات الحب والاطمئنان والاستقرار النفسي، الذي من خلاله يستطيع الفرد بناء علاقات اجتماعية تدعم سلوك التعايش السلمي وتعزز من ثقافة قبول الآخر وبهذا

الخصوص يرى عالم النفس «اريك فروم» إلى أن وجود الإنسان يحكمه عدد من الحاجات الإنسانية، تأتي في مقدمتها الحاجة للانتماء والحاجة للهوية، وسبب الحاجة إلى الانتماء يأتي بسبب حالات التمزق والتشرذم التي يعيشها الفرد بسبب التحديات الاجتماعية والنفسية، والتغيرات الاجتماعية المتسارعة وغيرها من التحديات التي تفرض على الإنسان أن يخلق علاقات تتلائم مع واقعه الجديد في ظل هذه التغيرات.

فالإنسان بطبيعته تتعدد دوائر انتمائه، وقد يمتلك أكثر من هوية فمثلاً عندما ينظر إلى أي فرد عراقي على إنه عراقي اولاً ومسلم وعربي وينتمي إلى طائفة وإلى قبيلة واسرة وبالنتيجة النهائية هو قبل كل شيء إنسان فعندما يكون النظر إلى دوائر الانتماء بهذه التعددية المنسجمة وغير المتعارضة سيخلق حالة من الوئام والانسجام المجتمعي، وهذا التعاضد في الانتماءات يعبر عنه البعض بالهويات المتضامنة والمتماسكة التي تثري وتنمي حالة التماسك الاجتماعي فبدلاً من اختزال الفرد بهوية واحدة التي تخلق حالات التعصب والاقصاء ورفض الآخر، وكذلك الحال بالنسبة للتيارات والأحزاب عندما تنطلق في تعاملها مع الآخرين من خلال الهويات الأخرى التي يمتلكوها سيسهم ذلك في دعم راس مالهم الاجتماعي وتوسعة.

ومن التمثلات الرمزية لبنى إعادة إنتاج الولاءات للتيارات والأحزاب الدينية من خلال المناسبات الدينية أو تنظيم الاحتجاجات والتجمعات الاجتماعية حول نقد أو مطالبة بقضية ما ومن خلال حشدها وتعبئتها الجماهيرية لانصار هذه الأحزاب والتي من خلالها يتم التأكيد على الـ(نحن) المؤيدين والموالين المنتمين لهذه الحركة أو الحزب، وهذا أحد ميكانزيمات القوة التي تعتمدها التيارات والأحزاب الدينية في إعادة صيانة رأسمالها الاجتماعي وترميمه، ولا تقتصر عملية إعادة إنتاج الولاءات على هذه التجمعات فحسب بل الانتخابات

والتحشيد الانتخابي هو تأكيد مكانة هذه التيارات والأحزاب الدينية وتعزيزها من خلال المكسب الذي يحققه رأسمالها الاجتماعي.

ولو نجري تتبعًا زمنيًا لخارطة الانتخابات العراقية ما بعد ٢٠٠٣ نلاحظ أنها في بداياتها أخذت تحصد أعلى النسب لوجود مقبولية اجتماعية ولما تمتلكه هذه التيارات والأحزاب الدينية من رأس مال ديني فاعل في هذه المرحلة والذي سمح بتراكم رأسمالهم الاجتماعي بشكل كبير ومؤثر، وما كانت تتمتع به من رمزية دينية مهمة اكتسبتها من خلال تاريخها الجهادي ونضالها السياسي ضد النظام الصدامي، فضلاً عن التطلع نحو الأفضل من خلال البرامج التي وضعتها الأحزاب السياسية ذات الصبغة الدينية في أهدافها ومناهجها الانتخابية، لكن لم يبقَ هذا الأمر على الوتيرة نفسها من التأثير وهذا ما تؤشره نسب المشاركة في الانتخابات على مستوى العراق التي بدأت بالانخفاض وأخذت مستوى انحداري إلى أقل النسب، أو اقتصر الجزء الأكبر من المشاركة في التصويت على المؤيدين والمنتمين لهذه الأحزاب والتيارات الدينية بمختلف مسمياتها وطوائفها ومذاهبها في كل محافظات العراق وهذا مؤشر واضح على تراجع رأسمالها الديني وفقدانها لرمزيتها التي كانت تتمتع بها قبل توليها للسلطة بسبب الصورة السلبية التي رسمتها في إدارة الحكم ومن ثم اسهم ذلك في تشظي رأسمالها الاجتماعي، وهذا ما توضحه الخريطة الانتخابية من خلال نسب المشاركة التي أخذت بالانخفاض بشكل ملفت للنظر، وكما موضح بناءً على البيانات التي تنشرها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، إذ بلغت نسبة المشاركة في عام ٢٠٠٥ (٧٩٪)، وبلغت في سنة ٢٠١٠ (٦٢،٤)، وفي عام ٢٠١٤ كانت نسبة المشاركة (٦٠٪)، في حين كانت نسبة المشاركة متدنية في سنة ٠١٨٢ إذ بلغت (٤٤،٥٢٪)[١]. وهذا مؤشر واضح على تشظي رأس المال الاجتماعي للأحزاب والتيارات الدينية التي تصدت للعملية السياسية.

(١) صحيفة الشرق الاوسط فرنس ٢٤ http://www.france24.com تاريخ النشر ٢٠١٨/٥/١٣.

ولاسيما في المرحلة الراهنة نشهد تعدد المسميات لمختلف التوجهات والتشكيلات الدينية بعد أن كانت تحت مسمى أولي كبير سواء كانت الطائفة أو الأمة وهذا التعدد اسهم في خلق فضاءات اجتماعية سمحت بصعود الهويات الحزبية المتناحرة والتي قُسمت فيها الانتماءات على اساس الـ (نحن) والـ (هم) وفق الانتماء الحزبي داخل الطائفة الواحدة، وامتد ذلك إلى تقسيم رأس المال الاجتماعي للأحزاب السياسية بشكل عام والأحزاب والتيارات الدينية بشكل خاص على وفق هذا التقسيم، ومن ثم هذا أضعف رأسمالها الاجتماعي العام، وعلى اثره قُسمت أطره الاجتماعية ديموغرافيًا، فضلاً عن طبيعة الخطاب الاعلامي بين هذه التيارات والأحزاب الدينية القائم على التسقيط وشيطنة الآخر، وكذلك مستوى الوعي الذي يحملهُ الجمهور للانجرار والتطبيل للخطاب التخويني، وما يحمله البعض من الجمهور من «سادية ذهنية بتعبير اريك فروم» في تسقيط الآخر، هذا بمجمله أدى إلى تشظي رأس المال الاجتماعي بعد أن كان واقعًا تحت هوية جامعة واحدة، وتشتت إلى مجموعة من الهويات والمسميات الفرعية غير المنسجمة مع بعضها البعض ومع جمهورها من ناحية أخرى.

٣. الثقة المجتمعية

تعد الثقة المجتمعية عملية اجتماعية مهمة في دعم آليات البناء والتماسك الاجتماعي ويتوقف تراكمها وتطويرها من خلال التجارب المتبادلة بين أفراد المجتمع لاسيما عندما تكون هذه التجارب صادقة ونقية يلتزم اطرافها بعهودهم ووعودهم وباستمرارية تكرار هذه التجارب سيسهم ذلك في ارتفاع نسب تراكم الثقة المجتمعية لما تحققه من منفعة تعود ايجابياتها على جميع أفراد المجتمع، ويتحقق ذلك من خلال شبكة العلاقات التي يتم نسجها من خلال المشاركة في العمليات الاجتماعية التطوعية وما تلتزم به هذه التيارات الدينية وغيرها من المؤسسات الأخرى من خلالها قيامها بواجباتها وانجاز مسؤولياتها التي تعهدت القيام بها امام أفراد المجتمع.

فالثقة تزدهر وترتفع نسبها في المجتمع عندما يتميز سلوك أفراد المجتمع ومؤسساته وتياراته واحزابه بالمصداقية والالتزام بالوعود ونزاهة سلوكها سيما تلك التيارات والأحزاب التي تتصدى لإدارة العمل السياسي وتكون على تماس مباشر مع ما تقدمه من خدمات للفرد في المجتمع وما يميز رأس المال الاجتماعي عن بقية الرساميل الأخرى أنه ينمو ويتطور جراء تراكم الثقة وتغللها في المجتمع وهذا بطبيعة الحال يتوقف على عملية الفعل ورد الفعل ما بين الاحزاب والتيارات الدينية من جهة والمواطن من جهة أخرى، من خلال سلوكات أعضاء هذه التيارات والأحزاب على ارض الواقع وقدرتها على تنفيذ برامجها بشكل يحقق الانصاف والعدالة الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع.

وقد أكد الدين الاسلامي على أهمية احتضان الشرائح الاجتماعية المهمشة والتي تعيش في فقرٍ مدقعٍ، وهذا ما اكده أمير المؤمنين علي بن ابي طالب (عليه السلام) على ضرورة الاهتمام بهذه الشرائح الاجتماعية وان يتم احتضانهم من قبل الدولة وصيانة كرامتهم وتوفير سبل العيش لهم من خلال عهده لمالك الاشتر عندما ولاه على مصر بقوله: «فلا تشخص همك عنهم، ولا تصعر خدك لهم، وتفقد أمور من لا يصل إليك منهم ممن تقحمه العيون، وتحتقره الرجال، ففرّغ لأولئك ثقتك من أهل الخشية والتواضع، فليرفع إليك أمورهم، ثم اعمل فيهم بالأعذار إلى الله تعالى يوم تلقاه، فإن هؤلاء من بين الرعية أحوج إلى الإنصاف من غيرهم، وكل فاعذر إلى الله تعالى في تأدية حقه إليه»[1].

فالإمام(عليه السلام) يوصي ولاة الامور من القادة على ضرورة التواصل مع الفئات الاجتماعية المهمشة والتي يتعذر عليها الوصول إلى أبواب المسؤولين، والذين قد يحقرون من قبل الحواشي او يطردون ويمنعون من الوصول إلى ولاة الأمور فيوجب الامام عليه السلام على المسؤولين الوصول إلى هذه الفئات

(١) محمد عبده، نهج البلاغة، ص٤٢٩.

بأنفسهم للتعرف إلى احوالهم المعيشة وتقديم الدعم والعون لهم وهنا يضع أمير المؤمنين(عليه السلام) مجموعة من الصفات التي يجب أن يتصف بها المسؤولون وهي الثقة والتواضع والخوف من الله في تطبيق الأحكام وإدارة شؤون العباد، لما لهذه السمات من أهمية كبرى في تحقيق العدل وصيانة الامانة والحفاظ على المال العام واعطاء كل ذي حقٍ حقه وهذا لا يتحقق إلا من خلال تمتع القادة بهذه الصفات.

فالثقة توجب على من يتصف بها ألا يخون الأمانة، وأن يوصل ما يتوصل إليه من نتائج بكل ثقة ودقة، والخشية لله تعالى توجب على صاحبها ألا يظلم حقوق هذه الشريحة، ولا يهمل أمرها، ومتطلباتها، بل يسعى لرفع الحيف عنهم، أما التواضع فهذه الصفة تجعل من يتحلى بها لا يأنف من الجلوس لهؤلاء، ولا يتململ من كثرة شكواهم، ولا يزجر من يأتيه منهم.

لهذا تعد الثقة أحد أهم الثروات الرمزية التي تمتلكها التيارات والأحزاب الدينية وكذلك يجب أن يتحلى بها بعض المسؤولين الذين يدعون التدين؛ لأنها تعضد مكانتهم الاجتماعية وتدعمها، وهذا يتحقق من خلال ما تمتلكه من فاعلية لرأسمالها الديني وقدرتها على توظيفه في الحد من الازمات وحلحلة الصراعات، فضلاً عن إن قوة ما تمتلكه هذه التيارات من رأسمال ديني يعد أحد أهم مقومات رأسمالها الرمزي ويعد أحد المقاربات النظرية المهمة في دراسة رأس المال الاجتماعي، وتتوقف هذه المقاربة على عامل الثقة الذي يحقق الالتزام المتبادل، وعندما تتراجع هذه التيارات والأحزاب الدينية بإيفائها بالتزاماتها وبالعقود والوعود التي قطعتها لجماهيرها، واعتمادها ثقافة التبرير في الدفاع عن بعض الفاشلين والفاسدين في إدارة العمل المؤسساتي، فضلاً عن تخلي البعض من هذه التيارات والأحزاب الدينية عن دورها التنويري النقدي في معالجة القضايا التي تهم المجتمع، هذا بمجمله حتمًا سيضعف مكانتها الاجتماعية، ويؤدي إلى

تراجع قوة تأثير رأسمالها الديني مما ينتج عنه انخفاضًا في مستوى الثقة المتبادلة، الذي بدوره سيسهم في تراجع رأسمالها الاجتماعي، وبهذا تعد الثقة عاملاً مهمًا في دعم الاستقرار، والأمن الاجتماعي، فضلاً عن أنها رافدًا اساسيًا لرأس المال الاجتماعي بعدّها العنصر الاساسي الذي من خلال توافره سيتراكم رأس المال الاجتماعي، وغيابه يؤدي إلى تشظيه.

ومن الأسباب المهمة في تراجع مستوى الثقة لبعض الأحزاب السياسية ذات الصبغة الدينية تغليب المنفعة الحزبية على المنفعة العامة، وكذلك تداخل الفساد والمحسوبية، لاسيما في مؤسسات الدولة التي تدار من قبل المحسوبين على هذه الأحزاب مع تراجع اداء هذه المؤسسات، ووفقاً للتقارير والنسب العالمية التي تصدرها منظمة الشفافية حول نسب الفساد الإداري والمالي في العالم التي تؤكد أن العراق لا يزال يتذيل قوائم هذه التقارير من حيث أعلى نسب الفساد في العالم.

ولو نرجع إلى ما حدث في تظاهرات تشرين ٢٠١٩ التي رفعت فيها مجموعة من الشعارات وكانت غايات بعضها ضرب الدين ورمزية رجال الدين وذلك من خلال ما خطط له بعض المؤسسين والمخططين والمؤيدين لتحريك هذه التظاهرات ودفعهم للآخرين برفع شعارات مثل(بسم الدين باكَونا الحرامية) ولو ندقق النظر في هذه الكلمات لوجدنا فيها ابعادًا أكثر من كونها شعارات بل إنها زرعت في وعي بعض الشباب والمراهقين على أن كل سلبية في إدارة الحكم يمكن ارجاعها إلى الدين والتيارات الدينية ولاسيما الاحزاب التي تدعي التدين، ومن ثم هذه الشعارات ولدت شعورًا وخلقت وعيًا لدى البعض من هؤلاء، يسهم في إضعاف أهمية الدين واسقاط رمزية رجل الدين، وهذا الامر يتحمل الجزء الكبير منه بعض المحسوبين على التيارات والاحزاب الدينية التي اخفقت في ممارسات العمل السياسي ولم تتسم بالنزاهة والكفاءة.

وان تراجع الثقة أو تآكلها يؤدي إلى انعدام المصداقية مما ينعكس سلبًا على الوضع الاجتماعي العام ويسهم في تشظي رأس المال الاجتماعي، وأن انعدامها يؤدي إلى خلق توترٍ، يسهم في تفكك النسيج الاجتماعي كنتيجة لتفكك ضوابط الالتزام التي تزدهر فيها الحياة الاجتماعية وتتقدم من خلالها المجتمعات؛ لأن الثقة تمثل نقطة المرتكز والأساس التي يقوم عليه الالتزام بهذه التعهدات، فبانتفائها يعني انتفاء المصداقية التي تعد أساس استمرار شبكة العلاقات والروابط الاجتماعية، وان تراجع الثقة ببعض التيارات الدينية ما هي إلا نتاج لما تعكسه سلوكات بعض الشخصيات التي تسلمت بعض المهام في أدارة المؤسسات الحكومية أو تصدت للعمل الاجتماعي والسياسي ولم يثبت جدارتها أو نجاحها في ادارة بعض الملفات بسبب عمليات الفساد وهدر المال العام مما انعكس ذلك على تعميم هذا الفشل أو عدم النجاح إلى الجهة الداعمة لهذه الشخصية وغيرها ومن ثم أثر ذلك سلبًا على تراجع مستوى الثقة لبعض الأحزاب والتيارات الدينية.

٤. التعاون

يقرر ابن خلدون في مقدمته بأن الأصل في العمران البشري، والاجتماع الإنساني، هو التعاون لتحصيل الغذاء، ويقرر أيضًا أن هذا التعاون لا يتم إلا إذا كان هناك وازع يدفع عوان الناس بعضهم عن بعض، وهذان الشرطان الضروريان لقيام العمران يتوافران في المدينة أكثر، فالتعاون فيها متين، والوازع الذي يردع الناس موجود وهو الملك أو الدولة[١].

على الرغم من تأكيد ابن خلدون في السابق على أهمية التعاون، ودوره في نشوء الحياة المدنية، أخذ اليوم كثير من علماء الاجتماع، والسياسة في التأكيد

(١) د. محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون العصبية والدولة (معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٦، ١٩٩٤، ص ١٥٣.

على أهمية مفهوم التعاون، الذي يعمل بوصفه ضرورة من ضرورات رأس المال الاجتماعي، وكضرورة للحياة المدنية، فالمجتمعات التي يمتلك أفرادها نسبة عالية من القدرة التعاونية تمتلك مستوى مرتفعاً من رأس المال الاجتماعي الفاعل.

فضلاً عن إن قيم التعاون من القيم المهمة التي أكد عليها الاسلام وكذلك بقية الاديان الأخرى وإن من الأسباب المهمة التي تدعو إلى التعاون ونبذ الفرقة والعمل الفردي هو ما يحققه التعاون من قوة المسلمين وعزتهم، ولعل خير حديث يمثل هذا هو ما روي عن النبي الأكرم (صلى الله عليه واله) بقوله: ((مَثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم كمثل الجسد إذا اشتكى بعضه تداعى سائره بالسهر والحمى[1]))، فالتعاون ضرورة من ضرورات الحياة وقيمة من القيم السامية التي يؤكدها الدين، وأكد ذلك ائمتنا الاطهار عليهم السلام. فالتعاون سمة اصيلة متجذرة في المجتمعات الإنسانية وقد أكدتها الديانات على مختلف الازمنة والتواريخ لما تحققه من عمليات اجتماعية ايجابية تدعم عمليات التواصل والاتصال بين بني البشر.

كما إن علاقة التعاون بالثقة علاقة مترابطة أو أحدهما يكمل الآخر فتراكم الثقة المجتمعية يسمح بارتفاع عمليات التعاون ويسمح بخلق أرضية اجتماعية تحكمها الالتزامات المتبادلة ما بين هذه التيارات الدينية وقواعدها الجماهيرية، وهذا بدوره سيؤدي إلى زيادة تراكم رأس المال الاجتماعي الذي يسهم في تماسك النسيج الاجتماعي من خلال تذليل العقبات والازمات التي تعترض مسيرة الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع.

فعندما تعمل الأحزاب والتيارات الدينية بالاشتراك مع بقية أفراد المجتمع على تبني مصلحة مشتركة، ويظهرون ميلاً للتعاون، ويكونون على استعداد لأن يقدموا لبعضهم البعض شروطاً منصفة للتعاون، ولديهم الاستعداد في تغليب

(١) المجلسي، بحار الانوار: ٥٨/ ١٥٠.

المصلحة العامة على المصالح الخاصة، فان ذلك سيؤدي إلى خلق أرضية إيجابية لخلق رأس مال اجتماعي فاعل، ويمارس دوره في التأثير على توجهات هذه الأحزاب والتيارات بالشكل الذي يخدم مصلحة الجميع، لكن عندما يكون مبدا التعاون مصلحي وظرفي وآني ومرحلي في وقت معين، أو قائم وفق ثنائية الهيمنة والخضوع من قبل بعض الأحزاب لتحقيق مصلحة حزبية سيخل بشروط التعاون، ويؤدي إلى امتعاض الجمهور من هذه الاحزاب، وسيسهم في تراجع وتشظي رأسمالها الاجتماعي، وإن استمرار التعاون بهذه الطريقة سيجعل هذه الاحزاب تفقد أحد المرتكزات المهمة والأساسية في شروط إعادة إنتاجها، وهو فقدانها لرأسمالها الاجتماعي.

وأحد الجوانب المهمة في تراجع الدعم الجماهيري لبعض الاحزاب والتيارات الدينية التي تصدت للعمل السياسي هو عدم ايفاء هذه التيارات والاحزاب الدينية التي تصدت للعمل السياسي بالتزاماتها، وتخلي بعضها عن عهودها ووعودها، مما اسهم في تراجع عمليات التعاون في رسم سياسة اقتصادية واضحة تهدف لتحسين الوضع المعاشي لأفراد المجتمع، وانعكس ذلك سلباً من خلال تراجع الوضع الاقتصادي وارتفاع عمليات الفساد وازدياد نسب البطالة بين الشباب والتمييز في توفير فرص العمل على وفق الولاءات والانتماءات الحزبية، وقد أشر مسح التشغيل والبطالة الذي تصدره وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للإحصاء إلى ارتفاع نسب البطالة، إذ بلغ معدل البطالة في العراق (١٦,٥٪) والذي يمثل النسبة المئوية للقوى العاطلة عن العمل، والتي تفسر أنه هناك شخصاً عاطلاً لكل خمسة أشخاص في قوة العمل، وهذا مؤشر مرتفع لنسبة البطالة ناهيك عن أن التقرير أشر شكل السكان بسن العمل كان مرتفعًا إذ بلغت نسبته

(٦٣,٦٪) بعمر (١٥سنة فأكثر)[١]. وهذا مؤشر على أن العراق يمتلك ثروة بشرية أخرى تضاف إلى بقية ثرواته، وهي أن نسبة الذين هم بسن العمل أكثر من نسبة غير القادرين على العمل من صغار السن وكبار السن وهذا يسمى في علم التنمية بـ(الهبة الديموغرافية)، لكنها لم تستثمر بشكل جيد بسبب سوء التخطيط في إدارة القوى العاملة، واهمال القطاع الخاص والتركيز على القطاع العام في توفير فرص العمل، مما أدى إلى ترهل المؤسسات الحكومية، فضلاً عن تهالك البنى التحتية لأغلب المؤسسات، وعدم الاستقرار الأمني؛ بسبب الهجمات الإرهابية، ومن ثم أن ارتفاع نسب البطالة بين الشباب قد يكون أحد الأسباب المهمة في تشظي رأس المال الاجتماعي للتيارات والأحزاب الدينية التي تصدت للعمل السياسي، ولاسيما عندما يتم توزيع فرص العمل وتقاسمها وفق الانتماءات والولاءات الحزبية سيجعل الفرد العراقي ممتعضاً من هذا التمييز.

٥. التضامن

يعد التضامن عملية اجتماعية تعبر عن دعم ومساندة الأفراد أو جماعات لتقديم العون والمساعدة المادية، أو المعنوية لفرد أو لجماعة أُخرى، وبصورة طواعية من دون إلزام ويحدث ما بين الأفراد، أو الجماعات مع بعضهم البعض أي بصورة أفقية، أو بصورة عمودية ما بين الأحزاب والأفراد.

والتضامن من المفاهيم التي تنشأ من خلال عملية التفاعل الاجتماعي في الحياة وهي عملية تكاملية كل فرد يحتاج إلى الآخرين من خلال دخوله بشبكة من التبادلات المتقابلة وهذا ما أكده علماء الاجتماع مثل عالم الاجتماع الفرنسي اميل دوركهايم بتحديد نوعين من التضامن وهما التضامن الميكانيكي والتضامن والعضوي.

(١) ينظر وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء، مسح القوى العاملة في العراق لسنة ٢٠٢١، المكتب الاعلامي بيان صحفي في ٥ تموز ٢٠٢٢، ص ١.

ففي حالة التضامن الميكانيكي وما يعنيه هذا الاسم هو مجموعة منظمة نوعًا ما من العقائد والعواطف المشتركة بين كل أعضاء الجماعة، أنه النوع الجمعي، أو المشاعي، ومن جهة أُخرى المجتمع الذي نتضامن معه في الحالة الثانية هو نظام من الوظائف المنّوعة والخصوصية التي تجتمع في علاقات معينة، هذا النوع الثاني من التلاحم الاجتماعيّ هو « تضامن عضوي»، في هذا النوع ينبثق التضامن ليس فقط من القبول بمجموعة مشتركة من العقائد، والعواطف، بل من اعتماد متبادل وظيفي في تقسيم العمل، حيثما يكون التضامن الميكانيكي القاعدة الرئيسة للتلاحم الاجتماعي يغلّف الوعي الجماعي، أو المشاعي بصورة تامة الوعي الفردي، وعندئذ يفترض هوية واحدة بل فروقًا بين الأفراد في اعتقاداتهم وفي أفعالهم، لذلك يكون نمو التضامن العضوي والتوسع في تقسيم العمل مصحوبين بازدياد الفردية[1].

فالتضامن يعد واحداً من الأبعاد المهمة لتراكم رأس المال الاجتماعي، فشبكة العلاقات الاجتماعية التي تقدم الدعم، والمساندة عند الحاجة تعد أساسية لرأس المال الاجتماعي، وهذا ما أكده منظرو رأس المال الاجتماعي، على أن رأس المال الاجتماعي ليس كمية العلاقات التي يمتلكها الفرد بقدر ما هو عملية استنفار هذه العلاقات الاجتماعية عند طلب المساعدة، ومن ثمَّ أن هذا الاستنفار لا يتحقق إلا من خلال التضامن، وصيانة، وإدامة شبكة العلاقات الاجتماعية.

وبما أن طبيعة المجتمع العراقي تشير لمجتمع مكونات ولم يقتصر على مكون واحد، فهناك العرب والأكراد والتركمان، وهناك مجموعة من الأديان ايضاً مقسمين إلى مسلمين ومسيح وصابئة...الخ والدين الواحد مقسم إلى طوائف، ومن ثم هذا التقسيم الهوياتي التضامني يشكل الهوية الجامعة للعراق الذي يخلق

(١) انتوني غدنز، الرأسمالية والنظرية الاجتماعية الحديثة، ترجمة أديب يوسف شيش، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، د.ت، ص ١٩٢-١٩٣.

رأسمال اجتماعي متضامن فاعل في الدفاع عن الهوية الأم للوطن، وعندما يكون التعبير عن هذه الهويات بشكل سلمي بعيداً عن الالغاء والتهميش الذي عاشهُ الكثير من أفراد المجتمع في أيام الحكم البعثي البائد، الذي مارس سياسة صهر وإقصاء وتهميش لهذه المكونات بطريقة حمقاء.

أما اليوم وبفعل التغيير السياسي والخروج من حكم الحزب الواحد، إلى تعددية حزبية وحكم تشاركي في إدارة العمل السياسي، استطاعت من خلالها جميع مكونات المجتمع العراقي أن تطالب بحقوقها وأن تعبر عن رأيها في اختيار من يمثلها في الحكم، وهذا من ايجابيات الحكم التشاركي التمثيلي، لكن عندما يتحول التشارك أو التضامن في إدارة العمل السياسي إلى تضامن «تغانمي» براغماتي فئوي حزبي على حساب كل مكون، فهذا حتماً سيؤدي إلى تشظي رأس المال الاجتماعي لهذه الأحزاب، وسيسمح بصعود الهويات الحزبية الضيقة القائمة على أساس التبادل النفعي الحزبي، على حساب الهوية الأم الجامعة للأفراد تحت مظلة الوطن والمواطن أو الطائفة والقومية والاثنية، وهذا سيضعف رأس المال الاجتماعي العام وسيخلق رأس مال اجتماعي سلبي ضيق قائم على اساس المنفعة الحزبية.

كما أنه قد يسمح بالعودة من جديد إلى ظهور الهويات الطائفية المتناحرة أو ما يسميه **امين معلوف**[1] **بـ «الهويات القاتلة»** ومن ثم اطلاق العنان لظهور هذه الهويات المتناحرة، سيحول وجهة التضامن من شكله العام الجامع للهوية الاجتماعية العامة للفرد العراقي إلى تشرذم مجتمعي وتشظي في رأس المال الاجتماعي العام للمجتمع إلى فئات متناحرة.

(١) كاتب فرنسي من أصول لبنانية.

مصادر إعادة إنتاج رأس المال الاجتماعي للتيارات والأحزاب الدينية

١. الدين

اختلفت رؤية المفكرين الذين درسوا رأس المال الاجتماعي في مدى أهمية الدين كمصدر مهم لرأس المال الاجتماعي، وعدّه البعض منهم بأنه مصدر ايجابي، في تراكم رأس المال الاجتماعي لما يكّون من حاضنة اجتماعية مهمة في تحقيق التماسك الاجتماعي، في حين عدهُ بعضهم عاملاً سلبيًا في تكوين رأس المال الاجتماعي بأنه يؤثر على الثقة العامة بسبب التعصب وتطرف بعض القائمين على تطبيقه.

فكل الأديان بمختلف مسمياتها تؤكد على أهمية التسامح ونشر ثقافة التعايش السلمي وتعزيز مبدأ قبول الآخر، فضلاً عن دور الدين في التشديد على التضامن والتكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع، فعندما تتقن التيارات والأحزاب الدينية دورها التنويري القائم على نقدها لكل انحراف أو إساءة أو فساد، سيلعب ذلك دورًا كبيراً في زيادة رأسمالها الاجتماعي، ومن ثم تستطيع إعادة إنتاج وجودها، وبما إن المجتمع العراقي من المجتمعات الاسلامية ويمثل الاسلام دين الاغلبية ودين الدولة الرسمي فعلى الرغم من الهجمات المستمرة التي تشن بالضد من الدين بقصد الإساءة له أو لتشويهه، واثرت على توجهات الكثير من الشباب من خلال شيطنتها لبعض القضايا والبستها لباس للدين من أجل اضعاف قوة السلطة الدينية، لكن على الرغم من ذلك نجد الحضور القوي للدين وللقوة الدينية التي تعمل من اجل حماية أفراد المجتمع والدفاع عن حقوقهم والحفاظ على كرامتهم وهذا ما تسعى اليه بعض القوى والتيارات الدينية المعتدلة التي تعمل من خلال قيامها بواجبها الشرعي التكليفي لرصدها ونقدها لكل من يحاول اثارة الفتن الطائفية، ورفضها لكل ما يهيء الارضية للانحراف والجريمة، ورفضها لعمليات الفساد وهدر المال العام وغيرها من الأفعال والسلوكات التي يقوم بها بعض المحسوبين على القوى الدينية، هذا بدوره سيعزز صيانة وإعادة بناء الثقة المجتمعية.

٢. النزاهة

انطلاقا من خطاب الأمام الحسين (عليه السلام) في يوم العاشر من محرم بخطابه الخالد(أني لم أخرج أشراً ولا بطرًا ولا مفسدًا ولا ظالمًا، وإنما خرجت لطلب الإصلاح في أمة جدي رسول الله (صلى الله عليه واله) أريد أن آمر بالمعروف وأنهى عن المنكر، وأسير بسيرة جدي وأبي علي بن أبي طالب (عليه السلام)، فمن قبلني بقبول الحق، فالله أولى بالحق)[١]، وعندما نسلط الضوء على هذا الخطاب الخالد لإمامنا عليه السلام نلاحظ أن الهدف من الخروج هو اصلاح حال الأمة على الأصعدة جميعها الدينية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية في مرحلة زمنية حرجة تمر بها الأمة الاسلامية آنذاك، واليوم نستلهم هذا الموقف العظيم للإمام عليه السلام الذي خلد هذه الثورة العظيمة التي كان هدفها الأساس انتشال الامة من واقعها المزري والمفكك بسبب انتشار الفساد وغياب الحق وانتشار الضلالة والامر بالمنكر والنهي عن المعروف، وبهذه الشهادة الخالدة استطاع امامنا ان يصحح مسار الأمة منذ تلك الفترة وإلى الان، فعندما تؤدي الاحزاب والتيارات ذات الصبغة الدينية دورها الذي يتناسب مع مسمياتها الدينية بنزاهة وشفافية للمؤسسات التي تديرها أو تشرف على إدارتها، وعندما تستقطب أفراد يتسمون بالأمانة والمصداقية في إدارة الملفات، وعندما تعمل كوادرها جاهدةً في محاربة الفساد والقضاء على المحسوبية والمحاباة، وتفعيل الدور الرقابي المهني الحيادي للأجهزة الرقابية في إدارة الملفات في مؤسسات القطاع العام، مع الحفاظ على المال العام، والعمل الدؤوب من اجل تحقيق العدالة الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع، هذا بمجملهُ سيدعّم من عامل الثقة المجتمعية ويعززها تجاه هذه التيارات والأحزاب الدينية المتصدية لإدارة الحكم، وهذا بدوره سيرفع من نسبة رأسمالها الاجتماعي، لاسيما وان معظم مؤسساتنا الحكومية تمر بأزمة ثقة ناجمة عن ارتفاع نسب الفساد التي حُولت

(١) المجلسي، بحار الانوار، ج٤٤، ص ٣٢٩.

بعض المؤسسات الحكومية إلى دوائر ريعية لتمويل بعض الأحزاب، تحتاج إلى إعادة بناء بشكل يتسم بالنزاهة وتحجيم بؤر الفساد ووضع الحلول الناجعة للحد منها.

٣. الكفاءة والإنجاز

الكفاءة تمثل الاستخدام الأمثل والرشيد في تعبئة الموارد البشرية والمادية لتحقيق أفضل النتائج، أي توظيف أقل المدخلات في تسيير عملية الاداء المؤسسي على مستوى الموارد البشرية والمادية لتحقيق أفضل المخرجات بشكل أوسع، وتقديم خدمات أفضل لأفراد المجتمع، وقد ورد أهمية العمل واتقانه في كثير من الآيات القرآنية والاحاديث الشريفة واقوال الائمة الاطهار ومنه قوله تعالى ﴿وَقُلِ اعْمَلُواْ فَسَيَرَى اللّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ[1]﴾. وكذلك في دعوة أمير المؤمنين علي بن ابي طالب(عليه السلام) إلى إتقان العمل وإجادته قال: "لا تطلب سرعة العمل، واطلب تجويده، فالناس لا يسألون في كم فرغ من العمل، وإنما يسألون عن جودة صنعته[2]"، ويترتب على هذا تمكين الأفراد من تطوير قدراتهم وتحسين امكاناتهم في إدارة العمل المؤسسي، فعندما تعمل الأحزاب والتيارات الدينية المتصدية لإدارة العمل السياسي، على وضع خطط تنموية لإدارة الملفات هدفها الارتقاء بالواقع الخدمي والاقتصادي والسياسي والثقافي، وكل المجالات الأخرى التي تهم حياة المواطن، وعندما تقدم انجاز أفضل للمشاريع وتوفير فرص اقتصادية أفضل هدفها الحفاظ على كرامة الفرد العراقي، سيعزز قيم التآزر والتضامن المجتمعي بالتعاون مع هذه الأحزاب التي لا تدخر جهداً لتحقيق الارتقاء بهذه الخدمات خدمةً للفرد، ولتحقيق سبل التنمية المستدامة.

(١) التوبة ١٠٥.

(٢)() ابن ابي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج٢٠، ص ٣٦٧ .

الاستنتاجات

١. بعض التيارات والحركات الدينية المنحرفة والمتعصبة كالجماعات الإرهابية اسهمت بشكل أو بآخر في تشظي رأس المال الاجتماعي العام للمجتمع العراقي وخلقت تخندقات طائفية ومذهبية ترفض ثقافة التعايش السلمي وقبول الآخر.

٢. انحسار ممارسات وتوجهاتها بعض الاحزاب والتيارات الدينية في علاقاتهم الاجتماعية واقتصارها على انصارها ومؤيديها أسهم في تراجع شعبيتها وقبولها الاجتماعي الذي بدوره سمح بتراجع رأس مالها الاجتماعي.

٣. تراجع الثقة المجتمعية ببعض الاحزاب والتيارات الدينية كنتيجة لقيام بعض اعضائها بتفضيل مصالحهم الخاصة على المصلحة العامة، وارتكابهم بعض السلوكات السلبية مما أسهم ذلك بتراجع رأس المال الاجتماعي لهذه التيارات والاحزاب.

٤. تضييق دائرة الولاءات والانتماءت للتيارات الدينية وجعلها خاصة مقتصرة على مؤيديها وانصارها سيفقدها الكثير من رأس مالها الاجتماعي.

٥. ارتفاع نسب الفساد في مؤسسات الدولة لاسيما التي يترأسها ويديرها بعض المحسوبين على الاحزاب والتيارات الدينية اسهم بتراجع شعبية هذه الاحزاب والتيارات الدينية.

٦. الدين يعد أحد المصادر الاساسية والمهمة في إنتاج رأس المال الاجتماعي.

٧. تعد قيم النزاهة والنجاح في إدارة الملفات وفاعلية الانجاز احدى الموارد الاساسية التي تسهم في زيادة رأس المال الاجتماعي وتراكمه.

التوصيات

١. ينبغي على بعض التيارات والاحزاب الدينية أن تلعب دورها التنويري والنقدي لبعض القضايا والسياسات التي تمس حياة الفرد العراقي بشكل مباشر لتحقيق احتضانها وقربها من الفرد العراقي بشكل عام.

٢. أن تعمل التيارات والاحزاب الدينية من خلال تفعيل دورها بالتنسيق مع المؤسسات المجتمعية الأخرى كجهات ضغط بهدف تصحيح أخطاء بعض عناصرها، والعمل بشكل يتفق مع بداية جديدة بهدف الإفادة من اخطاء الماضي والعمل على تقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة عن طريق تلبية حاجات المواطن العراقي بشكل اساسي.

٣. على بعض الاحزاب والتيارات الدينية أن تمارس دورها الاصيل في الحفاظ على المال العام من خلال تحمل مسؤوليتها واستخدام سلطتها في وضع الشخص المناسب في المكان المناسب ممن يتصف بالنزاهة والكفاءة في إدارة الملفات السياسية والادارية.

الخاتمة

يعد رأس المال الاجتماعي أحد الموارد المهمة الذي يسهم في إعادة إنتاج التيارات والأحزاب الدينية، والذي يمكّنها من قيادة أفراد المجتمع، والذي يعزز هذا المورد الحيوي والمهم عندما تعمل هذه التيارات والأحزاب الدينية من خلال تعزيز مقومات رأس المال الاجتماعي كتعزيز علاقاتها الاجتماعية ببقية أفراد المجتمع والعمل على توسيع دائرة الوعي بالمواطنة وبأهمية الهوية الجامعة مع حفظ التعددات الإثنية والمكوناتية تحت هوية المواطنة، والخروج من دائرة الانغلاق والشرنقة الهوياتية الحزبية، مع تحرير أو تنقية التيارات والأحزاب الدينية من الذين يستغلون تسميات هذه الأحزاب لتحقيق مصالحهم الشخصية على حساب المصالح العامة، وهذا يتم من خلال قيام التيارات والأحزاب الدينية بدورها التنويري القائم على نقد الانحرافات السلوكية على مستوى الأفراد والعمل المؤسسي، ولاسيما التي تدار من خلال بعض المحسوبين على بعض هذه الأحزاب، وأخذ زمام المبادرة بتصحيح الوضع القائم، وتعزيز قيم النزاهة والفاعلية والإنجاز والحيادية في إدارة الملفات سيسهم ذلك في مضاعفة مقومات رأس المال الاجتماعي كالثقة والانتماء والتعاون والتضامن ومن ثم سيراكم رأس المال الاجتماعي لهذه التيارات والأحزاب الدينية وسيعيد إنتاجها من جديد.

المصادر

١. القرآن الكريم
٢. ابراهيم، احمد الإمام، التيارات الفكرية (المفهوم- مراحل النشأة- عوامل التطور- فقه المواجهة)، حولية كلية الدعوة الاسلامية، القاهرة، العدد ٣٢، المجلد الاول، ٢٠١٩-٢٠٢٠.
٣. التريكي، فتحي، فلسفة الحياة اليومية، الدار المتوسطة للنشر، بيروت، ط١، ٢٠٠٩.
٤. الجابري، محمد عابد، فكر ابن خلدون العصبية والدولة (معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٦، ١٩٩٤.
٥. المعتزلي، ابن ابي الحديد: نهج البلاغة، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط١، ١٩٩٨.
٦. الطبرسي، علي ابن الحسن: مشكاة الانوار، ط١، منشورات دار الكتب الإسلامية، ١٩٦٥.
٧. المجلسي، بحار الانوار: ٥٨/ ١٥٠
٨. بوزازي، خليفة، الحركات الاسلامية وإشكالية الممارسة السياسية في العالم العربي: التحديات والرهانات، منشور على الموقع الالكتروني https:/www.asip.cert.dz
٩. ستيفان شوفالبيه وكريستيان شوفيري، معجم بورديو، ترجمة د. الزهرة إبراهيم، دار النايا، دمشق، ط١، ٢٠١٣.
١٠. عبده، محمد: نهج البلاغة، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠١٨.
١١. غدنز، انتوني، الرأسمالية والنظرية الاجتماعية الحديثة، ترجمة أديب يوسف شيش، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، د.ت.
١٢. مجموعة من الباحثين والأكاديميين العرب، تحرير د. علي عبود

المحمداوي، معجم الفلاسفة الأمريكان من البرجماتيين إلى ما بعد الحداثيين، منشورات ضفاف، بيروت، ط١، ٢٠١٥.

١٣. نبي، مالك بن، ميلاد مجتمع، دار الفكر المعاصر، دمشق، ٢٠٠٠.

١٤. وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء، مسح القوى العاملة في العراق لسنة ٢٠٢١، المكتب الاعلامي بيان صحفي في ٥ تموز ٢٠٢٢.

١٥. صحيفة الشرق الاوسط فرنس ٢٤ http://www.france24.comm تاريخ النشر ٢٠١٨/٥/١٣.

16. Luca Andriani, Social Capital: a Road Map of Theoretical Frameworks and Empirical Limitations, Department of Management Birkbeck University of London, January 2013.

17. Alicia Bonamino,Fatima Alves, Creso Franco, Os efeitos das diferentes formas de capital no desempenho escolar: um estudo à luz de Bourdieu e de Coleman Revista Brasileira de Educacao v. 15 n. 45 set./dez. 201.

مركز الفيض العلمي
لاستطلاع الرأي والدراسات المجتمعية

موقف القوى والتيارات الدينية من التواجد العسكري الأجنبي في العراق

أ.م.د.
احمد محمد علي جابر العوادي
كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد

مقدمة

يعد وجود الاحزاب السياسية وتنوعها الفكري فضلا عن حرية تكوين هذه الاحزاب ووجود مؤسسات مجتمع مدني وانتخابات وحرية الراي والتعبير في اي بلد والتعددية التي يتمتع بها البلد بعدها مرتكزاً من مرتكزات البناء الديمقراطي، وهي جزء من الحقوق والحريات التي يتمتع بها المواطنون في التعبير عن المنتميات الفكرية التي ينتمون لها مما ينعكس بشكل ايجابي على الاستقرار المجتمعي في اي بلد.

أما العراق فنجد ان النظام السياسي قبل العام ٢٠٠٣ قائم على ايديولوجية فكرية وسياسية تقوم على فكر الحزب الواحد(الحزب القائد) مع حظر اي احزاب وقوى سياسية تتعارض مع الافكار والنشاطات السياسية مع ملاحقة لعناصر هذه الاحزاب مما جعل العمل الحزبي في العراق معدوم بشكل مطلق، ومن يتبنى العمل الحزبي اما معتقل في السجون او مطارد، مما دفع الى هجرة اعداد كبيرة من عناصر وقيادات هذه القوى بشقيها الاسلامي وغير الاسلامي الى خارج العراق، لذلك نجد ان اغلب نشاط الاحزاب والقوى المعارضة للنظام البائد كان في الخارج مع وجود عمليات تقوم بها المعارضة في الجنوب وفي كردستان العراق.

اولاً: اشكالية الدراسة وهدفها

على الرغم من توحد القوى والتيارات الدينية العراقية في اهمية انهاء التواجد العسكري الأجنبي في العراق إلا إن هذه القوى والتيارات تعاني من تحديات داخلية وخارجية وقد اثرت هذه التحديات على مواقفها من الانسحاب الامريكي لاسيما مع اقتراب الانتخابات البرلمانية العراقية والتحديات الاقليمية على الساحة السورية واللبنانية والفلسطينية واحتدام الصراع وعدم وحدة المواقف مع الشركاء السياسيين حول هذه القضية وعدد من القضايا الأخرى.

وقبل المضي في معرفة موقف القوى والتيارات الدينية في العراق من التواجد العسكري في العراق في الوقت الحالي لابد من التطرق إلى طبيعة العلاقة بين هذه الاحزاب والقوى مع الولايات المتحدة والدور الذي تؤديه في العراق في حقبة المعارضة العراقية.

تهدف الدراسة التعرف الى مواقف القوى والتيارات الدينية العراقية من التواجد العسكري الأجنبي في العراق، وسعيها الى انسحاب هذه القوات بعد الاستقرار الامني الذي شهده البلد.

لذلك سنتناول في هذا الدراسة خمسة محاور يتناول المحور الاول موقف القوى والتيارات الدينية قبل ٢٠٠٣ من تواجد القوات الاجنبية في العراق، اما المحور الثاني فنتناول فيه دور القوى والتيارات الدينية بعد ٢٠٠٣ من وجود القوات الاجنبية، ونتناول في المحور الثالث موقف القوى والتيارات الدينية من التحالف الدولي ابان الحرب على داعش اما المحور الرابع موقف القوى والتيارات الدينية من تواجد القوات الاجنبية في العراق ما بعد ٢٠٢٠، في حين نتناول في المحور الخامس وضع القوات الاجنبية (الامريكية) في ظل الحرب الدائرة على غزة والجنوب اللبناني

المحور الاول: موقف القوى والتيارات الدينية قبل ٢٠٠٣ من تواجد القوات الاجنبية في العراق

تعد علاقة القوى والاحزاب الدينية بشكل خاص وغير الدينية بشكل عام والولايات المتحدة الامريكية في محل جدل كبير بين القوى السياسية العراقية في حقبة المعارضة ما بين داعم للدور الامريكي في اسقاط النظام السياسي السابق وبين معارض لهذا التدخل، بل وامتد هذا الجدل الى مرحلة ما بعد الاحتلال الامريكي للعراق في العام ٢٠٠٣ وانقسام القوى والتيارات بشقيها الديني وغير الديني تجاه الموقف من الاحتلال الامريكي في العراق وكيفية التعامل معه، فجزء من هذه القوى رفضت استخدام القوة العسكرية للتخلص من الدكتاتورية وفضلت العمل من داخل العراق لإسقاط النظام في حين بعض القوى السياسية العراقية كان داعماً لاستخدام القوة كونها تعتقد ان الحل الوحيد لإسقاط نظام حكم البعث يكمن بقوة عسكرية عظمى تخلص العراقيين من الظلم والاضطهاد والقمع الذي كان يمارسه النظام الدكتاتوري، وقد سبب عدم وحدة المعارضة العراقية الى الزيادة في الفجوة بين الاحزاب العراقية وزاد ذلك من تشتت قوى المعارضة التي تميزت بعدم الوحدة في قراراتها والتنوع في الاهداف التي تسعى لها.

والملاحظ ان قضية العلاقة العراقية مع واشنطن كانت هي القضية المطروحة في مؤتمرات المعارضة العراقية لاسيما بعد أن اصبح التدخل الامريكي واقعا لا محالة، إذ نجد اللقاء الذي عقده قادة الاحزاب العراقية الرئيسة في واشنطن في ٢٠٠٢ قبل الحرب لمناقشة الوسائل ما بعد نظام صدام، ومن ابرز من حضر القوى الدينية الاسلامية الشيعية المؤثرة في المعارضة في تلك الحقبة فضلا عن الحزبين الكرديين وعدد من الاحزاب غير الدينية المعارضة واكدت هذه القوى اهمية توفير الولايات المتحدة الحماية للشعب العراقي استنادا الى قرارات الامم المتحدة واهمية قيام نظام حكم ديمقراطي يقوم على حكم القانون بعيد عن العنف

وأن تعترف الولايات المتحدة ان الشعب العراقي وقوى المعارضة موحدون في جهودهم لإسقاط الدكتاتورية من بلدهم[1].

اما مؤتمر لندن الذي عقد في ١٤تشرين الثاني ٢٠٠٢ وعلى الرغم من حضور عدد كبير من الاحزاب والقوى والشخصيات السياسية العراقية إلا إن المؤتمر شهد تحفظاً من بعض القوى السياسية الدينية (الاسلامية) وان السبب لدى هذه القوى لهذا التحفظ هو التدخل الخارجي لإسقاط النظام السياسي السابق والسعي لإسقاطه من قبل العراقيين، وتخوف هذه القوى من آثار الحرب على العراقيين وعلى البنية التحتية في البلد، كما نلاحظ من خلال مسيرة القوى الاسلامية الدينية ان بعض منها لم يشارك في العمل المعارض لاسيما اربعة من المؤتمرات التي عقدتها المعارضة العراقية، وهي مؤتمر لندن في العام ٢٠٠٢، وصلاح الدين في العام ٢٠٠٣، ومؤتمر الناصرية[*]، ومن ثم مؤتمر بغداد ٢٠٠٣، والسبب في عدم مشاركة هذه القوى بهذه المؤتمرات هو عدم تمثيل جميع

(١) عزيز قادر الصمانجي، قطار المعارضة العراقية من بيروت ١٩٩١ الى بغداد ٢٠٠٣، ط١، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٩، ص ص ٥٠١-٥٠٤.

(*) مؤتمر الناصرية :هو اول مؤتمر للمعارضة العراقية بعد سقوط النظام السياسي السابق، إذ عقد المؤتمر في ١٤ نيسان من العام ٢٠٠٣ في خيمه داخل قاعة(الطليل) على بعد ساعتين من مدينة الناصرية، وقد حضر بحدود(٦٣) مدعوا من مختلف الكيانات السياسية العراقية، وقد قاطع المجلس الاعلى للثورة الإسلامية المؤتمر بحجة ان الدعوة لابد ان تأتي من احد اطراف المعارضة، وليس من جهة اجنبية، كما ان حزب الدعوة لم يشارك في هذا المؤتمر، لكن حضور الحزبين الكرديين، وازدحام المشاركين، فضلا عن زلماي خليل زاده الذي ترأس المؤتمر، وحضور دولي واسع قد اعطى للمؤتمر اهميه، إذ ان المؤتمر اوصى بالديمقراطية، ونبذ العنف السياسي، وازالة آثار البعث، سواء الآثار الثقافية ام الفكرية ام الاجتماعية كما اوصى بتأليف لجنة قضائية لملاحقة من ارتكب جرائم ضد الشعب العراقي، كما تم الاتفاق على عقد اجتماع اخر بعد عشرة ايام في بغداد او في الشمال، ويبدو ان هذه الخيمة اخفقت في تحقيق اهدافها، وجمع المعارضة العراقية، مما حدا بالمؤتمرين لاتخاذ خطوة عقد مؤتمر آخر لكن المؤتمر المقترح لم ير النور.

تنوعات القوى العراقية، وعدم وجود مناخ ملائم لقرار عراقي مستقل بعيد عن الضغوطات الخارجية[1].

كما بررت بعض القوى والتيارات الدينية (الاسلامية) عدم مشاركتها في بعض مؤتمرات المعارضة العراقية، الى عدم تمثيل مكونات المجتمع العراقي بشكل متوازن في هيئات المؤتمر.

كما طالبت عدة قوى واحزاب سياسية اسلامية بتأجيل المؤتمر من اجل تلافي اي خلل في الاعداد ومن هذه الاحزاب وفي مقدمتها الاحزاب الدينية (الاسلامية الكردستانية) لكن لم يستجب لهذه الدعوات. فضلا عن انسحاب قوى دينية اسلامية كانت تحت مظلة المؤتمر الوطني العراقي مما جعل الفجوة بين المعارضة العراقية تزداد وأثر ذلك على عمل ونشاط المعارضة العراقية في تلك الحقبة.

(١) فالح عبد الجبار، العمامة والأفندي سيسيولوجيا خطاب وحركات الاحتجاج الديني، ط١، منشورات الجمل، بيروت، بغداد، ٢٠١٠، ص١٩.

المحور الثاني: دور القوى والتيارات الدينية بعد ٢٠٠٣ من وجود القوات الاجنبية

اما بعد العام ٢٠٠٣ وبعد سقوط حكم النظام السياسي السابق فنجد ظهور عدد كبير من الاحزاب والقوى السياسية باختلاف الايديولوجيات التي تتبناها(اسلامية وغير اسلامية، ليبرالية، يسارية، قومية) جزء منها كان في المنفى وهو الجزء الكبير والمؤثر في الساحة السياسية العراقية والجزء الآخر تشكل أو اعيد تشكيله في العراق، وبسبب عدم وجود تنظيم قانوني لهذه الاحزاب في الأيام الأولى لسقوط النظام السياسي يعمل على تنظيمها ادى ذلك الى فوضى في تشكيل هذه الاحزاب، فضلا عن الفوضى في الاطروحات الفكرية والسياسية التي تتبناها لاسيما وان اغلب هذه الاحزاب لازالت غير واعية وغير ناضجة سياسياً وانها انتقلت من مرحلة المعارضة للنظام الدكتاتوري الى المشاركة في العملية السياسية ولم تضم استراتيجية بناء دولة مؤسساتية بل استمرت رؤيتها كما كان في حقبة المعارضة مما اثر سلبًا على تطور هذه القوى ونضوجها وعلى الدولة العراقية بشكل اكبر، لاسيما وان هذه الاحزاب ومع محاولة توسيع نشاطها في العراق بعد سقوط الدكتاتورية بدأت تتبنى خطابات طائفية وقومية والتقوقع حول الطائفة والقومية بدلاً من الاهتمام بالبرامج التي تهم المواطن والمشكلات التي يعانيها وتعزيز الهوية الوطنية الجامعة، وهذا اثر بشكل سلبي على الاستقرار المجتمعي الهش في البلد وعلى انقسام المجتمع العراقي.

وعلى الرغم من تحفظ وامتناع الاحزاب والتيارات الدينية (الاسلامية) وبعض الاحزاب غير الاسلامية من المشاركة في مؤتمرات المعارضة والتي ذكرناها سابقا، إلا اننا نجد ان هذه الاحزاب قد شاركت في تشكيل مجلس الحكم الانتقالي في١٢ تموز ٢٠٠٣ بقرار من سلطة الائتلاف المؤقتة ورئيس سلطة

الائتلاف بول بريمر، وتنوعت هذه القوى بين تيارات دينية اسلامية وقوى وتيارات واحزاب غير دينية (غير اسلامية) واحزاب قومية فضلا عن عدد من الشخصيات المستقلة، إذ إن بنية مجلس الحكم عززت الانقسام الطائفي والقومي داخل البلد كونه يمثل مكونات مجتمعية ولا يمثلون كيانات سياسية لهم ايديولوجية وفكر سياسي محدد، مما اثر ذلك بشكر كبير على موقف هذه الاحزاب من سلطة الاحتلال وجعلتها في حالة من الضعف في مواجهة اي قرار من قبل الحاكم المدني وفي مقدمتها الوجود الامريكي في العراق وانشغال هذه القوى بالمحاصصة على مؤسسات الدولة العراقية.

والملاحظ ان تبرير هذه الاحزاب لاسيما الدينية (الاسلامية) منها ان مشاركتها جاءت من اجل استخدام الوسائل السياسية والسلمية لإنهاء الاحتلال الى جانب ان هناك اسباباً عدة دفعت هذه القوى لتغيير مواقفها ووضع تبريرات للمشاركة في العمل السياسي والحكم ولعل في مقدمة هذه الاسباب هو محاولة ملء الفراغ السياسي الموجود في الساحة وكسب الدعم الشعبي بعد انقطاع دام اكثر من ثلاثين سنة الى جانب تخوف هذه القوى من ان عدم مشاركتها يعطي المجال لأحزاب أخرى تتبني مشاريع قريبة لمشاريعها من السيطرة على الساحة السياسية في العراق ومؤسسات الدولة لاسيما وان هناك تنافساً كبيرًا بين هذه الاحزاب لاسيما الاسلامية منها.

ونجد ان بعض الاحزاب الدينية والتيارات العراقية عملت على وضع رؤية أخرى للتعامل مع الوجود الاجنبي من خلال استعمال الوسائل السياسية والعمل السلمي لخروج المحتل وطرح رؤية واضحة للوضع العراقي الحالي، والتي وضعت كمنهج لها من ضمن خطب الجمعة، وتضمنت وسائل سياسة لخروج

القوات الاجنبية ومنها[١].

كما وضعت بعض القوى والتيارات الدينية (الاسلامية) العراقية مراحل وخطوات عدة لإنهاء الاحتلال الامريكي في العراق، وهذه الخطوات المتدرجة لمقاومة الوجود الامريكي في العراق وهذه المراحل تبدأ بالأسلوب السلمي عن طريق تحشيد انصار هذه القوى، والتظاهرات السلمية لانصار هذه القوى والتيارات، وصلاة الجمعة في مختلف المحافظات العراقية لكن مع ذلك حدثت عدة صدامات بين قوات الاحتلال وانصار هذه التيارات والقوى في عدة مدن عراقية.[٢]

ونلحظ ان بعض القوى والتيارات الدينية الاسلامية وبعد سقوط النظام العراقي دخلت في مرحلة صراع فكري بين فكرتين متصارعتين بين العمل الحزبي والاشتراك في الحكم ام الامتناع عن المشاركة في العلمية السياسية في ظل الاحتلال ووجود القوات متعددة الجنسيات وبين المقاومة كونها احزابًا وتيارات دينية اسلامية، لكن استقر قرار بعض قادة هذه القوى والتيارات الى نقل نشاطها الى الداخل والمشاركة في حكم مؤسسات الدولة[٣].

وهو صراع فكري دار بعد العام٢٠٠٣، داخل اروقة هذه القوى، ادى الى رجحان كفة المؤيدين للمشاركة بالعملية السياسية، وضرورة إيجاد تأصيل شرعي لهذه القوى والتيارات الدينية يبرر لها المشاركة في العملية السياسية، وان يأخذوا دورهم الفاعل، لذلك بررت هذه القوى قرارها في المشاركة في العمل السياسي في ظل وجود الاحتلال للبلد ومن امثله ذلك وجود حركات دينية اسلامية شاركت

(١) ابحاث المؤتمر الاول، مؤسسة تراث الشهيد الحكيم، ط١، الرائد للطباعة والتصميم، ٢٠٠٦، ص١٤٢.

(٢) رشيد الخيون، لاهوت السياسة الأحزاب والحركات الدينية في العراق، ط١، دراسات عراقية، منشورات دار الجمل، بغداد، ٢٠٠٩، ص١٧٤.

(٣) المصدر نفسه، ص٣٤٢.

في العملية السياسية، بالرغم من وجود الاحتلال كالحركة السنوسية في ليبيا عندما كانت تحت الاحتلال الايطالي وشاركت في كتابة الدستور، كما ان دخول حركة حماس الى العملية السياسية بعد أن وصلت الى ضرورة التكامل بين المقاومة العسكرية والمقاومة السلمية، وترتكز هذه الجماعات على ان وجودها في السلطة افضل للإسلام والمسلمين، وترى تلك القوى والاحزاب الدينية الاسلامية إن المشاركة السياسية هي خطوة لمقاومة المحتل من اجل الحصول على السيادة، لان السيادة لا يمكن أن تأتي دفعة واحدة، بل تحتاج الى خطوات متعددة.

كما ان المشاركة السياسية لا تتعارض مع الوقوف بوجه المحتل حسب فكرها وايديولوجيتها، بل ان احدهما يكمل الآخر، ويستندون في هذه النظرة الى عده اشياء ومنها حديث الرسول (صلى الله عليه واله وسلم)، وقوله (جاهدوا الكفار بأموالكم وانفسكم والسنتكم)[١].

لكن نجد بعض هذه القوى والتيارات الدينية الاسلامية حاولت أن ترسم نمطاً جديدًا للتعامل مع الواقع العراقي، وانتهاج قبول أدنى الضررين لتحقيق مصلحة عليا لذلك طرحت موضوع المقاومة السياسية، وضرورة تكاملها مع الجهد المسلح[٢].

وبالرغم من المشاركة السياسية لهذه الاحزاب والقوى إلا انها لم تستطع معالجة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والامني في العراق بسبب الصلاحيات المحدودة التي كان يملكها المجلس، فضلا عن النظرة السلبية من

(١) عبد الحميد محمد احمد، التأصيل الشرعي لمشاركة الحزب الاسلامي العراقي في العملية السياسية، بلا، دار الاقلام للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣، ص٢٩.

(٢) لؤي محمود، الحزب الاسلامي العراقي عواصف الاحتلال والطائفية ومقاومة العولمه، موقع اسلام اون لاين
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=120758822483&pagename=Zone-Arabic-Daawa%2FDWALayout

قبل الجمهور العراقي حول تشكيل مجلس الحكم وهو اول مجلس لإدارة البلاد كرّس البعد الطائفي والقومي بين العراقيين، مما اعطى نظرة سلبية حول توجه هذه الاحزاب والقوى كونها اصبحت تمثل الطوائف والقوميات التي تنتمي لها وليس جميع العراقيين، وعلى الرغم من اصدار الحاكم المدني بول بريمر الامر(٩٧) حول (قانون الأحزاب والهيئات السياسية) لعام ٢٠٠٤ من اجل تنظيمها وتسجيلها للمشاركة في الانتخابات لعام ٢٠٠٥ الا ان هذه الاحزاب لم تعمل على وضع استراتيجيات بعيدة المدى تعزز دورها على الصعيد الشعبي وتضع اهدافاً تستطيع من خلالها الخروج من التقوقع الطائفي والقومي واستمر عمل الاحزاب في حالة من عدم الوضوح والنضج حتى العام ٢٠١٥ بصدور قانون الاحزاب الحالي الذي يعاني من عقبات عدة تحتاج الى تعديل لاسيما عملية المراقبة والمحاسبة وعمليات تمويل هذه الاحزاب وحجم الاموال المصروفة في الحملات الانتخابية وغيرها من هذه الفقرات، التي تسهم بشكل او بآخر في تشتت هذه الاحزاب وعدم وضوح رؤيتها حول قضايا الداخل العراقي او القضايا المتعلقة بالعلاقة مع الولايات المتحدة الامريكية.

كما ان هذه الاحزاب والتيارات انتهجت نهجًا مغايرًا لنشاط الاحزاب في البلدان الديمقراطية إذ عززت النزعة الطائفية والقومية داخل المجتمع العراقي من خلال تبنيها نهجاً طائفياً وقومياً من دون أن تنتهج ايديولوجية وطنية تقوم على المشتركات كالمواطنة والهوية الوطنية الجامعة، مما أسهم بشكل كبير في عدم الاستقرار المجتمعي وأدى بالنتيجة الى الاحتراب الطائفي وتهجير عدد كبير من المواطنين من مناطق سكناهم فضلا عن عمليات القتل والاختطاف التي طالت المدنيين العراقيين من دون سبب.

كل ذلك جعل من الاحزاب والقوى السياسية العراقية تدخل في دوامة عدم الاستقرار السياسي ولم تعطِ الاولوية للانسحاب الامريكي من العراق ومستقبل

الوجود الامريكي فيها، إلا أن الاستقرار الامني الذي شهده العراق جعل مسألة الوجود الامريكي في العراق مثاراً للنقاش، وان عددًا كبيرًا من الاحزاب السياسية العراقية وكذلك الوسط الشعبي العراقي الذين يعدون ان انسحاب الولايات المتحدة من العراق امرًا مستبعدًا بعد التكلفة الباهظة التي بذلتها لاحتلال العراق، إلا أن استمرار استهداف ارتال من القوات الامريكية والقواعد في مناطق مختلفة من العراق ودعم عدد من الاحزاب السياسية الدينية العراقية لهذ الانسحاب دفع لتوقيع اتفاقية بين البلدين في العام ٢٠٠٨ في نهاية عهد جورج بوش الابن ورئيس الوزراء الاسبق نوري المالكي لتنظيم وجود القوات الامريكية وانسحابها من العراق وتم تحديد موعد ٣١ ايلول ٢٠١١ موعدا للانسحاب وتتولى القوات المسلحة العراق مسألة الامن.

وقد دعمت الاحزاب الاسلامية الدينية الشيعية الانسحاب الامريكي من العراق إذ عدت الاحزاب السياسية الشيعية ان الانسحاب هو خطوة ايجابية من اجل ان يحقق العراق سيادته وقراره الوطني بعيداً عن اي تأثير خارجي، اما الاحزاب السياسية السنية فكان رأيها متأرجحًا بين الدعم لانسحاب القوات الامريكية وبين التخوف من الفراغ الذي يتركه هذا الانسحاب وتخوفها من هيمنة الاحزاب الشيعية على العملية السياسية فضلاً عن تصاعد النفوذ الايراني في العراق وعلى صنع القرار العراقي إذ ايدت الاحزاب الدينية السنية الانسحاب الامريكي من العراق لكنها من ناحية أخرى ابدت تخوفها من عدم الاستقرار الامني الذي يتركه هذا الانسحاب لاسيما مع عدم استكمال القوات الامنية التدريب والتسليح مع التأكيد على ضرورة وجود ضمانات امنية تضمن استقرار الوضع في العراق.

لكن الاتفاقية التي وقعتها حكومة المالكي مع الولايات المتحدة قد واجهت انقسامات كبيرة بين مؤيد ومنتقد مما تسبب هذا الموقف في انقسام كبير داخل هذه القوى، إذ انتقدت بعض القوى والتيارات الدينية ووجهت انتقادات

كبيرة الى الاتفاقية ودعت انصارها للتظاهر وعدت بعض القوى إن الاتفاقية تمثل خطورة على استقلال البلد كونها تصب في صالح الولايات المتحدة الامريكية، لكن من جانب آخر ايدت بعض القوى الدينية الاتفاقية وعدتها وسيلة لخروج القوات المحتلة من العراق بعدها تحمي سيادة العراق وتضمن حقوقه، كما أبدت بعض القوى والاحزاب الدينية دعما مشروطا للاتفاقية اي انها تؤدي بالنتيجة إلى إنهاء الوجود العسكري الامريكي من العراق، وبذلك نجد ان الاحزاب الاسلامية الدينية(الشيعية والسنية) في حالة من عدم الاستقرار في توجهاتهم السياسية تجاه الوجود العسكري الامريكي في العراق مما اثر ذلك على وحدة القرار العراقي.

إلا أن وصول باراك اوباما الى الادارة الامريكية وقناعته بالخطأ في احتلال العراق وان العراق اصبح ليس من اولويات الادارة الديمقراطية، فضلا عن تنامي احداث ما سمي بالربيع العربي، لذلك بدأت الادارة الامريكية بتطبيق اتفاق مع العراق بانسحاب القوات الامريكية وتحول العلاقة مع الولايات المتحدة الى علاقة قائمة بين دولتين تربطهما اتفاقية.

المحور الثالث: موقف القوى والتيارات الدينية من التحالف الدولي ابان الحرب على داعش

لقد ادى عدم استكمال تدريب القوات العراقية وتسليحها فضلا عن المحاصصة الحزبية في اختيار المواقع العسكرية وتنامي ظاهرة الفساد في الجيش العراقي الى جانب الصراع بين قوى السياسية السنية والكردية في عهد حكومة المالكي الثانية انعكس على استقرار الوضع الامني في العراق وادى بالنتيجة الى انهيار المنظومة الامنية وسيطرة ما يسمى تنظيم(داعش) الارهابي على عدد من المدن العرقية وانهيار فرق من الجيش العراقي في العام ٢٠١٤ مما جعل العراق يعاني من فراغ امني كبير كاد أن يؤدي الى انهيار الدولة العراقية فضلاً عن الاف النازحين العراقيين الذين نزحوا من مدنهم نتيجة سيطرة التنظيم المتشدد على هذه المدن مما جعل الحكومة العراقية في موقف صعب وعلى اثر ذلك دعت الحكومة العراقية المجتمع الدولي الى دعم العراق وعدم الاكتفاء بالكلام وأن يقدم مساعدة فعلية للعراق وقال رئيس الوزراء الاسبق حيدر العبادي في اجتماع ضم الرئيس الأميركي باراك أوباما وملك الأردن عبد الله الثاني ووزراء خارجية دول الخليج في نيويورك، «لا بد من التركيز على دعم العراق والتأكيد على سيادته ووحدة أراضيه والوقوف معه في حربه ضد ما سمي بتنظيم داعش الإرهابي والجماعات الإرهابية الأخرى».

لذلك برزت الحاجة الى الحصول على الدعم الامريكي للقضاء على التنظيم المتشدد واستنادا الى اتفاقية الاطار الاستراتيجي الموقعة بين الجانبين والتي تنص على دعم العراق والعملية الديمقراطية فيه والتي تم تحديدها في الدستور العراقي، فضلاً عن دعم العراق على الصعيد الامني من خلال زيادة قدرة العراق على حماية المؤسسات العراقية من اي خطر داخلي او خارجي، وهو

ما نص عليه الاتفاق في القسم الثالث من الاتفاقية المتعلق بالتعاون الدفاعي والامني[١].

ونتيجة ما يمثله ما يسمى تنظيم داعش الارهابي على العراق وعلى المنطقة والعالم والتخوف من انتشار خطر الارهاب، سعت الولايات المتحدة الى تشكيل تحالف دولي لمحاربة داعش في ايلول من العام ٢٠١٤ بمشاركة سبعة وثمانين بلد من أجل تعزيز قوة دعم الحكومة العراقية واستمرارها في محاربة الارهاب وقد حدد التحالف هدفه فيما يلي[٢]:

١. التصدي لتنظيم داعش على الجبهات كافة، والعمل على هدم شبكاته والوقوف أمام طموحاته بالتوسع العالمي لاسيما في مناطق تواجده في كُلٍ من العراق وسوريا.
٢. يتعهّد التحالف الدولي بمواجهة البنية التحتية المالية والاقتصادية لتنظيم داعش وتقويضها وعرقلتها لاسيما وان التنظيم المتشدد يملك الكثير من الاموال استحوذ عليها بعد سيطرته على المدن العراقية وكذلك من خلال بيع النفط المهرب وتجارة الآثار.
٣. يعمل التحالف الدولي على تجفيف تدفق المقاتلين الأجانب عبر الحدود إذ اصبحت الساحة العراقية والسورية منطقة جذب كبيرة للإرهابيين من مختلف مناطق العالم.
٤. يسعى التحالف الدولي الى دعم الاستقرار وإعـادة الخدمات العامة الأساسية للمناطق المحررة من قبضة داعش من اجل السعي الى عودة

(١) اتفاقية الإطار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة القسم الثالث في ١٧ تشرين الثاني، ٢٠٠٨.

(٢) للمزيد ينظر موقع التحالف الدولي على شبكة الانترنيت:
https://theglobalcoalition.org/ar/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%87%D9%85%D8%A9/

النازحين الى مناطقهم التي نزحوا منها لاسيما لما عاناه النازحون من عنف وتهجير ووسائل غير انسانية.

٥. العمل على مواجهة الدعاية الإعلامية للتنظيم المتشدد وفضح الوسائل الوحشية التي يقوم بها تجاه المدنيين والمواطنين العزل.

ولم تعترض القوى والتيارات الدينية السياسية (الاسلامية) في العراق للحصول على هذا الدعم لحاجة العراق الى هذا الدعم على الصعيد التقني وتوفير السلاح والعتاد وسلاح الجو كون الهدف الرئيس لجميع العراقيين هو القضاء على التنظيم الارهابي وتحرير الاراضي العراقية من الارهاب وعودة النازحين وتحقيق النصر، لذلك نجد الحكومة العراقية المشكلة من جميع الاحزاب والقوى السياسية العراقية في عهد حكومة حيدر العبادي لم تعارض وجود القوات الامريكية في العراق وعودتها مرة أخرى بعد أن انسحبت في العام ٢٠١١ والافادة من الخبراء والمدربين الامريكيين لتدريب القوات العراقية والقيام بعمليات مشتركة تحت مظلة التحالف الدولي.

والملاحظ ان الولايات المتحدة استندت الى عدة اهداف سعت الى تحقيقها في العراق في مرحلة الحرب على الارهاب والتي ذكرها تقرير مستقبل العراق واهمها[١]:

١. حرمان الجماعات الارهابية من ملاذ آمن يقوض التواصل بين هذه الجماعات بين العراق وسوريا ومن ثم يحد من قدرتها في تهديد المصالح الامريكية في المنطقة.

٢. تسعى الولايات المتحدة لدعم الحكومة العراقية في تقليل تأثير النفوذ الاقليمي في العراق لاسيما النفوذ الايراني التي تتعارض معه اهداف

(١) رايان كروكر، تقرير مجموعة عمل مستقبل العراق، نوفمبر، ٢٠١٧، ص ٢.

الولايات المتحدة والتخوف من امتداد النفوذ الايراني في الشرق الاوسط.

٣. ادى انقطاع الطرق مع العراق الى خسائر اقتصادية كبيرة لحلفاء الولايات المتحدة من البلدان المجاورة للعراق لاسيما الاردن والسعي الى فتح هذه الطرق بما يعزز استقرار الاردن لاسيما مع ما تتحمله الاردن من عبء اللاجئين السوريين في اراضيها مع اقتصادها الضعيف.

٤. السعي الى استمرار تصدير النفط والغاز العراقي بما يمنع اي تهديد للسوق النفطية والذي يؤثر بدوره على الاقتصاد العالمي ويسهم هذا التدفق في تعزيز النمو العالمي.

المحور الرابع: موقف القوى والتيارات الدينية من تواجد القوات الاجنبية في العراق ما بعد ٢٠٢٠

لقد اسهم عدم الاستقرار السياسي الذي يشهده العراق لاسيما الصراع بين القوى والاحزاب العراقية على تنوعها بشكل سلبي في اتخاذ موقف موحد من عملية الانسحاب الامريكي فالصراع بين القوى السياسية العراقية انتقل من الصراع بين الاحزاب السنية والشيعية والكردية حول ملفات عدة الى الصراع داخل المكون الواحد وهذا ادى بالنتيجة الى تحول الاهتمام عن قضية وجود القوات الامريكية، إذ نجد ازمة تشكيل الحكومة العراقية بعد انتخابات ٢٠٢١ وصعوبة التوافق سببه الاساس الصراع بين رؤى مختلفة بين القوى السياسية الدينية (الشيعية) وصعوبة التحالف بين الطرفين والذي ادى بالنتيجة الى صراع في المنطقة الخضراء كاد يسبب حرباً اهلية، وهذا اثر بشكل كبير في التوافق حول قضايا تتطلب اجماعًا شيعيًا وفي مقدمتها الوجود العسكري الامريكي، اما القوى والاحزاب الدينية (الاسلامية السنية) فنجد انحسار دورها على الساحة السياسية في العراق ضمن هذه المرحلة مع صعود قوى حزبية سنية غير دينية اسلامية أخرى، اما الاحزاب الدينية الاسلامية الكردية فوجودها غير فاعل على الساحة السياسية العراقية كون موقفها يتناغم مع الحزبين الكرديين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني.

اما فيما يتعلق بالأحزاب والقوى غير الاسلامية من مسيحيين وايزيديين وغيرهم فنجدهم ليسوا على قرار واحد من الوجود الامريكي في العراق استنادًا الى انتماءاتهم وتقاربهم، فمثلاً نجد حركة بابليون بزعامة ريان الكلداني يدعو الى الانسحاب الامريكي فضلا عن كونه مشمول بالعقوبات الامريكية وتملك الحركة اربعة مقاعد في مجلس النواب العراقي ومشاركتها في حكومة محمد شياع السوداني بحقيبة الهجرة والمهجرين فضلاً عن اربعة مقاعد في مجالس

المحافظات العراقية العام ٢٠٢٤ والتي حصلت في محافظات البصرة وبغداد وكركوك ونينوى، اما القوى المسيحية الأخرى فليس لها دور واضح فيما يتعلق بقرار بقاء ام انسحاب الوجود الاجنبي في العراق.

والملاحظ منذ تولي محمد شياع السوداني رئاسة الوزراء في العام ٢٠٢٢ فان حكومته وضعت من ضمن برنامجها الحكومي الانسحاب الامريكي من العراق لاسيما وان هذه الحكومة منبثقة من الاطار التنسيقي المكون من القوى والاحزاب الاسلامية الشيعية العراقية والذي تطالب معظمها بانسحاب القوات الامريكية من العراق، وان تحقيق هذا الانسحاب يعده الاطار مكسبًا مهمًا في تعزيز دوره في العراق واستمرار تمتين علاقته مع الحليف الايراني، فضلا عن استغلال القوى والاحزاب داخل الاطار وتوظيفه من خلال الانتخابات وكسب تأييد المواطنين العراقيين المؤيدين لانسحاب القوات الامريكية مما يعزز قوة هذه الاحزاب في البرلمان وعلى الساحة السياسية وفي الحكومة.

كما يعطي هذا الانسحاب قوة للفصائل العراقية المناوئة للوجود الامريكي بما يعزز دورها على الساحة الشعبية وبين جمهورها كذلك يعطيها الحرية في العمل داخل العراق وفي سوريا من دون اي مراقبة امريكية كذلك زيادة دورها على الساحة السياسية العراقية وتفرض رؤيتها على الحكومة.

وعلى الرغم من اتفاق القوى السياسية الاسلامية العراقية المشكل للحكومة برئاسة السوداني على الانسحاب الامريكي، إلا أن اطراف هذا الاطار وبعض الفصائل تختلف في وسائل تطبيق هذا الانسحاب، إذ ترى بعض اطراف الاطار ان اعطاء دور لحكومة السوداني لتحقيق الاتفاق مع الجانب الامريكي لتحقيق الانسحاب هو الجانب السليم كون الحكومة تملك الشرعية، لان اي تصرف عدائي تجاه الولايات المتحدة يدخل العراق في حالة من عدم الاستقرار و يجعل العراق ضمن اعداء الولايات المتحدة مما يؤدي إلى اثار سياسية واقتصادية وامنية

كارثية على العراق وقد جرب العراق حالة العداء مع الولايات المتحدة في عهد النظام السياسي السابق وعدته الولايات المتحدة ضمن محور الشر وكانت النتيجة احتلال العراق.

ومن جانب آخر ترى بعض القوى ان قطع العلاقة مع الولايات المتحدة ومطالبتها بالانسحاب الكامل والشامل حالة ضرورية لتحقيق استقلال القرار العراقي من أي تدخل امريكي، في حين تعارض القوى السياسية الكردية والسنية هذا الانسحاب كونها تتخوف من الفراغ الامني الذي يتركه خروج القوات الامريكية وعدم جاهزية القوات العراقية للسيطرة الكاملة على جميع مناطق العراق لاسيما مع استمرار وجود الارهاب وتنظيم داعش الارهابي في بعض المناطق الحدودية والتخوف من أي خلل أمني يؤدي الى العودة لنقطة البداية وعودة الحالة الى العام ٢٠١٤ لاسيما وان هذه القوى مشاركة في الحكومة ولابد من أن يكون لها رأي مسموع في أي قرار وعدم انفراد الاطار التنسيقي بالقرار لوحده، لذلك نجد ان الحكومة العراقية الحالية تحاول اتخاذ طريق متوازن بين هذه الآراء من خلال إجراء مفاوضات مع الجانب الامريكي وعقد لجان مشتركة ووضع خطوط عامة للعلاقة بين الجانبين من دون الدخول في التفاصيل الدقيقة مع اعطاء تطمينات للقوى الداعمة للانسحاب بمساعي الحكومة لإكمال الانسحاب.

لذلك جاءت الخطوات الحكومية بعقد عدة لقاءات مع مسؤولين امريكان حول ايجاد تفاهمات لجدولة انسحاب هذه القوات الامريكية والبدء بالانسحاب بداية العام ٢٠٢٥ وبين وزير الدفاع ثابت العباسي وان الانسحاب الامريكي سيكون بشكل تدريجي ويمتد الى عامين، لكن الواضح من خلال هذه اللقاءات ان الانسحاب الامريكي لن يكون شاملاً، بل ستبقى اعداد من المستشارين الامريكيين لكن تحت مظلة حلف شمال الاطلسي للتدريب والاستشارة، إذ ترى الولايات المتحدة الامريكية التنظيم المتشدد لايزال يمثل تهديداً للعراق واستقرار

المنطقة لاسيما مع استمرار العمليات ضده في عدة مناطق في العراق الى جانب حاجة القوات العراقية الى التدريب والتجهيز وتوفير وسائل الرصد التكنلوجية لمحاربة عناصر التنظيم المتشدد، كما يرى اغلب صناع القرار في الولايات المتحدة من ان الانسحاب الامريكي من العراق في العام ٢٠١١ كان قرارا خاطئًا بسبب عدم جاهزية القوات المسلحة العراقية من حيث التجهيز والتدريب فضلا عن تنامي ظاهرة الفساد في القوات المسلحة العراقية والذي اسهم بشكل كبير في انهيار الجيش العراقي وسقوط المدن العراقية من قبل التنظيم المتشدد كما ان التخوف الامريكي قائم على من ان الانسحاب يعطي مجالا لإيران لتعزيز دورها في العراق مما يشكل خطرًا على المصالح الامريكية وحلفائها في المنطقة.

المحور الخامس: وضع القوات الاجنبية (الامريكية) في ظل الحرب الدائرة على غزة والجنوب اللبناني.

لقد اسهم الصراع في المنطقة لاسيما ما يتعلق بالعدوان الاسرائيلي على غزة ولبنان ودخول العراق على خط المواجهة سواء من خلال ضرب الصواريخ والمسيرات على الكيان الصهيوني من قبل بعض الفصائل او من خلال الاجواء العراقية التي اصبحت مجالا للضرب المتبادل بين ايران واسرائيل مما جعل العراق في حالة من التوتر والتخوف من عدم الاستقرار داخل البلد والانجرار داخل هذه الحرب كما جعلت الحكومة العراقية في موقع النأي عن النفس عن اي تصرفات لا تعبر عن آراء الحكومة العراقية وجاء ذلك في تصريح لها على لسان رئيس الوزراء محمد شياع السوداني وبين فيه ""ان قرار السلم والحرب تقرره الدولة بمؤسساتها الدستورية وكل من يخرج عن ذلك سيكون بمواجهة الدولة والتي تستند الى قوة الدستور والقانون في تنفيذ واجباتها ومهامها"، وعلى الرغم من تأكيد الحكومة العراقية بعدم جعل العراق ساحة للصراع إلا أن الأجواء العراقية اصبحت معبرا للضرابات المتبادلة بين ايران واسرائيل مما يجعل العراق في بؤرة الصراع والتخوف من تأثير ذلك على الوضع العراقي.

لذلك جاءت حاجة العراق في الوقت الحالي وفي ظل هذه الاجواء المضطربة الى الولايات المتحدة الامريكية استنادا الى اتفاقية الاطار الاستراتيجي بالعمل على حماية البلد من اي تهديد لسيادته بمنع اسرائيل من تنفيذ ضربات في الداخل العراقي لاسيما المؤسسات النفطية الذي يعتمد عليه العراق في ايراداته بشكل مطلق، مما يجعل العراق تحت ضغط متزايد وتكون مسالة وجود القوات الامريكية أو رحيلها في هذا الوقت مرهوناً بالاستقرار في المنطقة.

الى جانب ذلك اسهمت الانتخابات الامريكية والترقب من وصول اي من الحزبين الى الرئاسة دور في الولايات المتحدة والذي يؤثر بشكل واضح

على الوجود الامريكي في العراق والانسحاب منه، فالديمقراطيين اكثر مرونة في التعاطي مع ملف الانسحاب من الجمهوريين، الا ان نجاح الجمهوريين ووصول دونالد ترامب الى سدة الرئاسة في الولايات المتحدة الامريكية وسيطرة الجمهوريين على مجلس النواب ومجلس الشيوخ سيجعل الجمهوريين قوة فاعلة في القرار الامريكي سيكون له الاثر الكبير في تغيير المعطيات في وجود هذه القوات إذ ان تصريحات ترامب المتشددة تجاه ايران تجعل من الصعوبة الموافقة على هذا الانسحاب واعطاء فرصة للجمهورية الاسلامية لتعزيز دورها في البلد، لذلك تسعى الحكومة العراقية الى استمرار تعزيز علاقتها التحالفية مع الولايات المتحدة كونها شريك محوري في استقرار البلد لذلك جاء اتصال رئيس الوزراء العراقي لتهنئة الرئيس الامريكي بالفوز في الانتخابات كذلك تهنئة الرئيس العراقي عبد اللطيف جمال رشيد الرئيس ترامب خطوة بهذا الاتجاه لاستمرار هذه العلاقة، لاسيما وان هناك مذكرة اعتقال صادرة من القضاء العراقي تجاه الرئيس الامريكي في العام ٢٠٢١ على خلفية أوامر أصدراها بقتل نائب رئيس هيئة الحشد الشعبي ابو مهدي المهندس واللواء قاسم سليماني في ضربة جوية بمطار بغداد الدولي.

كما أكد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية العراقي فؤاد حسين أمله ألا يتحول العراق إلى ساحة للصراع الايراني الامريكي ويقول: «ما زالت المخاوف كبيرة، حينما بدأت الحرب على غزة واستمرت هذه المدة الطويلة كنا نؤكد أن استمرارها قد يؤدي إلى حرب أخرى، والحرب في غزة أدت إلى ولادة الحرب في لبنان، والآن الحرب في غزة ولبنان إذا استمرت بهذه الحالة فستؤدي إلى حروب أخرى في مناطق أخرى».

وبيّن فؤاد حسين أن أولوية الحكومة العراقية هي إبعاد أي هجوم عن العراق، وإبعاد العراق عن حالة الحرب المتوقعة، لهذا نتحدث ونتواصل مع مختلف العواصم لإبعاد أي هجمة على العراق وإبعاد الحرب عن الأراضي

والأجواء العراقية كما اكد الانسحاب الامريكي "ان هناك مفاوضات مع الإدارة الحالية حول قوات التحالف وبناء علاقات ثنائية مع الجانب الأميركي في المجال العسكري والأمني، وبين ايضا ان التفاهمات سوف تستمر وسوف نستمر بالتباحث مع الجانب الأميركي وهناك فترات زمنية مختلفة حول انسحاب قوات التحالف من العراق، وتم بحثها بين الجانبين، وتم تثبيتها، إذا كان هناك جدول زمني ومنطلقات سابقة، استمرارية الحديث حول هذه المسألة فستكون من الواقع مع الإدارة الجديدة».

لذلك نجد ان مسألة الانسحاب الامريكي من العراق يمر بمرحلة ركود بسبب الازمات الاقليمية التي تمر بها المنطقة والتي انعكست على العراق فضلا عن استلام الادارة الجمهورية السلطة في الولايات المتحدة والتي تختلف في رؤيتها حول الانسحاب من الادارة الديمقراطية، كما ان الحكومة العراقية تسعى جاهدة الى جعل العراق بعيدا عن اي توتر او انجراره في الحرب والصراع بين ايران والكيان الصهيوني مع استمرار دعم المدنيين، اما بالنسبة للقوى الاسلامية العراقية فان الوضع الاقليمي جعل هذه القوى في حالة من عدم الوضوح في رؤيتها تجاه قرار انسحاب القوات الامريكية او انتظار ما يسفر عنه حرب غزة ولبنان واستراتيجية الولايات المتحدة الجديدة في عهد الرئيس الامريكي دونالد ترامب تجاه المنطقة بشكل عام والعراق بشكل خاص.

الاستنتاجات

١. ادت حالة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في العراق الذي انتجه الصراع بين الاحزاب والقوى السياسية العراقية والسياسات غير المدروسة لهذه الاحزاب بسبب عدم النضوج الفكري والسياسي الى مخرجات مشوهة للعملية الديمقراطية في العراق انعكست بشكل سلبي على استقرار الوضع العراقي بشكل عام واعطى فرصة للتدخلات الاقليمية والدولية، مما جعل البلد بحاجة الى وجود هذه القوات للمساعدة في تحرير الاراضي العراقي من الارهاب.

٢. تجمع اغلب القوى والتيارات الدينية في العراق بضرورة انسحاب القوات الاجنبية من العراق كون العراق قادراً على مواجهة اي تهديدات خارجية مع تكامل تجهيز الجيش العراقي من المعدات والتدريب.

٣. لم تعترض القوى والتيارات الدينية في العراق من وجود علاقة تعاون في مجال التدريب والاستشارة بين العراق وعدد من البلدان الكبرى من خلال اتفاقيات او وثائق تعاون توضح هذا التعاون.

٤. يسهم عدم الاستقرار الاقليمي في المنطقة الى استمرار حالة التعاون ووجود عدد من القوات غير القتالية في مجال التدريب والخدمات الاستشارية.

٥. لازال العراق بحاجة الى جهود التحالف الدولي ضد الارهاب في مجال التعاون الاستخباري ومحاربة خلايا تنظيم داعش الارهابي وضرب هذه الخلايا بالتعاون مع القوات العراقية.

٦. لازالت القوى والاحزاب الدينية في العراق غير متفقة مع شركائها حول صورة واضحة حول الآلية التي يتم التعامل بها في مسألة انسحاب القوات الاجنبية من العراق لاسيما مع عدم وجود خطاب موحد لهذه القوى لاختلاف التوجهات والاستراتيجيات.

٧. لذلك تعد مسالة انسحاب القوات الاجنبية سواء كانت امريكية او تركية صعبة التحقيق في ظل عدم تصفير الازمات الداخلية وتوحيد القرار العراقي، وما تمر به المنطقة من تحديات لاسيما الازمة السورية وخطر تسلل الارهاب من خلال الحدود.

المصادر

١. مؤسسة تراث الشهيد الحكيم، ابحاث المؤتمر الأول، الرائد للطباعة، ط١، بغداد،٢٠٠٦.

٢. اتفاقية الإطار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة القسم الثالث في ١٧ تشرين الثاني، ٢٠٠٨.

٣. رايان كروكر، تقرير مجموعة عمل مستقبل العراق، نوفمبر، ٢٠١٧،

٤. رشيد الخيون، لاهوت السياسة الأحزاب والحركات الدينية في العراق، ط١، دراسات عراقية، منشورات دار الجمل، بغداد، ٢٠٠٩.

٥. عبد الحميد محمد احمد، التأصيل الشرعي لمشاركة الحزب الاسلامي العراقي في العملية السياسية، دار الاقلام للنشر والتوزيع،٢٠٠٣.

٦. عزيز قادر الصمانجي، قطار المعارضة العراقية من بيروت ١٩٩١ الى بغداد ٢٠٠٣، ط١، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٩.

٧. فالح عبد الجبار، العمامة والأفندي سيسيولوجيا خطاب وحركات الاحتجاج الديني، ط١، منشورات الجمل، بيروت، بغداد،٢٠١٠.

٨. لؤي محمود، الحزب الاسلامي العراقي عواصف الاحتلال والطائفية ومقاومة العولمة، موقع اسلام اون لاين

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=120758822483&pagename=Zone-Arabic-Daawa%2FDWALayout.

٩. موقع التحالف الدولي على شبكة الانترنت:

https://theglobalcoalition.org/ar/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%87%D9%85%D8%A9.

مركز الفيض العلمي
لاستطلاع الرأي والدراسات المجتمعية

الدستور والتشريعات القانونية وعلاقتها بالقوى والتيارات الدينية في العراق

د.محمد ابراهيم خضير عباس
كلية القانون والعلوم السياسية
الجامعة العراقية

المقدمة

لا خلاف في ان العلاقة بين الدين والقانون هي علاقة تعاضد وتكاتف وما جاءت تلكم الرابطة بين النظامين إلا مراعاة للشعور العام والثقافة السائدة في مجتمعنا وكذلك احترام العقائد والتعاليم الثابتة في النفوس البشرية.

وإن ما يؤكد ذلك النص في دستور جمهورية العراق على ان دين الدولة هو الدين الإسلامي يعد هو الدين الرسمي ويعد مصدرًا رئيسًا للتشريعات وكذلك للنظام الديمقراطي وهو ما أكدته المادة الثانية في الدستور والتي سنتطرق لها لاحقاً.

وبعد التمحيص والتدقيق نجد أن هكذا نصوص تورد في دساتير بعض الدول ومن بينها العراق، اذ نجد أن هذه المادة تعكس بشكل واضح التأثير لمبادئ الشريعة الإسلامية واحكامها على القانون، وعلى الرغم من هذه الروابط والصلة القوية بين القانون والدين، سنلاحظ بعض المؤشرات او التأثيرات سواء كانت سلبية ام إيجابية بين النظامين من خلال بحثنا هذا.

ولابد من تسليط الضوء على دور التيارات الدينية في العراق ومدى تأثيرها على التشريعات النافذة ولا يفوتنا أن نوضح ايضا هل ان هذه التيارات تؤثر ايجابًا ام سلبًا على العملية التشريعية والدستورية في العراق.

- **اشكالية الدراسة وهدفها**

تتمحور مشكلة دراستنا في بيان دور التيارات الدينية في العراق ومدى تأثيرها على التشريعات النافذة سلباً ام ايجابا وايجاد الحلول التي بالإمكان استخدامها للخروج بأفضل النتائج والتي تنعكس ايجابا على مجتمعنا.

لذا تهدف دراستنا التعرف إلى اهم السلبيات والايجابيات التي تحدث نتيجة علاقة التيارات الدينية مع بعضها ومدى تأثيرها على التشريعات القانونية بصورة عامة وعلى الساحة العراقية بصورة خاصة.

- **اهمية الدراسة**

تتمركز اهمية دراسة هذا الموضوع في بيان دور الدساتير والتشريعات النافذة في ترسيخ قواعد الدين ودور التيارات الدينية في العراق من ناحية تأثيرها على القوانين النافذة وهل كان هذا الاثر سلبيا ام ايجابيا.

المبحث الاول

القواعد الدينية والقواعد القانونية وأثرهما

لبيان المقصود بكل من القواعد الدينية والقواعد القانونية وتقييم النص على دين الدولة لابد لنا من تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين نخصص المطلب الاول لبيان المقصود بالقواعد الدينية والقانونية، اما المطلب الثاني فنكرسه لبيان أثر النص على دين الدولة في الدساتير.

المطلب الاول

القاعدة الدينية والقاعدة القانونية

١. القاعدة الدينية

هي مجموعة الأحكام والتعاليم والاوامر والنواهي التي شرعها الله تعالى بقصد العمل بها ابتغاء مرضاته وبما يحقق الصلاح ودفعاً لغضبه وأن هذه الأحكام تحدد واجب الانسان نحو خالقه، (**كواجبات العبادة من صلاة وصيام وغيرها**)، ثم واجبه نحو نفسه مثل (**الدعوة الى النظافة وتهذيب اللسان وغيرها**)، ثم واجبه نحو الناس (**كالوفاء بالعقود والعهود وغيرها**)، وتقسم أحكام الشريعة الإسلامية الى قسمين، الأول وهي قواعد تتعلق بالعبادات والأخلاق كالصلاة والزكاة، والثانية قواعد تتعلق بالمعاملات سواء كانت مالية كالبيوع أم شخصية كالزواج أم جنائية كالقتل، وبما أن الديانات كلها تتجه صوب خالق واحد وهو الله عز وجل فأن الشريعة الإسلامية أتت شاملة لكل الديانات وأن الدين الواحد عند الله هو دين الإسلام لذلك سلطنا الضوء عليه بشكل اكبر.

٢. القاعدة القانونية

هي مجموعة القواعد العامة المجردة التي تنظم الروابط الاجتماعية، والتي تقترن بجزاء توقعه الدولة ولو بالقوة عند الاقتضاء، وان الغاية من هذه القاعدة هي تنظيم سلوك الفرد في المجتمع، وجاءت هذه القواعد لتهتم بواجب الانسان نحو غيره من البشر.

وهنا تتشابه القواعد الدينية مع القواعد القانونية، في كونها تنظم سلوك الأفراد في المجتمع، فضلاً عن انها قواعد عامة مجردة لا توضع لشخص معين ولا لواقعة معينة، وانما تخاطب الناس عامة على حد سواء، وان هدف القاعدة الدينية هو تنظيم سلوك الأفراد في المجتمع فضلاً عن ذلك تنظيم سلوك الفرد مع ربه ومع نفسه.

يضاف الى ذلك انها تضع التعاليم والمبادئ السامية التي ترقى بالإنسانية، فتسعى نحو المثالية في تطهير الروح وتزكية النفس وصحة الجسد واعمار الأرض وتحقيق العدل الكامل والسلام الشامل، والدين بالأساس ينشد المثالية.

في حين ان هدف القواعد القانونية دائمًا نحو النفعية، فهي لا تسعى إلا للحفاظ على النظام العام وتنظيم السلوك الإنساني عندما يتعامل مع الغير بما يحقق التوازن النسبي للمصالح الفردية، ووضع حد من العدل بين الناس، فالقانون ينشد النفعية لا المثالية، وخلاصة القول إن دائرة الدين أوسع بكثير من دائرة القانون فالاول مثالي والثاني نفعي.

وبما أن القاعدة الدينية لها أثر كبير في نفوس الأفراد لما تتمتع به من ازدواجية في العقاب، فالفرد يطبقها لوجود جزاء دنيوي يقع من قبل السلطة العامة وفي حال الفرار منه فأنه لن ينجو من الجزاء الاخروي.

لذلك لا ضير أن يدخل الدين في ارشاد القاعدة القانونية نحو تحقيق ولو جزء من القاعدة الدينية، لتحقيق اكبر عدد ممكن من النفعية الازدواجية والمثالية، ناهيك عن الأثر البالغ الذي يحدثه في المجتمع، لكن يجب أن يكون بعيداً كل البعد عن المصالح الشخصية والنفعية لرجال الدين وتحقيق غاياتهم الشخصية تحت مسمى او غطاء ديني.

لاشك أن النص في الدستور على دين الدولة لا يعني أن هذه الدولة هي دولة ينتمي شعبها الى هذا الدين فقط، ولا يدل أيضاً على ان هذه الدولة متدينة

أو أن النظام العام فيها يتبع منهج هذا الدين، وانما هذا الطريق سلكته عدة دول وباتت تتبعه دول أخرى كما هو الحال في دستور الولايات المتحدة الامريكية لعام ١٧٨٧.

وتعرف الدولة الدينية هي "الدولة المبنية على كون شرعية الدولة تأتي عبر الدين وان الحاكم يستمد قدرته وسلطته من الله ودور الشعب هو الاختيار والتشخيص" في حين أن الدول في الوقت الراهن قائمة على أساس السيادة للشعب وأن الأخير هو مصدر السلطات.

وهناك مجموعة من الدول حددت في دساتيرها الدين الرسمي لها، وهناك دول لم يرد في دساتيرها الدين الرسمي لها، ومن بين هذه الدساتير هو دستور العراق لعام (٢٠٠٥) حيث نصت المادة (الثانية) في البند **اولاً الإسلام دين الدولة الرسمي وهو مصدر أساسي للتشريع**

أ. لا يجوز سن قانون يتعارض مع ثوابت احكام الإسلام.

ب. لا يجوز سن قانون يتعارض مع مبادئ الديمقراطية.

إن المادة الثانية من الدستور العراقي حددت الدين الإسلامي هو الدين الرسمي للدولة، وهذا لا يعني انه لا يوجد دين آخر داخل العراق، ولا يعني أيضاً أن هذا الدين هو الدين الوحيد الذي يجب اتباعه، ولكن هو الدين الرسمي بحسب ما يتبعه من أغلبية الشعب العراقي، علمًا ان النص في الدستور على دين الدولة من عدمه لا يخرج هذه الدولة من مصاف الدول الإسلامية، وهذا إن دل على شيء فهو يدل على أن النص في الدستور من عدمه لا يخرج الدولة من قائمة الدول الإسلامية.

المطلب الثاني
أثر النص على دين الدولة

وهناك بعض الملحوظات التي نود ذكرها في حال النص على دين الدولة أم لا وهي كالاتي:

١. يجب ألا تتأثر الدولة ونظامها السياسي في حال النص على دين معين اتبعته كما هو الحال عليه في العراق، إذ لا يشترط أن يكون للدولة دين من أجل اقامة نظامها السياسي والديموقراطي.

٢. إن الغاية الأساسية من كتابة الدستور ليس في تحديد دين الدولة، ومن ثم نظامها السياسي، وانما إيجاد وثيقة وعقد لتنظيم شؤون الدولة الداخلية، وشكل نظام الحكم وغيرها، بصرف النظر عما يسكن في قلوب مواطنيها وحكامها من معتقدات.

٣. إن الدولة عبارة عن مجموعة من المؤسسات تقوم على اقامة شؤون الشعب، وتوفير متطلباتهم المختلفة، وتوفير سبل العيش، وتطبيق القانون، وما هي إلا أداة لتحقيق غايات، ورسم سياسات اجتماعية واقتصادية وسياسية، وماهي بكائن يشعر حتى يكون له دين أو معتقد، ناهيك على أن نهج الدولة الحديثة يقوم على مبدأ المواطنة، وعلى دستور موحد وشامل لكل الأجزاء لا لجزء محدد، وتقدم الخدمات للمواطنين من دون تمييز.

ومن هذه الملاحظات نرى بأنه لا ضرورة الى ذكر دين الدولة في الدستور لأنه لا يعد ذلك ملزمًا ولا يؤثر في شكل الدولة او نظام حكمها وأن الدولة تقوم على أسس مختلفة لا تحدد ولا تتوقف على دين معين.

وكما اوضحنا سابقًا في الفقرة (أ) من المادة ثانياً من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ حيث ذكرت بأن لا يجوز سن قانون يتعارض مع ثوابت واحكام الإسلام، ففي هذه الحالة عدت بأن كل ما يصدر من تشريعات قانونية، يجب ألا تخالف أحكام الشريعة الإسلامية، ومن ثم فأن القضايا التي ذكرناها قبل قليل بخصوص عملية تحديد دين الدولة له أثر في التشريعات العراقية حتى لا

تتعارض الأخيرة مع احكام الدستور، لان الدستور حدد ذلك وبالنتيجة فان دين الدولة المحدد بموجب الدستور كان له الأثر الواضح في رسم السياسة التشريعية للعراق.

ولقد عدت المادة (**الثالثة**) من دستور جمهورية العراق بأن العراق هو جزء من العالم الإسلامي حيث جاء فيها (**العراق بلد متعدد القوميات والأديان والمذاهب وهو عضو مؤسس وفاعل في جامعة الدول العربية وملتزم بميثاقها وجزء من العالم الإسلامي**) ومن ثم جاء التأكيد على أن الدين والانتماء القومي هو الإسلامي.

كما أشار ايضاً في المادة (**الثانية / البند ثالثًا**) على (**يضمن هذا الدستور الحفاظ على الهوية الإسلامية لغالبية الشعب العراقي كما يضمن كامل الحقوق الدينية لجميع الافراد في حرية العقيدة والممارسة الدينية كالمسيحيين والايزديين والصابئة المندائيين**)، وهنا أضاف الدستور العراقي واعترف بالديانات الأخرى الموجودة بأطياف الشعب العراقي، وأعطى لهم الحقوق الدينية كافة في ممارسة عقائدهم وشعائرهم وكل ما يتعلق بها.

وفي هذا المنطلق ووصولاً الى هدف الدراسة وهو دور هذه التيارات الدينية في رسم السياسة التشريعية للعراق بعد ان اعترف الدستور بوجودها واعطاها الحقوق والحرية كافة في ممارسة شعائرها.

ممكن اثارة التساؤلات الاتية:

هل هناك أثر للتيارات الدينية على التشريعات أم لا؟

وهل هذا الأثر سلبياً أم ايجابياً في حال وجوده؟

وأن لم يكن هناك دور للممارسات الدينية في العراق على التشريعات العراقية هل من الاجدر ترك مساحة له للتدخل في تشريع القوانين؟

إذ سيتم الإجابة عن هذه التساؤلات من خلال المبحث الثاني لدراستنا هذه وبحسب ما سندرجه تباعًا.

المبحث الثاني

علاقة التيارات الدينية بالتشريعات القانونية واثرها

لتسليط الضوء على هذا الموضوع لابد لنا من تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، اذ سنوضح في المطلب الاول مدى علاقة التيارات الدينية بالتشريعات القانونية، اما المطلب الثاني فنكرسه لبيان تأثير التيارات الدينية على بناء الدولة (سلبًا ام ايجابًا).

المطلب الاول

علاقة التيارات الدينية بالتشريعات القانونية

إن العلاقة بين الدين والدولة تتضح من خلال تشريعاتها وبصورة ادق هل الإسلام هو المصدر الوحيد للتشريع، أم انه مصدر واحد من مصادره، وهذه تعد من المشكلات الكبرى التي تواجه دول المنطقة في الفكر والسياسية منذ صعود الإسلام السياسي في سبعينات القرن الماضي، فالدستور في البلدان العربية والمسلمة ومن بينها العراق ضمن بين طياته بأن الإسلام دين الدولة، وهذا يعني ان الدين الإسلامي هو مصدر أساس من مصادر القانون ولا يجوز مخالفة أي حكم من أحكام الشريعة الإسلامية.

لقد ضمن الدستور فضلاً عن الدين الإسلامي وهو دين الدولة الجديد التنوع الديني الموجود ايضًا بين أطياف الشعب العراقي، وأعطاهم الحرية في الممارسات الدينية الخاصة بهم، ولقد شهد العراق استقرارًا امنيًا مع بعض المتغيرات النسبية في الأوضاع السياسية والاقتصادية وبشكل عام، فأن المشهد العراقي السياسي يقوم على علاقات معقدة ومتشابكة بسبب غلبة الانتماءات الدينية في العراق مع وجود عوامل ومؤثرات دينية دولية إقليمية بصورة خاصة وعالمية بصورة عامة.

وبشكل أكثر دقة فان الإسلاميين يعدون هم الأكثر تأثيرًا على المشهد العراقي، سواء كان السياسي منه والقانوني أيضاً، يضاف الى ذلك ان السلطة التشريعية في العراق متأثرة وبشكل كبير في طابع الانتماءات الدينية المختلفة، والتي تتلون بتلون أطياف الشعب العراقي، إذ تعد الموازنات القانونية بين أعضاء السلطة التشريعية تقوم في الأساس على موازنات دينية وقومية نوعاً ما، وإن هذه التقسيمات أو بمعنى ادق الانتماءات الدينية تعد هي عربة القاطرة الأساس للنظام في العراق.

ولايخفى على أحد أن الأحزاب السياسية الدينية بصورة عامة هي أبرز الجهات الفاعلة في مجلس النواب والحكومات العراقية المتعاقبة منذ عام ٢٠٠٥ والى يومنا هذا، ولاشك ان هذه الأحزاب هي أحزاب إسلامية في الدرجة الأولى، إذ تمتلك هذه الأحزاب قاعدة جماهيرية عريضة وتتفاوت هذه الأحزاب في القوة والتأثير على العملية القانونية والسياسية في العراق صعودًا ونزولاً بحسب المساحة أو القاعدة الجماهيرية.

وفي نهاية المطاف وبعد ما تقدم فان التيارات الدينية في العراق برأينا لها الدور الاساس والفاعل في رسم السياسة التشريعية للدولة لما لهذه التيارات الدينية من تكتلات داخل قبة البرلمان العراقي، متكئة على قاعدتها الجماهيرية، التي اوصلتها الى التمثيل في البرلمان، وغالبًا ما تعتمد هذه الأحزاب أو التيارات الدينية على إرضاء جماهيرها بصورة عامة وتحقيق أهداف دينية بالدرجة الأساس بصورة خاصة، اولاً من منطلق إرضاء جماهيرها، وثانياً من منطلق الحفاظ على الدين الرسمي للدولة، لان الدستور وكما أوضحنا سابقاً هو الذي حدد ذلك والزم السلطات كافة بعدم الخروج عنه بعده مبدءاً دستورياً لا يجوز مخالفته، ولكن لا يفوتنا أن نذكر بأنه قد تستخدم هذه التيارات الدينية الدين أو العقيدة غطاء للوصول الى الحكم او لتحقيق أهدافها الخاصة أو لرسم السياسة التي تتبعها.

صفوة القول إن التشريعات العراقية تبعًا للدستور العراقي، تتأثر وبشكل كبير في توجه التيارات الدينية في العراق على مختلف الوانها، ولما لها من أثر واضح لدى جميع المفكرين القانونيين والسياسيين، وأصبح ذلك جلياً لدى الجميع وملموسًا لدى أبناء الشعب العراقي، علماً بأن هناك مجموعة من افراد المجتمع في الوقت الراهن بدأوا في التفكير نحو التوجه الى الدولة المدنية بدلاً من الدولة الدينية.

وبالرجوع الى دراسات سابقة بخصوص الدولة المدنية نرى أن الأخيرة تبتعد كل البعد عن الممارسات الدينية داخل الدولة بصورة عامة والسلطة التشريعية بصورة خاصة، وان الدين لا يتدخل بالسياسة ولا يرسم أي شكل من اشكال النظام ولا حتى السياسة التشريعية.

المطلب الثاني
تأثير التيارات الدينية على بناء الدولة (ايجابياً أم سلبياً)

يرى مجموعة من الفقهاء أن التيارات الدينية تؤثر بصورة مباشرة في توجه الدولة عند وصولها الى منافذ إدارة الدولة، لا سيما إن كان لها غطاء دستوري وقانوني واقٍ لها، بحيث تستعمل هذا الغطاء بصورة مؤثرة دينيًا لتحقيق اهداف معينة، وخاصة لما للدين من أثر لدى نفوس أبناء الشعب العراقي، فلذلك سوف نرى هنا في حال كان للتدخل الديني أثراً في العملية القانونية والسياسية داخل الدولة وهل يؤثر سلبًا أم ايجابًا في إدارة الدولة.

١. بقاء الحال على ما هو عليه

بقاؤه على ما هو عليه، مع اجراء بعض التعديلات الطفيفة حتى يتحسن الحال تدريجيًا، لان التحول في الوقت الراهن وتحجيم دور هذه التيارات سيؤدي إلى عواقب وخيمة لما له من اثارٍ عكسية في حال التحول المفاجئ، وأن تلجأ الحكومة الى الاهتمام أكثر في تعزيز الوضع الاقتصادي والخدمي والأمني من دون اجراء تغييرات جذرية إذ بدوره سيحافظ على استقرار نسبي نوعًا ما. لان التحالفات الدينية والحزبية داخل الحكومة العراقية لها أثر بالغ في إدارة الدولة والتحكم بالتشريعات، ومن ثم عملية فك هذه التدخلات يحتاج الى وقت وقناعة لدى افراد المجتمع من التحول.

هذا في حال كون التدخل الذي تمارسه التيارات سلبيًا على مستوى إدارة التشريعات القانونية، اما اذا كان ايجابياً فيجب أن يكون هذا التدخل بما يحقق الاستقرار ولو نسبيًا على مستوى التشريعات القانونية وحتى إدارة الدولة، ويكون هذا من خلال تعزيز التعاون بين الأحزاب الدينية المختلفة بما في ذلك التيارات الإسلامية والقوى العلمانية.

إن بقاء الحال على ما هو عليه في الوقت الراهن برأينا أفضل من أن يكون هناك تغييرًا جذريًا او عكسيًا على النظام، مع الاستمرار في تعزيز الاقتصاد

العراقي، وايضاً تعزيز مستوى الخدمات للمجتمع، على الرغم من اننا نرى بأن التوجه في الوقت الراهن نحو إيجاد تيارات وأحزاب ليست دينية لمسك زمام دفة الحكم وذلك من خلال الإفادة من النظام الانتخابي في العراق لإثبات حضورها عبر بوابات جماهيرية وصناديق الاقتراع.

٢. انحسار التيارات الدينية

في حال عدم قدرة التيارات الدينية من تقديم ما هو مطلوب منها وتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خاصة في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، والاستجابة لمطالب الإصلاح في العراق، فقد تواجه تراجعًا في شعبيتها ونفوذها مما يتيح الفرص والمجال امام إيجاد أو حضور قوى سياسية أخرى قد تسيطر على المشهد الحالي، ومن ثم تؤدي الى انحسار التيارات الدينية ناهيك عن تزايد الانقسامات الدينية داخل قبة البرلمان، وإن هذه الانقسامات الدينية ستؤدي الى عرقلة عملية الإصلاح الحكومي وشل حركته وعدم تحقيق الأهداف المرجوة منها بسبب بُعد أعضاء السلطة التشريعية عن المصلحة العامة، وتوجههم صوب المصالح الدينية والحزبية إن صح التعبير، فضلاً عن زيادة التدخلات الإقليمية والدولية لأنها ستتيح المجال الى هذه الدول من التدخل لتحقيق أغراض تخص هذه الدول المتدخلة بعيداً عن مصلحة الشعب العراقي.

إذاً النتيجة هي أما أن تعمل هذه التيارات الدينية وفق منهج ديني معتدل ووطني يخدم الصالح العام، أو انها ستواجه تغييراً جماهيرياً بسبب عدم قدرتها على تلبية احتياجات المواطنين وشل حركة الدولة، وعدم مساعدتها في الاتجاه صوب الإصلاح العام.

إذاً انحسار التيارات الدينية يكون بسبب تشددهم في الانتماء الديني وبعيدًا عن الانتماء الوطني وتحقيق الصالح العام، وهذا ما ستواجهه مستقبلاً ان بقى الحال على ما هو عليه، أما إذا تكاتفت هذه التيارات وساعدت الحكومة في مواجهة الأعباء وتجاوز العقبات بعيداً عن التحزب والانقسامات فإننا سنجد بقاء

هذه الأحزاب مدة من الزمن غير معلومة، وأن لا تستخدم هذه التيارات القانون أو الدستور ذريعة أو غطاء تحت مسمى الدين باعتبار ان الدستور العراقي اعطى هذه الحقوق والحريات في الممارسات الدينية.

٣. التغير والتحول

في حال كان للتيارات الدينية دور سلبي في الإصلاح وتوجيه التشريعات صوب المصلحة العامة، سوف يحدث تغييرًا وتحولاً من جراء انهيار النظام الاقتصادي وتفشي المحسوبية، مما يؤدي الى ولادة قوى وتيارات جديدة بعيدة عما هو موجود في الوقت الحاضر من اثار للتيارات الدينية، أما إذا كان دورها وأثرها إيجابيًا وساندت الحكومة في تطبيق برنامجها الاقتصادي وتحسين الواقع الخدمي والاجتماعي، فأنها ستكون اكثر رصانة وقوة على مختلف الأصعدة ومن بينها التشريعية.

إن اي تغيير من هذا القبيل يتطلب تغييرًا في بنية النظام العراقي يقود هذا الى تعديل الدستور لتقليل المركزية، وتوسيع الحكم المدني بعيداً قدر الإمكان عن التوجهات الدينية، ولا يفوتنا ونحن بهذا الصدد ايراد الدور الكبير الذي تمارسه المرجعيات الدينية في توحيد الصف الجماهيري ومحاولة اسناد الحكومة في توفير أفضل الخدمات وأحسن التشريعات للنهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي.

لذلك نرى في هذه المرحلة من الزمن بقاء الحال على ما هو عليه، لان الوضع الراهن في البلاد يتطلب عدم احداث أي تغييرات حتى وان كانت بسيطة، مع تحديد آليات للنهوض بالواقع التشريعي مع وجود الدور الديني بصورة عامة لان التيارات الدينية في العراق لها أثر بالغ في نفوس المجتمع على مختلف الوانها وعلى هذه التيارات أن تتحد للوصول الى أفضل النتاجات خدمة الصالح العام.

الخاتمة

بعد بيان التأثيرات السلبية والايجابية للتيارات الدينية على التشريعات القانونية في العراق وبيان الدور المهم للقاعدة الدينية وما لها من أهمية فاعلة في ارشاد القاعدة القانونية صوب العدالة وعدم التمييز لابد لنا من بيان بعض الاستنتاجات والتوصيات.

اولاً: الاستنتاجات

١. القاعدة الدينية لها تأثير مباشر في نفوس الشعب، لذلك فأن تطبيقها يكون أسرع والالتزام بها وعدم مخالفتها يكون أكثر، ومن ثم فأن الاخذ بهذه القاعدة وادماجها مع القاعدة القانونية يقع على عاتق التيارات الدينية متصدرة المشهد السياسي والواقعي للبرلمان العراقي لما لها من قاعدة جماهيرية عريضة.

٢. يجب ألا تستخدم القاعدة الدينية من قبل اشخاص يستخدمون الدين غطاء لتحقيق أهدافهم ومصالحهم الشخصية حتى نضمن أفضل تمثيل للقاعدة الدينية في القاعدة القانونية.

٣. لا أحد ينكر دور التيارات الدينية في العراق ومدى تأثيرها بالتشريعات القانونية ويعد الدستور العراقي هو الراعي الرسمي لهذا المنطلق، فأن التيارات الدينية تؤثر ايجاباً على القاعدة التشريعية متى ما طبقت بشكلها المثالي، ومن قبل اشخاص لا يبغون تحقيق المصلحة أو المنفعة الشخصية وانما يرمون الى تحقيق الصالح العام.

٤. يكون للتيارات الدينية الأثر الإيجابي متى ما كان الأشخاص الذين يمثلون الطوائف الدينية في العراق يبغون تحقيق الصالح العام وتطبيق التعاليم الدينية ويستمد القانون من هذه القواعد أساسه ومن ثم يتحقق الانطباق بين الصورة الدينية والقانونية المثلى وبالنتيجة نصل الى تحقيق أكبر منفعة ممكنة.

٥. اما إذا حدث العكس من ذلك وكانت التيارات الدينية على مختلف اشكالها تروم تحقيق مصالحها الشخصية او مصالح القائمين على إدارتها بعيدًا عن المصلحة العامة، فأن التيارات الدينية سيكون لها الأثر السلبي على القاعدة القانونية، وفي المقابل سنشهد تغييرًا في الساحة الجماهيرية ينادي بترك أو عزل الدين عن الدولة بسبب عدم تحقيق الغاية المرجوة من هذه التيارات.

إذاً نصل في نهاية المطاف الى حقيقة مهمة الا وهي أن التيارات الدينية لها ضرورة في رسم القاعدة القانونية سواء كانت دستورية ام تشريعية عادية وخاصة ان دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ نص وكما وضحنا سابقاً على أن الدين الرسمي للدولة هو الدين الإسلامي.

ثانيا: التوصيات

١. على الاحزاب والتيارات الدينية ان يكون تدخلها ايجابيًا في المشهد القانوني يراعي فيه الحفاظ على حقوق أفراد المجتمع من الذكور والاناث.

٢. ان تراعي الاحزاب الدينية في الجانب التشريعي التلون المذهبي والإثني في المجتمع العراقي للحفاظ على حقوق وحرية المكونات في الاحتكام إلى القانون لتحقيق أفضل خدمة للمجتمع وللصالح العام.

٣. على الجهات التشريعية والقضائية ان تقوم بدورها التشريعي في تعديل القوانين التي تحتاج إلى تعديل مع مراعاة ما يكفل الحفاظ على حقوق أفراد المجتمع وحريتهم بما يتناسب مع التوجه الديني للمجتمع.

٤. عملية التحول إلى الدولة المدنية يتطلب أن يكون تقليص دور التيارات الدينية السلبية تدريجيًا وليس دفعة واحدة أو فجأة؛ لان ذلك سيحدث نتائج وخيمة يكون صدى اثرها على أفراد المجتمع العراقي.

المصادر

١. احمد خميس ومحمد الطيار، استخدام الدين في الحياة السياسية، بحث منشور في مجلة السياسة والاقتصاد، المجلد ١١، العدد ١٠، ٢٠٢١.

٢. حيدر إبراهيم علي، أزمة الإسلام السياسي، الجبهة الإسلامية القومية في السودان نموذجًا، ط٤، إصدارات مركز الدراسات السودانية، القاهرة، ١٩٩٩.

٣. خالد الدبابي، الحرية الدينية في الدستور، مقال ورد ضمن المؤلف الجماعي للدساتير العربية الجديدة، تونس، المغرب، مصر، تحت إشراف الأستاذ رافع بن عاشور، طبع مؤسسة كونراد أدناور، ٢٠١٥.

٤. سعدي كريم سلمان، الحزبية والتعددية في الفكر السياسي الإسلامي الحديث، ط١، ابن النديم للنشر والتوزيع-دار الروافد الثقافية-ناشرون، الجزائر-بيروت، ٢٠١٣.

٥. عمر وعزت، التنوع الممنوع في دين الدولة، الحريات المدنية، ط١، القاهرة، ٢٠١٦.

٦. محمد سليمان الزواوي، إشكاليات تطور الفكر السياسي السلفي: مفهوم اهل الشوكة انموذجاً، السلفية تحولاتها ومستقبلها، أوراق المؤتمر الدولي الذي عقده منتدى العلاقات العربية والدولية في مدينة إسطنبول، ٣٠-٣١ أغسطس ٢٠١٨.

٧. محمد عمارة، الاسلام وضرورة التغيير، ط١، القاهرة، ٢٠٠٩.

٨. نور كطاف هيدان، مستقبل السلفية في الفكر السياسي الاسلامي المعاصر، بحث منشور في مجلة كلية القانون والعلوم السياسية / الجامعة العراقية، العدد ٢١، ٢٠٢٣.

٩. هاشم عبد الرزاق صالح الطائي، التيار الإسلامي في الخليج العربي: دراسة تاريخية، بيروت، مؤسسة الانتشار العربي، ٢٠١٠.

مركز الفيض العلمي
لاستطلاع الرأي والدراسات المجتمعية

مقبولية السلوك وخطابه الديني العام لدى القوى والتيارات الدينية في العراق

الدكتور
سمير محمد حميد

المقدمة

يمثل الخطاب الديني في العراق محورًا أساسًا لفهم التفاعلات الاجتماعية والسياسية في البلاد، ويعكس هذا الخطاب تعقيدات التوجهات الفكرية والدينية المتعددة التي تشكل نسيج المجتمع العراقي، إذ تلعب القوى الدينية دورًا بارزًا في توجيه الرأي العام وصياغة السياسات العامة للمجتمع، وتتنوع التيارات الدينية بصورة عامة بين المعتدلة والمتشددة، يخلق بيئة متعددة الأبعاد تتطلب دراسة دقيقة لفهم تأثيراتها، ويمتد تأثير الخطاب الديني إلى مجالات متعددة، بدءًا من تعزيز القيم الأخلاقية والروابط الاجتماعية، وصولاً إلى التأثير المباشر على القرارات السياسية والاقتصادية، وفي هذا السياق، يهدف هذا البحث إلى تحليل عمق تأثير الخطاب الديني على السياسة والمجتمع العراقيين، مع التركيز على تباين التفسيرات الدينية وكيفية استغلالها في السياق السياسي والاجتماعي، من خلال هذا التحليل، ويسعى البحث إلى تقديم رؤية شاملة تساعد في فهم مدى مقبولية السلوك والخطاب بين مختلف التيارات الدينية في العراق.

ومما لا شك فيه ان الخطاب الديني يمتلك دورًا محوريًا في توجيه الحياة العامة لاسيما في واقعنا العراقي على الاقل، لدخول الدين في مجتمعنا بشكل مباشر على الحياة اليومية، اذ يُستخدم اضافة لدوره الروحي في تعزيز الهوية الوطنية وترسيخ القيم الإنسانية. إلا أن هذا التداخل بين الدين والسياسة يخلق تحديات كبيرة، إذ قد يؤدي أحيانًا إلى التعصب الفكري والاستقطاب الاجتماعي، مما ينعكس سلبًا على المجتمع لاسيما إذا ما كانت الخطابات الدينية محتكرة من قبل اشخاص ينتمون الى احزاب سياسية تبنت مفاهيم دينية للوصول إلى اهدافها.

اولا: الخطاب الديني العام

الخطاب الديني العام هو مرآة تعكس التوجهات الفكرية والقيم الأخلاقية للمجتمعات التي تصدرها، ويشكل نواة التواصل بين المؤسسات الدينية والجماهير الواسعة، من حيث إن النصوص والخطابات الدينية بصورة عامة والتي تُنشر وتُذاع للعموم تحمل في طياتها ثقل المفردات ورصانة المعاني، مما يجعلها عمودًا فقريًا للحفاظ على هوية الأمة ووعاءً لتوجيه السلوكات وفقًا للمبادئ الروحانية والمعتقدات الراسخة فيها.

وفي خضم التحولات الاجتماعية والثقافية التي يمر بها أي مجتمع، يبقى الخطاب الديني محورًا أساسيًا للتأثير على الأفراد والجماعات، اذ يتسلل إلى الوجدان ويغرس بذور الفضيلة والتقوى، لاسيما إن إبداع الكلمات وجلال المعاني في هذه النصوص لا يقتصر على الوعظ والإرشاد، بل يمتد ليشكل منظومة فكرية تعزز القيم الإنسانية وتعمق الروابط الاجتماعية بين أفرد المجتمع الواحد، وهذه المعاني المتدفقة من نصوص الخطاب الديني العام تتسم بالتنوع والغنى، إذ تتشابك فيها الموضوعات الروحانية والأخلاقية والفلسفية، لتنسج خيوطًا متينة تترابط مع بعضها البعض في نسيج فكري متكامل، وهذا النسيج يعبر عن التناغم بين المقدس والدنيوي، ويستنبط من النصوص الدينية أسسًا فكرية تتجاوز حدود الزمن والمكان.

إن الخطاب الديني العام يُضفي بُعدًا مقدسًا على المعاني التي يعبر عنها الخطيب، إذ تتسرب الروحانية المفترضة إلى كل كلمة وجملة ينطق بها صاحب الخطاب، مما يخلق جوًا من القدسية والتوقير المحرم الخوض فيه. وتتشابك في هذه النصوص الأبعاد الفلسفية والدينية لتشكل رؤية متكاملة للعالم والحياة المجتمعية للفرد، وهذه الرؤية تتجذر في القيم الإيمانية والروحية سواء كانت

الفردية او الجماعية، وتنطلق لتتفاعل مع متغيرات العصر ومستجداته، وفي ظل تعقيد النصوص الدينية المختلفة وتشابك المعاني ونسبيتها، يبقى هدف الخطاب الديني هو محاولة تحقيق التواصل الفاعل مع الجمهور، ونقل الرسائل الروحانية المفترضة بطريقة تتجاوز حدود الفهم السطحي لتصل إلى أعماق النفس البشرية عن طريق إضفاء الطابع القدسي (وهذه المحاولة تنطبق فقط على الخطاب الديني السلبي كما سنبين).

اما الخطابات التي تعتمد على النص الديني الصادر من المقدس المطلق (الله سبحانه وتعالى)، فيعتمد على قوة البلاغة وسحر البيان، وتستلهم النصوص الدينة الأخرى (السنة النبوية)، من التراث الديني والفكري لتقدم للمتلقين زادًا روحيًا وفكريًا يغذي العقول وينير القلوب للفرد والمجتمع على حد سواء، ويبقى الخطاب الديني الإيجابي العام حجر الزاوية في بناء الوعي الجماعي داخل المجتمع، ويسهم في تشكيل الهوية الثقافية والدينية للأمة، ويعزز القيم الروحية والأخلاقية التي تقوم عليها المجتمعات.

لكن قد يكون هذا الخطاب عاملاً سلبيًا لاسيما حينما ينحدر إلى دروب السلبية والتحجر، ويصبح معولاً فاعلاً لهدم القيم الإنسانية والفكرية التي ينادي بها الدين ذاته، وهذه النصوص والخطابات سابقة الذكر والتي تُنشر وتُذاع للجمهور، إذا ما انحرفت عن مقاصدها النبيلة، قد تتحول إلى أدوات للتضليل والتفرقة، تسهم في تكريس الجمود الفكري والانغلاق الروحي للمجتمع، اذ ان سلبية الخطاب الديني تنشأ حينما تُستغل النصوص الدينية لتبرير العنف والتطرف مستغلين تشابك المعاني، أو لتكريس الهيمنة والسيطرة التي يطمح اليها القائمون على هذا الخطاب، وعندها يصبح الخطاب متحجرًا، غير قادر على مواكبة تطورات العصر ومتطلباته، الأمر الذي يؤدي بالنتيجة إلى عزلة الأفراد والجماعات عن العالم المحيط بهم، وفي الوقت نفسه يشكلون خطرًا بنيويًا للامة وهذا ما كان

حاضرًا وبقوة في مدة الخطابات المحرضة لساحات الاعتصام التي انتجت خطابًا طائفيًا تجلى بولادة داعش للساحة الإقليمية والعراقية على حد سواء... وفي هذا السياق، يغيب التنوع والغنى الفكري بالضرورة، ليحل محلهما تكرار ممل للأفكار المتعصبة والمتحجرة، والفتاوى القائمة على مصالح سياسية وقومية قاتمة، والتي تعزز الانقسام والتفرقة بين الناس، وهذه المعاني التي تتدفق من نصوص الخطاب الديني السلبي تتسم بالجمود والانغلاق، لتصبح الموضوعات الروحانية والأخلاقية والفلسفية من كونها أداة تحتوي زادًا فكريًا وبلاغيًا للامة الى أدوات للتضليل والتحكم والاستعباد لها، وبدلاً من أن تشكل هذه النصوص نسيجًا فكريًا متكاملاً يعزز القيم الإنسانية، ويقوي بنية المجتمع، إذ تتحول إلى سلاح يُستخدم لإقصاء المختلفين وقمع التفكير الحر ومن ثم تدمير البنية والنسيج المجتمعي والقضاء على أي فسيفساء اجتماعية يكونها هذا المجتمع على مدى قرون من عمره المفترض.

وعلى العكس من النصوص السابقة، تستدعي هذه النصوص صور الأدب الثقافي للامة والتجارب السلبية في التاريخ والمملوءة بالتحريض والتفرقة، لتتقاطع مع الجمالية اللغوية لأصل النص وتخلق حالة من الاستقطاب والتوتر المزمن، ولهذا فأن الكلمات المستخدمة في مثل هذه النصوص والتراكيب اللغوية المعقدة تجعل من هذه الخطابات معضلات فكرية ونفسية تتطلب قارئًا ناقدًا ومستمعًا حذرًا، قادرًا على تمييز الدلالات السلبية والرموز الخفية بين السطور، لهذا نجد ان الفئة المستهدفة في الاغلب هم السذج والبُسطاء، وهذا الخطاب السلبي يُضفي بُعدًا قد يبدو مقدسًا على المعاني المتحجرة، إذ تتسرب الأفكار المتطرفة إلى كل كلمة وجملة بل وحركة، مما يخلق جوًا مشحوناً مملوءاً بالتحريض والتمييز الديني والطائفي.

تتشابك في هذه النصوص الأبعاد الفلسفية والدينية لتشكل رؤية مظلمة للعالم والحياة، رؤية تتجذر في أصل التعصب والانغلاق، وتنطلق لتتفاعل مع متغيرات العصر بأساليب عدائية وجامدة، وفي ظل تعقيد النصوص وتشابك المعاني المطروحة، يبقى الهدف الأساسي للخطاب الديني السلبي هو تحقيق السيطرة والتحكم بالجماهير، ونقل الرسائل المتطرفة بطريقة تتجاوز حدود الفهم السطحي لتصل إلى أعماق النفس البشرية مستغلة للصفة المقدسة للخطاب الديني الايجابي، وهذه الخطابات السلبية كالخطاب الإيجابي تعتمد على قوة البلاغة وسحر البيان، ولكنها تستلهم من التراث الديني والفكري لتقدم للمتلقين زادًا مسمومًا يغذي العقول بالكراهية وينير القلوب بالتعصب لو صح التعبير.

وفي النهاية، يبقى الخطاب الديني السلبي حجر عثرة في طريق بناء الوعي الجماعي، إذ يسهم في تشويه الهوية الثقافية والدينية للأمة، ويعزز القيم السلبية التي تقوض الأسس الروحية والأخلاقية التي تقوم عليها المجتمعات، إن تعقيد النصوص وتحجر المعاني يجعل من هذه الخطابات عقبة أمام التقدم الفكري والروحي، ويظل جرحًا نازفًا في جسد الأمة، يحمل في طياته تعصب الأسلاف وتطلعات المستقبل المعتمة.

ثانياَ: مقبولية الخطاب الديني

يعد الخطاب الديني من الموضوعات التي تتطلب التركيز والدقة عند تناولها في البحث والدراسة، نظرًا لدورها في تشكيل الوعي الفردي والجماعي لدى افراد المجتمع والذي يستمد محوريته بصورة أساسية من دافعية الدين، والذي يُعد (أي الخطاب) من أهم العوامل التي تسهم في قيام اغلب الحركات الاجتماعية والدينية الموجهة لهذا السلوك، ولارتباطه المباشر كذلك بمشاكل الواقع وتحدياته، وكونه أحد أشكال الصراع الاجتماعي والأيديولوجي والحضاري، ولهذا أصبح موضوعًا للباحثين والسياسيين والإعلاميين، ويمثل الخطاب الديني بؤرة ذلك الاهتمام، نظرًا لأهميته في التحولات العالمية، إلى جانب المد الديني الذي شمل العالمين الإسلامي والغربي على حد سواء، وظهرت دراسات وآراء متباينة، بعض منها يفسر، وبعض منها يبرر، بينما طرح البعض الآخر فكرة التجديد لهذا الخطاب.

ورد في لسان العرب أن الخطاب هو مراجعة الكلام، وقد خاطبه بالكلام مخاطبة وخطابا، والمخاطبة مفاعلة من الخطاب[١]، وعليه فالخطاب هو إيصال الأفكار إلى الآخرين بوساطة الكلام المفهوم، واللغة في ذلك هي أداة الخطاب وما تحمله للمتلقي، وهي وعاء لأفكاره ومضامينه التوجيهية [٢]، وبذلك يقصد بالخطاب الكلام الموجه للأفراد قصد التوعية والإفهام المعبر عن الأحكام الدينية والمفسر لمختلف الظواهر الدينية في صورتها التوفيقية المستمدة من مصادر التشريع الدينية وما توصلت إليه جهود العلماء والمجتهدين والتي حازت إجماع الامة ولم تعد عرضة للخلاف أو مطية للتأويل والتأويل المضاد[٣].

والخطاب الديني مضمون يتعلق بالقضايا الدينية يقدمه شخص او مؤسسة وقد يكون هذا المضمون خطبة للجمعة، او مقالاً صحفيًا او حديثًا في الاذاعة

(١) ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ١٩٩٢، ج١، لبنان، ص٣٦٠.

(٢) عبد اللطيف حني، آليات الخطاب الديني المعاصر أمام تحديات العولمة، قسم اللغة العربية وآدابها، معهد الآداب واللغات - المركز الجامعي الطارف، ص٢.

(٣) المصدر نفسه، ص٢.

والتلفزيون او محاضرة او موقعًا الكترونيًا في مواقع الانترنت او الكتابة عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي او حتى الكلام المباشر الذي يكون بين اثنين، وغالبًا ما يتم الاعتماد بالدليل على آيات القرآن الكريم واحاديث السنة النبوية والكتب المقدسة الأخرى، وتكون مرجعيته في ذلك الشريعة الإسلامية والنصوص المقدسة الأخرى، وهذ الخطاب لا يكون معتدلاً فقط فمن الممكن ان يكون خطابًا متطرفًا أي يرتبط بالتعصب للرأي ورفض الرأي الآخر وكراهيته وازدرائه وتسفيه آرائه وافكاره وتكفيره دينيًا، او قد يكون عن طريق السماح بإباحة الدم والعرض، والذي يعد سبباً في تهديد السلم المجتمعي[1]، وقد يكون خطاباً معتدلاً يسعى الى قبول الآخر على قاعدة حرية الدين والاعتقاد والمواطنة ويعده الآخر شريك أساس في الوطن بما يسهم في تعزيز أواصر الوحدة والتلاحم المجتمعي، وعليه فان ما يميز الخطاب الديني هو ارتباطه بمعتقدات الإنسان والقيمة الفكرية التي تنسج سلوكه، ونتيجة لذلك يمكن للشخص الخطيب او رجال الدين إعادة تكوين او تشكيل او انحراف أفكار الإنسان المتدين وهنا يكمن جوهر الخطورة، وهذا ما يحتاج الى معالجة حقيقة[2]، فالخطاب، يستخدم اللغة حديثا وكتابة، كما يتضمن أنواعًا أخرى من النشاط العلاماتي مثل: الصور المرئيةٌ، والصور الفوتوغرافيةٌ، والأفلام، والفيديو، والرسوم البيانٌية، والاتصال غير الشفوي، كحركات الرأس أو الأيدي... إلخ. وهو استخدام غير بريء، غالبًا، يمارس الخطاب لونًا من تقنين اعتداءات السلطة الاجتماعية وهيمنتها، من خلال التأثير المتبادل بين اللغة والبنى الاجتماعيةٌ[3].

(١) الشريف حبيلة، الخطاب الديني واشكالية المفهوم، مجلة كلية الآداب واللغات، جامعة محمد البشير الابراهيمي، الجزائر، ٢٠١٥، ص٦٦.

(٢) غدير عبد الرسول شواي، دور الخطاب الديني في نبذ العنف والتطرف في العراق بعد ٢٠٠٣، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المؤتمر العلمي الرابع عشر لمركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد٧، ص١٠٠٨.

(٣) محمد يوسف مشرف، مفهوم الخطاب الديني وتحولاته بين سلطة القول وقوة الفعل، المجلة العلمية بكلية الآداب، جامعة طنطا، العدد ٥٤ لسنة ٢٠٢٤، ص ١٠٥٥.

ثالثاً: تأثير التفاعل بين الخطاب الديني والخطابات الاجتماعية والسياسية

يشكل الخطاب الديني، بتفاعله الديناميكي مع الخطابات الاجتماعية والسياسية، عنصرًا حاسمًا في تشكيل الهويات وتوجيه السلوك الإنساني في المجتمعات، لاسيما تلك التي تنطوي على تداخلات ثقافية وحضارية معقدة، ففي كتابه "الخطاب والتغير الاجتماعي"، يوضح نورمان فيركلف كيف أن الخطاب الديني يتأثر بشكل جذري بالخطابات الاجتماعية والسياسية السائدة، فليس هو خطاب مستقل بل يتشكل ضمن شبكة واسعة من التداخلات النصية والثقافية، ويظهر هذا التأثير بجلاء عندما يتواءم الخطاب الديني مع قيم سياسية أو اجتماعية كالعدالة الاجتماعية أو الإصلاح السياسي، حتى لو كانت هذه القيم تتخذ أحيانًا شكل شعارات، فحين يلتقي الخطاب الديني مع طموحات المجتمع ويتقاطع مع همومه اليومية، يصبح أعمق ويكتسب قاعدة جماهيرية أوسع، مما يعززه كأداة تعبيرية تعكس ما يعدّه الناس رؤية واضحة لواقعهم وتطلعاتهم[1].

وفي ظل هذا التفاعل، يصبح الخطاب الديني ليس مجرد تعبير عن رؤى دينية بل أيضًا قناةً تعبيرية عن مشاعر اجتماعية وسياسية معقدة، إلا أن تقبل المجتمع لهذا الخطاب يعتمد بدرجة كبيرة على مرونته وقدرته على التفاعل مع التحولات الاجتماعية، فمثلاً، عندما يتعارض الخطاب الديني التقليدي مع قيم حديثة كحقوق الإنسان والحريات الفردية، قد ينشأ توتر بينه وبين التيارات الفكرية التقدمية، مما يؤدي أحيانًا إلى انحسار تأثيره بين فئات المجتمع التي تتبنى هذه القيم، وهذا الصدام يعكس صراعًا أعمق على تحديد الهويات والقيم الأساسية للمجتمع، فالخطاب الديني الذي يرفض قيم التحديث قد يجد نفسه مرفوضًا من

(١) نورمان فيركيلف، الخطاب والتغير الاجتماعي، ترجمة محمد عناني، مؤسسة هنداوي، ٢٠١٧، ص٢٢.

قبل جماعات مؤمنة بالتغيير، في حين يظل الخطاب الذي يساند القيم التقليدية ويحافظ على الهوية الثقافية مؤثرًا في المجتمعات التي تتبنى الطابع التقليدي، إذ يلبي حاجة الناس لتعزيز جذورهم وهويتهم الحضارية[1].

ويبرز هنا دور سوسيولوجيا المعرفة في تحليل الشروط الاجتماعية والثقافية لإنتاج الخطاب الديني وفهم العوامل التي تسهم في انتشاره أو رفضه، وتختلف هذه الشروط جذريًا عن البنى الفكرية التي تؤطر الخطابات العلمية أو الفكرية، إذ لا تسعى سوسيولوجيا المعرفة إلى الحكم على صحة المعتقدات، بل تهتم بتوصيف التداخلات البنيوية التي تصوغ الإيمان الديني، ومن هذا المنطلق، تسعى إلى توضيح كيف تؤثر الديناميكيات الاجتماعية في تشكيل أنماط التدين ليس فقط بين الأديان المختلفة، بل أيضًا ضمن الدين الواحد، إذ تتباين تفسيرات الأفراد وتأويلاتهم باختلاف المواقع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي يشغلونها، وفي المجتمعات المحافظة مثلا نجد أن الخطاب الديني يلعب دورًا مركزيًا في تشكيل الوعي الاجتماعي، فهو يمتد إلى عمق الهوية الجماعية ويعبر عن موروث ثقافي مركب، مما يجعله أداة توجيهية قوية تؤثر في السلوك الفردي والجماعي ويعتمد الخطاب الديني كذلك على استراتيجيات تواصلية متعددة تتنوع بحسب السياقات التي يظهر فيها، فإستراتيجيات الخطاب تلعب دورًا كبيرًا في كيفية تقديم الرسائل والتفاعل مع الجمهور، إذ يسعى الخطاب الديني من خلال وظائفه التفاعلية والتواصلية إلى تحقيق أهدافه، سواء بتعزيز القيم الثقافية المحلية أو بالدعوة إلى معتقدات وأخلاقيات معينة، ولهذا نجد إن تعدد السياقات التي يخاطبها الدين يتطلب تنوعًا في استراتيجياته، مما يعني أن الالتزام

(١) د. محمد أبو النواعير، الخطاب الديني وأثره في تكوّن أنماط المعرفة السوسيولوجية مجتمعات المذاهب الإسلامية، رؤية تحليلية، شبكة النبأ، ٢٠٢٢.

بإستراتيجية واحدة دون مراعاة للسياق قد يؤدي إلى جمود في التفكير وقصور في الوصول إلى المتلقي، وهنا تكمن أهمية التخطيط اللغوي للخطاب الديني، إذ يعتمد المتحدث على أنساق وأدوات لغوية تناسب السياق الاجتماعي وتلبي احتياجات الجمهور وتوقعاته، ويعتمد على افتراضات تخاطبية مألوفة تساعد في إيصال الرسالة بفاعلية[1].

وهنا نقف على مجموعة من التساؤلات التي تتعلق بما طرحناه آنفًا منها: هل ان الخطاب الديني في المجتمع يتدخل في تفصيلات الحياة اليومية للمجتمع أم انه يكتفي بطرحه العام الذي أشرنا اليه؟ فضلاً عن ان وحدة الخطاب الديني قابلة للتجزئة على اقل تقدير في مجتمعنا العراقي أم ان الخطاب الديني واحد لا يمكن تكييفه مع المصالح والمواقف؟

وللإجابة عن هذين التساؤلين لابد من الإشارة إلى أن الخطاب الديني بصورة عامة في المجتمع العراقي ليس وليد الصدفة ولا هو خطاب طارئ دخل الى المجتمع العراقي عن طريق تحولات إقليمية، بل هو خطاب اصيل متداخل مع البنية الاصيلة للمجتمع العراقي وعاكس لتدينه لذا لا يمكن عزل المجتمع العراقي عن فكرة تجسيد الدين سواء بخطاب أو سلوك أو غيرها، ولكن إذا ما تدخل الخطاب الديني في التفصيلات الدقيقة للمجتمع فان ذلك من شانه ان يؤدي الى حدية في القرارات مما يؤثر يقيناً على السلوك العام للمجتمع، فطبيعة الخطاب الديني انه غير مجامل وإذا أردنا القول بانه حدي الى درجة كبيرة وذو اتجاه واحد لا يقبل المجاملة وهو إذا ما تدخل بالتفصيلات فانه سيشيع روح الحدية داخل الجزئيات الثقافية للمجتمع الأمر الذي سيؤدي بالضرورة الى التشدد الديني بصورة أو بأخرى، وهذا ما رأيناه في المجتمع العراقي إبان سقوط النظام السابق وسيطرة لغة الخطاب الديني على التفصيلات الدقيقة، وكان له ان

(١) المصدر نفسه.

يتدخل بها، لدرجة شيوع نقاشات حامية على قبول جهاز الرسيفر(الستيلات) من عدمه الأمر الذي أدى الى حدوث تباعد حتى داخل الاسرة الواحدة، ناهيك عن موضوعة التقليد وغيرها الامر الذي مهد الطريق للجميع للخوض في الجزئيات الدينية والتي غالبًا ما تكون من كبريات المناقشات العلمية في أروقة الحوزات والمدارس الدينية دون أي دراية في تفاصيلها وحيثياتها، الامر الذي استتبع جعل الحديث في الخطاب الديني من الأمور المملة والجالبة للمشاحنات داخل المجتمع الامر الذي جعل اغلب الجلسات تشترط عدم الخوض في التفاصيل الدينية ومن ثم ابعاد الدين عن معترك الحياة اليومية سواء بصورة مقصودة من قبل ايادي خارجية ام نتيجة جهل العوام بما خاضوا فيه.

اما الإجابة عن السؤال الثاني فلا بد ان نشير الى ان الخطاب الديني واحد منذ تأسيسه غير قابل للتعديل ولا للإضافة (حلال محمد حلال الى يوم القيامة وحرامه حرام الى يوم القيامة)[1] فهذا الخطاب لا يمكن تعديله ليتماهى مع أطماع فئوية ولا حزبية ولا يمكن أن يسحب الى مطامع شخصية ومن ثم لا يمكن جعل الخطاب يتلون بتلون المواقف الاجتماعية او السياسية، الأمر الذي يعيدنا الى حدية الخطاب وعدم مجاملته الأمر الذي يجعل السلوك مقبولاً إذا ما تقيد بشروطه والتزم بتعليماته، الا ان الذي نراه في الواقع اليومي ليس تجزئة للخطاب الديني بل تبعيض له، فهو يبتر عن مصدره ويشذب ليتلاءم مع المواقف السياسية والمواقف الطارئة التي يقحم فيها الخطاب الأمر الذي يجعل مصداقية هذا الخطاب على المحك، لاسيما في مجمع كالمجتمع العراقي لا يتوانى في العزوف عن أي خطاب متذبذب غير ثابت الموقف، الأمر الذي يعيدنا الى جواب السؤال الأول ونقول هل هذا نتج عن جهل من قبل المستعملين للخطاب الديني ام ان هذا مقصود لأقصائه عن الحياة اليومية.

(١) الشيخ الكليني، الكافي ج١ الصفحة ٥٨، المكتبة الشيعية http://shiaonlinelibrary.com.

رابعاً: ديناميات القوى والتيارات الدينية في تاريخ العراق

في الفضاء الزمني الممتد عبر قرون، شكّل العراق بوتقةً انصهرت فيها شتى أنواع التيارات والقوى الدينية، إذ تداخلت السرديات الروحية مع الأحداث السياسية لتخلق نسيجًا معقدًا وخطيراً في الوقت ذاته من العلاقات والتأثيرات المتبادلة، وهذا التاريخ هو مرآة تعكس التغيرات العميقة التي مرت بها هذه البلاد، بدءًا من الحقب السومرية والأكدية، مرورًا بالعصور الإسلامية (الذهبية)، وصولاً إلى العصر الحديث إذ تلعب القوى والتيارات الدينية دورًا حاسمًا في صياغة المشهد السياسي والاجتماعي.

وتبدأ رحلة تطور الخطاب الديني في العراق مع الحضارات القديمة، إذ لعبت المعتقدات الدينية دورًا مركزيًا في حياة السومريين والبابليين مما مهد الطريق لسيطرة تلك الخطابات على الفكر العام، وكانت المعابد والآلهة جزءًا لا يتجزأ من البناء الاجتماعي والسياسي للمجتمع، وشكلت هذه الطقوس الدينية انعكاسًا قويًا لارتباط الإنسان بالطبيعة والقوى الكونية، لكن ومع مرور الزمن، لاسيما مع ظهور الإمبراطوريات الكبرى كالبابلية والأشورية، أخذت الديناميات الدينية لهذه المجتمعات تتعقد أكثر، إذ أصبحت الخطابات الدينية أداة للسيطرة والهيمنة السياسية.

ومع الفتح الإسلامي في القرن السابع الميلادي، دخل العراق حقبة جديدة من تطور الخطاب الديني، إذ أصبح مركزاً حضاريًا وعلميًا للعالم الإسلامي لتشكل بغداد بؤرة التكوينات للمذاهب الإسلامية الكبرى، والتي اعتمدت على تنوع التفسيرات الدينية والتي أثرت بصورة مباشرة في المجتمع العراقي، ومن هنا، بدأت تتبلور التيارات الدينية المختلفة المعتمدة على التفسيرات الدينية المتنوعة،

والتي ستصبح فيما بعد أساسًا للقوى السياسية والاجتماعية الحاكمة في البلاد، وعلى مر العصور، تأثرت الساحة الدينية في العراق بالصراعات الداخلية والخارجية، بما في ذلك الفتن والمحن والتدخلات الأجنبية، لاسيما بعد تعرض العراق للغزو المغولي في القرن الثالث عشر والذي دمر بغداد وأدى إلى تراجع الحضارة الإسلامية في المنطقة بصورة عامة ورغم ذلك، بقي العراق مركزًا روحيًا ودينيًا هامًا، لاسيما للطائفة الشيعية اذ كانت النجف وكربلاء مركزين للحوزة العلمية الشيعية، التي أصبحت مع مرور الوقت مؤثرة في الحياة الدينية والسياسية للبلاد.

مع حلول القرن العشرين، لاسيما بعد الحرب العالمية الأولى وسقوط الإمبراطورية العثمانية، شهد العراق تحولات جذرية أخرى في بنيته السياسية والدينية كذلك لتتأسس المملكة العراقية في عام ١٩٢١ وتبقى تحت الانتداب البريطاني، لتبدأ مرحلة جديدة من الصراعات السياسية التي كانت القوى الدينية جزءًا اساسًا ومحوريًا منها، وفي هذه المدة كذلك، بدأت تظهر الأحزاب والحركات الإسلامية بشكل أكثر وضوحًا واستقلالية، والتي سعت للعب دورًا أكبر في السياسة العراقية، وخلال فترة النظام البعثي، لاسيما تحت حكم صدام حسين، شهد العراق قمعًا شديدًا للقوى الدينية، إذ كانت الدولة تسعى للسيطرة الكاملة على الحياة السياسية والدينية، لكن ورغم ذلك استمرت التيارات الدينية في النشاط السري والمقاومة، حتى سقوط النظام في عام ٢٠٠٣، والذي فتح الباب أمام عودة هذه القوى إلى الساحة السياسية وبقوة.

ومن هذا السرد الموجز والبسيط نلاحظ محورية الدين في صياغة خطاب مؤسس للسلوك الاجتماعي ودافعا له في الوقت نفسه، فعلى طول المسيرة التاريخية للعراق لم تفارق المقاربة الدينية اطلاقًا البعد السلوكي لا في وقت النكبات ولا في وقت الازدهار والترف، ففي كل الأوقات لم يكن السلوك بمعزل

عن تأثير الخطابات الدينية بصرف النظر عن استغلالها سياسيًا او اقتصاديًا، وكان الخطاب الديني الموجه الأول للسلوك والمبرر الأول لأغلب التصرفات التي كانت تصدر من الساسة والعوام على حد سواء.

ففي مجتمع نستطيع القول عنه بانه متدين لا يمكن عزل السلوك عن الدين باي مرحلة من مراحل تأسيسه ولا في أي طبقة اجتماعية او سياسية كانت، ومع تعقد المشهد اليوم وتشكل قوى وتيارات دينية وعدّه جزءًا لا يتجزأ من المشهد السياسي والاجتماعي العامل في العراق ولعب دورًا حاسمًا ومهماً في تشكيل الحكومات وصياغة المشهد العام والسياسات العامة للبلد، شكل الخطاب الديني محركاً سلوكيًا لها سواء أتم استثمار هذا الخطاب بصورة إيجابية أم تم تحريفه ليتلاءم مع متطلبات المرحلة كما يطلق البعض عليه.

وتلعب الخطابات الدينية دورًا خطيراً في التعليم والإعلام والخدمات الاجتماعية الأخرى على حد سواء. كونها موجه سلوكي يستثمر المناسبات التأسيسية الدينية في تحشيد الطاقات الاجتماعية في رفد قواعده الشعبية ومن ثم زيادة رصيده الاجتماعي تحسبًا لاي طارئ، ويتجلى هذا التأثير السلوكي في المناسبات الدينية الكبرى، مثل عاشوراء وزيارة الأربعين ومجالس العزاء المنتظمة في الوسط الشيعي وشهر رمضان المبارك والمولد النبوي وغيرها عند الوسط السني، إذ تحاول بعض الأحزاب الدينية والسياسة الانخراط في تنظيم الفعاليات والخدمات محولة لهذه القواعد الشعبية التي يدّخرها الخطاب الديني لأهداف نبيلة الى قواعد شعبية له مستغلاً دخوله بالمقدس الذي يجعل من أي وسيط يقدم الخدمات داخلاً بالقدسية بغض النظر عن مآربه المبيتة، وبمن ثم وبمجرد انكشاف الزيف الذي يطمح اليه المتحزب فان ردة الفعل لا تنعكس على حزب الشخص الذي استغل هذه الشعائر والخطابات بل سينعكس على طبيعة الخطاب ككل مما يؤدي الى سلوك عازف وممتعض من قبول أي خطاب مستقبلاً

الأمر الذي يؤدي الى التعميم القائم على الجهل.

ولا شك أن للمرجعيات الدينية تأثيرًا كبيرًا وواضحاً في توجيه الرأي العام العراقي (السلوك)، واتخاذ القرارات السياسية المصيرية للبلاد، مستعينة بما ذكرناه من فاعلية الخطابات بالتحشيد المستمر للقواعد الشعبية عن طريق المناسبات سالفة الذكر وغيرها، مولدة مقبولية عامة لهذا السلوك الذ يكون احتياطياً هائلاً من الطاقات البشرية التي تكون صمام امان عند الحاجة لها، وهذا ما تجلى بوضوح إبان الفتوى المباركة للمرجعية العراقية إبان سيطرة داعش الإرهابي على مناطق واسعة من العراق، إذا استثمرت المرجعية الدينية مقبولية الخطاب الديني في توجيه السلوك العام نحو اهداف ذات مصالح عليا مما اثمر عن انتصار تاريخي وساحق لهذا الخطاب، وهذا يعكس التداخل العميق بين الدين والسياسة المتجذر اصلاً وتاريخيًا في العراق، وبالتأكيد يؤدي فهم السياق التاريخي والاجتماعي للقوى والتيارات الدينية في العراق لتحقيق رؤية أكثر شمولية لمستقبل العراق، حيث يتعايش الدين مع السياسة في إطار من الاحترام المتبادل والتعاون البناء، ويمكن القول إن التطور الديني في العراق يعكس رحلة طويلة ومعقدة من التحولات الفكرية والاجتماعية والسياسية، لاسيما بين القوى والتيارات الدينية، برغم التحديات والصراعات، الا انها تظل جزءًا لا يتجزأ من الهوية العراقية، وتمثل صوتًا مؤثرًا في تشكيل حاضر البلاد ومستقبلها.

خامساً: الدور الاجتماعي والديني للقوى والتيارات الدينية في العراق وتأثيره على السلوك العام

يتضح مما سبق ان القوى الدينية في العراق بمختلف أطيافها وتوجهاتها لا تكتفي بمجرد الإسهام في الحقل الديني، بل تتعدى ذلك لتشكل عناصر فاعلة في الحراك الاجتماعي والسياسي، مؤثرةً بصورة أساسية على السلوكات الجمعية والفردية ضمن النسيج الاجتماعي العراقي الاوسع، مُجَسِّدةً ومستغلةً الى حد ما تفاعلات معقدة بين المقدس والدنيوي، وتُعَدّ القوى والتيارات الدينية في العراق عناصر محورية في تشكيل الوعي الاجتماعي والفكري، اذ تتداخل أدوارها لتتجاوز الوعظ والإرشاد إلى التأثير المباشر في حياة الأفراد والجماعات، ويتجلى هذا التأثير في الأبعاد الاجتماعية المتعددة، بدءًا من التعليم والتنشئة الاجتماعية، مرورًا بالإسهام في التدخل في حل النزاعات الاجتماعية، وصولاً إلى تقديم الخدمات الاجتماعية والإنسانية في مختلف المناسبات في بعض الاحايين.

وغالبا ما يتم توظيف الخطاب الديني في العراق ليخدم أنشطة ظاهرها اجتماعي إلا أنها تحمل اهدافًا سياسية وأيديولوجية خطيره تهدد السلم المجتمعي العراقي، وهذه النشاطات تستغل المقبولية الواسعة التي يتمتع بها الخطاب الديني في العراق لتأسيس سلوكات دخيلة تهدد بنية المجتمع وتفرض ثقافة متشددة خارجة عن المألوف، ولهذا تلجأ بعض الحركات الدينية إلى تقييد الحريات العامة أو حتى منعها تماماً في بعض الحالات، مستغلة التداخل الخطر في بعض النصوص الدينية وطرحها دون معالجة إلى الاوساط الشعبية مما يحدث ارباكًا واضحًا في السلوك الصادر من قبل الأشخاص، وهذه الحركات لا تترك المجال للرأي الآخر في أن يطرح لاسيما ان هذه النصوص تؤخذ على عواهنها مما يزيد في الارباك الاجتماعي وتشوش الرؤية لدى الغالبية العامة لأفراد المجتمع، لاسيما

في المجالات التي تعارض رؤيتها الدينية والأخلاقية، فهذه الحركات تعد أن بعض الأنشطة، كالمهرجانات والنوادي الليلية، لا تتوافق مع المبادئ والقيم الدينية التي تسعى إلى تعزيزها في المجتمع، وترى فيها تهديداً للقيم الأخلاقية التي ترغب في حمايتها وهذا قد لا يختلف عليه الكثيرون من حيث مضار وخطورة وجود مثل هكذا نوادي او مهرجانات، إلا أن الذي يدعو الى القلق هو تبني الخطاب من قبل جهات تستغله لتنفيذ مصالحها الشخصية ومن ثم الاتفاق مع أصحاب النوادي والمهرجانات لتوفير الحماية لها مقابل مكاسب مادية وغيرها، ومن ثم استغلال قوة الخطاب الديني في مصالح شخصية أولا كما ان مثل هكذا تصرفات والتي اعتمدت على قوة النص المستخدم في اعطاء الشرعية لتلك الأحزاب أدت بالضرورة الى اماتة هذا النص مستقبلا وفقدانه لفعاليته ومن ثم عزوف اغلب الافراد عن التأثر به في قابل الأيام.

ويختلف استخدام هذا النوع من الخطابات من منطقة إلى أخرى بحسب قوة هذه الحركات ونفوذها ومدى قبول المجتمع للخطاب الذي تطرحه، ففي بعض المناطق التي تتمتع فيها هذه الحركات بتأييد شعبي واسع ونفوذ قوي، يمكن أن تؤثر بوضوح على السلوك المجتمعي وتفرض حظرًا على بعض الأنشطة الترفيهية والثقافية، مثل تنظيم المهرجانات المختلطة أو افتتاح النوادي الليلية إلا بشروطها طبعًا، وقد تستخدم هذه الحركات وسائل ضغط متنوعة، كإصدار الفتاوى أو التهديد بالعقوبات، لفرض هذه القيود، وتبرر ذلك بأنه إجراء لحماية المجتمع من "الانحلال الأخلاقي" أو "الفساد" كما تشيع وترى.

فضلاً عن المنافع المادية المرجوة من طرح الخطاب المتشدد من قبل بعض الأحزاب هناك منافع اكثر قوة نستطيع ان نسميها بـ الاستحواذ على (مناطق النفوذ)، فهذه الأحزاب تهدف من خلال السياسات التي تتبناها بشكل أساس إلى حماية نفوذها واحكام سيطرتها في المناطق التي ترى انها تابعة لها ولا يتم ذلك

إلا بالاستعانة بالخطاب الديني وقمع كل معرض لهم بحجة معارضته الخطاب الديني العام، إذ إن عدم الالتزام بخطابها الديني الذي تطرحه يهدد سلطتها في المجتمع، وعندما يرتبط الخطاب بشخصيات قيادية محددة، تصبح تطبيقاته أكثر تماهيًا معها، وقد تُستخدم جميع الوسائل الممكنة لتطبيقه، سواء كانت مشروعة أم لا، لضمان بقاء هذه السلطة وتعزيزها.

اذن ترسخت بعض التيارات والقوى الدينية كقوى مجتمعية ذات تأثير عميق في المجتمع العراقي مستعينة بقوة الخطاب الدني وتأثيره الفاعل على الواقع المعاش، لا سيما في ظل الفترات التي شهدت فيها الدولة ضعفًا أو تفككًا، في تلك الأوقات العصيبة، كانت القوى الدينية تتصدر المشهد كقوى بديلة.

لكن التفاعل بين الخطاب الديني والقوى السياسية يمكن أن يكون إيجابياً ايضًا عندما يتفق الطرفان على أهداف مشتركة تسعى إلى تعزيز القيم الأخلاقية والعدالة الاجتماعية وحماية حقوق الأفراد وفي هذه الحالة يصبح التأثير على السلوك العام أكثر وضوحاً وقوة حيث يتبنى الأفراد سلوكات تعكس تلك القيم والمبادئ التي تم الترويج لها من قبل الخطاب الديني والسياسي معًا، على الجانب الآخر يمكن أن يكون هذا التفاعل سلبيًا عندما تتعارض أهداف القوى السياسية مع القيم الدينية أو عندما يتم استغلال الدين لتحقيق أهداف سياسية ضيقة، في هذه الحالة يمكن أن يؤدي هذا التعارض إلى اضطراب في السلوك العام حيث يشعر الأفراد بالحيرة والتناقض بين ما يتلقونه من توجيهات دينية وما تفرضه القوى السياسية من سياسات وتشريعات وكما اوضحنا.

سادساً: التحليل النقدي للسلوك والخطاب الديني العراقي

يتضح مما سبق تأرجح السلوك والخطاب الديني العام في الساحة الدينية العراقية بين الإطار العقائدي والتأثيرات الاجتماعية والسياسية، مما يجعل من هذا المجال دراسةً معقدة ومتشابكة تكتسب أهمية بالغة في فهم التفاعلات الاجتماعية والسياسية في البلاد، إذ إن تحليل السلوك والخطاب الديني يتطلب التعمق في طيف واسع من الأسس النظرية والتجريبية التي يصعب خوضها هنا، إذ تعكس هذه الديناميات المشهد الديني المتنوع والمتباين والمعقد كذلك الذي يميز الواقع العراقي، وهذا الخطاب العمومي الذي يتشكل من خلال تصريحات القيادات الدينية والتفسيرات الشرعية، يعكس عادةً تباينًا ملحوظًا بين الطوائف المختلفة، ففي الطائفة الشيعية مثلاً التي تشكل الأغلبية في المشهد العراقي يكون الخطاب الديني غالبًا موجهًا نحو تعزيز المبادئ المتعلقة بالإمامة والولاية، مستندًا إلى مرجعيات تاريخية ودينية تعزز من قيمة الشهادة والإيثار وهذا الخطاب، في كثير من الأحيان، يمتزج مع الأبعاد السياسية، حيث تستثمره المرجعيات الدينية في توجيه الرأي العام نحو قضايا محددة، مما يعزز من تأثيرها على السلوك الاجتماعي والسياسي داخل المجتمع.

وهذا ما لاحظناه في كيفية تحشيد الجماهير الشيعية في مناسبات عديدة تؤثر على السلوك الاجتماعي والسياسي معاً داخل المجتمع كما حصل في فتوى "الجهاد الكفائي" ضد داعش، فالخطاب الديني الذي يربط بين الأحداث التاريخية والأوضاع المعاصرة، مثل عاشوراء والزيارات ومجالس العزاء، تُعد وسيلة فاعلة للإعداد والتحشيد المستمر وكذلك لتعزيز الوحدة والتضامن بين أفراد المجتمع الشيعي، ولها اهمية وجودية بالنسبة للمذهب الشيعي فهي قاعدة

اعداد مستمرة للكوادر والنخب والقيادات الشيعية التي تتغذى بهذه القيم وبصورة مستمرة وعلى مدار العام، كما انها تستعين بتراكم الخبرات واستثمار الحوادث المؤلمة لاسيما لتكون حافزاً للامتثال اكثر للخطاب ومن ثم التماهي كثر معه.

كما يشجع الخطاب الديني الشيعي على الأعمال الخيرية والتطوع لمساعدة الفقراء والمحتاجين، مستندة إلى تعاليم أهل البيت، (عليهم السلام) مما يعزز من روح العطاء والمسؤولية الاجتماعية بين الأفراد، ويؤدي إلى تحسين الوضع الاجتماعي للشرائح الأقل حظًا في المجتمع، فضلاً عن تشجيع مثل هكذا قيم يساهم في جعل المجتمع الشيعي اكثر قوة واكثر استقلالية، وهذا الذي أدى الى جعل المرجعية الدينية الشيعية اكثر تحررا وقوة، إذ بتشجيعها على المساعدة ولمعاونة وتأكيدها على دفع الحقوق الشرعية (الخمس) ولد استقلالية اقتصادية مهمة لها جعلها عازفة عن التقرب الى السلطة ومن ثم صيرورتها نداً لها الامر الذي جعل إملاءات السلطة عليها ضعيفة، فضلاً عن ذلك تسهم هذه الخطابات في توجيه الرأي العام نحو قضايا العدالة الاجتماعية والمساواة عن طريق غرسها في اللاشعور الجمعي كمثال أعلى يمكن أن يحتذى به أفراد المجتمع في المستقبل.

ويمتاز الخطاب الديني السني في العراق بتبنيه للتقليد الفقهي الحنفي في الغالب، مما يمنحه مرونة نسبية في تفسير النصوص الدينية، وتوفر هذه المرونة قدرة على التكيف مع المتغيرات الاجتماعية والسياسية، إلى جانب القدرة على تقديم حلول فورية لبعض التحديات التطبيقية في الشريعة، هذا النهج ينعكس بوضوح في كيفية تعامل المكون السني مع مختلف القضايا، ويظهر هذا التوجه في معالجة القضايا السياسية والاجتماعية، إذ يمزج الخطاب السني بين القيم المحافظة والانفتاح على التحديث، ويؤدي هذا التوازن إلى تأثيرات متنوعة على سلوك الأفراد والمجتمع، فعلى سبيل المثال، قد يتبنى الخطاب السني مواقف محافظة تجاه مسائل مثل العلاقات الاجتماعية والأسرة، بينما يظهر مرونة أكبر في

التعامل مع القضايا الاقتصادية والسياسية، وهذا التوازن يعزز من قدرة الخطاب السني على الاستجابة للتحديات الراهنة بمرونة وديناميكية.

وتأثير الخطاب الديني يمتد إلى السلوك الاجتماعي للمجتمع السُني، إذ يُسهم في تشكيل نظرة المجتمع تجاه القضايا المهمة، كما أن المرونة في التفسير الديني تتيح مجالاً للنقاش والحوار حول هذه القضايا، مما يساعد على تحقيق توازن بين المحافظة والتحديث، ويتأثر هذا الخطاب ويتنوع بتنوع مناطق العراق المختلفة، اذ تلعب البيئة المحلية دورًا في تشكيل الخطاب الديني السني وتوجيهه، وتأثير الخطاب السني على السلوك يظهر بوضوح وقوة في المجال السياسي، بتبني هذا الخطاب مواقف تتراوح بين الدعم والمعارضة للحكومة بناءً على الظروف، هذه المواقف تؤثر بدورها على تصورات الأفراد ومشاركتهم في العملية السياسية، سواء من خلال الانخراط في الأحزاب السياسية أو الحركات الاجتماعية أو حتى في الاحتجاجات والمظاهرات.

أما الأقليات الدينية في العراق، كالمسيحيين والإيزيديين والصابئة، فتضيف بُعدًا آخر من التعقيد إلى الخطاب الديني العام في البلاد، ويمثل خطاب هذه الأقليات ردود فعل ومواقف خاصة تتعلق بالتحديات التي يواجهونها، سواء من حيث الحفاظ على هويتهم الدينية أو من حيث التفاعل مع السياق السياسي والاجتماعي أو حتى الوجودي في بعض الأحيان.

ومن الناحية التاريخية، لم تُتح لهذه الأقليات الفرصة الكاملة للمنافسة على الساحة العراقية كونهم أقليات لا تملك قاعدة جماهيرية كبيرة تدعم مطالبها وتدافع عنها، مما يفرض عليها تبني خطابًا سلميًا وسلوكًا إيجابيًا لضمان بقائها واستمراريتها في هذا السياق المضطرب، وهذه التحديات التي يواجهونها فريدة من نوعها، وتتطلب استراتيجيات خطابية وسلوكية خاصة تميزها عن الأغلبية الأخرى المتمكنة وجوديًا وديمغرافيًا، وهؤلاء الأفراد والجماعات غالبًا ما يجدون

أنفسهم في موقف يتطلب منهم الحفاظ على هويتهم الدينية والثقافية في مواجهة ضغوط الاندماج أو التهميش أو حتى الإقصاء الوجودي، وهذا الوضع يفرض عليهم تبني نهجًا حذرًا ومتوازنًا في خطابهم وسلوكهم، حيث يركزون على بناء جسور التواصل والتفاهم مع بقية مكونات المجتمع العراقي، سعيًا إلى تحقيق التعايش السلمي.

والخطاب الديني لهذه الأقليات يعكس في كثير من الأحيان رؤية سلمية ومصالحة، إذ يسعون إلى التأكيد على القيم المشتركة بين جميع العراقيين، مثل العدالة والحرية وحقوق الإنسان، وهذا الخطاب السلمي ليس نابعًا فقط من رغبتهم في التعايش، بل هو أيضًا ضرورة استراتيجية للبقاء في بيئة قد تكون عدائية أو غير متقبلة لتنوعهم، وإن عدم امتلاكهم لقاعدة سكانية قوية تدعم موقفهم يجعلهم أكثر عرضة للضغوط والتحديات، ومن ثم فإن السلوك الإيجابي والسلمي يصبح أداة رئيسة في استراتيجياتهم للبقاء، أما في السياق السياسي فهذه الأقليات تعاني من تهميش مستمر، وفي الغالب لا يتم منحهم الفرصة الكافية للمشاركة الفاعلة في صنع القرار، هذا التهميش السياسي يدفعهم إلى التركيز على بناء قدراتهم الذاتية والتعاون مع المنظمات الدولية والمحلية التي تدعم حقوق الأقليات، وتركيز جهودهم لتعزيز التعليم والتوعية بين أفراد مجتمعهم حتى تسهم في تمكينهم من الدفاع عن حقوقهم بطرق سلمية ومؤثرة، ففي ظل الأغلبية الساحقة والتحديات العديدة الموجودة في المجتمع العراقي، تعتمد هذه الأقليات على الاستثمار في التعليم والتدريب المكثف لصناعة الكفاءات وضمان بقائها، وتسعى كذلك إلى إنشاء مؤسسات تعليمية تقدم مناهج شاملة تجمع بين التعليم الأكاديمي والديني لهذه الأقليات، مما يتيح لأفرادها التميز في مجالات متنوعة، وتشجع من خلالها أبناءها على متابعة التعليم العالي في تخصصات نادرة ومطلوبة، مما يعزز مكانتهم ويجعلهم لا غنى عنهم في المجتمع، فضلاً عن

ذلك، تستثمر في برامج التدريب المهني والتقني لتعزيز مهارات الشباب لطائفتهم وجعلهم أكثر قدرة على المنافسة في سوق العمل، من خلال بناء شبكة قوية من الكفاءات، تسعى من خلالها إلى تقديم خدمات ومهارات لا يمكن الاستغناء عنها، مما يضمن لهم الاحترام والتقدير والاستمرارية في المجتمع.

سابعاً: مؤشرات القبول والرفض للتيارات الدينية في العراق

تعّد مؤشرات القبول والرفض للتيارات الدينية في العراق موضوعاً يتأثر بالتاريخ الاجتماعي والسياسي والثقافي لواقع البنية الاجتماعية العراقية، ويعكس القبول المتزايد للتيارات الدينية المتنوعة مدى الاستجابة التي يقدمها الواقع الاجتماعي كاستجابة فعلية لقبول ذلك الخطاب، وهذا بدوره يمثل استجابات مهمة تدرج في بعض الأحيان كاستجابات سياسية (انتخابات، مواقف دولية... الخ) او كاستجابات اقتصادية (حملة تبرع لبناء مستشفى، دفع الحقوق بناء جامع) او كاستجابات امنية (الالتزام بتطوع، الدفاع عن مناطق، التبليغ عن مطلوبين... الخ). والملاحظ ان مدى التأثر بالحالة الدينية يؤثر على طبيعية الاستجابة والرفض لما ورد أعلاه وكما سنوضح، لاسيما إذا ما كانت هذه الاستجابات مصيرية ووجودية إذا صح التعبير.

وكما اوضحنا فان الخطاب الديني في العراق تعرض لتحديات هائلة جعلته يتراجع في الكثير من المجالات الأمر الذي انعكس على مدى الاستجابة لبعض متطلبات المرحلة رغم خطورتها، والمتتبع يلاحظ مؤشر التراجع الواضح في المشاركة الجماهيرية بين اول انتخابات أقيمت بعد سقوط النظام السابق وبين الانتخابات التي أقيمت مؤخرا ناهيك عن العزوف الواضح كذلك في انتخابات مجالس المحافظات، والتراجع الواضح للاستجابة لنداءات بعض رجالات الدين للتبرع لبناء مستشفى خاصة للأورام حتى توقف المشروع عن العمل تماماً والعديد من الشواهد التي تشير الى ما يعانيه الخطاب الديني اليوم من محدودية التأثير على السلوكات ودافعيتها إلى الانجرار خلفه، قد واشرنا سابقا الى بعض

العوامل التي أسهمت في التأثير على الخطاب الديني العراقي مما حد تأثيره الى درجة خطيرة، ولهذا نرى ان هناك عاملين مهمين اثرا بقوة على مدى مقبولية الخطاب الديني العراقي وهما:

أ. العوامل الداخلية: وهي أخطر واهم العوامل التي أدت الى تراجع الخطاب الديني العراقي بصورة جعلته من كونه الخطاب المهيمن على الساحة لعراقي الى خطاب متراجع يحاول اثبات نفسه بشق الانفس في المسار الحياتي اليومي وابرز ما ميز هذا العامل.

١. غياب المراعاة في الطرح: المعروف عن الخطاب الديني انه كبقية الخطابات له طرحه الخاص وفق معايير خاصة تراعى فيها نوعية الرسالة المراد ارسالها وكذلك نوعية المستقبل لتلك الرسالة، والتي تقوم على مدى الفهم من قبل المستقبل وكذلك اختيار المفردات التي تلائم البيئة التي يتم فيها طرح الرسالة والتي سيتلقى المتلقي فيه الرسالة، فلا يمكن أن يتم طرح مفردات او مفاهيم ذات بعد فقهي يتم مناقشتها في الغالب بين الأوساط الديني وداخل أروقة المدارس يتم طرحها بين العوام، لاسيما ان المفاهيم كما هو معروف ذات بعد علمي تحتمل الابعاد التعريفية التي قد تستعصي احيانًا على غير المتخصص، والغريب اننا لا نلاحظ ذلك في الأوساط العلمية الاكاديمية الأخرى، فنادرًا ما نرى حلقات لدى العامة لتداول مفردات اكاديمية باستثناء (مفهوم الازدواجية) ويعود الفضل في تبسيطه للعامة للدكتور علي الوردي، اما المفاهيم الاكاديمية الأخرى فغير قابلة للمناقشة في أوساط العامة، لكن على المستوى الديني نجد انفتاحًا غريبًا على مناقشة الأمور الدينية لاسيما بعد سقوط النظام السابق وكذلك طرح مفاهيم دينية بحتة وفتح المناقشات الدينية بدون ضوابط او كوابح او خطوط حمراء والتي أدت الى حالة من

التشتت والاحتقان بين أبناء المذهب الواحد حتى انتهى المطاف في النهاية الى التجاوز على العلماء واحتقار الخطاب الديني لكل طرف للطرف المقابل، والغريب ان بعض هذه المناقشات شارك فيها رجالات دين مع عوام بسطاء بهدف اقناعهم بوجهة نظرهم، مما ولد تسطيح هائل للخطاب الديني.

٢. الجهل: وهو المكمل للنقطة الأولى والمؤسس لمحورية النقاش، فمجرد الخوض في نقاش بموضوعات لا يمتلك فيها الفرد تفصيلات وافية يعد جهلاً، فما بالك بالخوض بنقاشات لم يتم حسمها على المستوى التاريخي، واغلب العوام لم يكونوا متسلحين باي جوانب اكاديمية أو فقهية أو حتى ابعاد تاريخية، الأمر الذي ولد مناقشات شبيهة بالمناقشات التي تقام بين مباريات كرة القدم وكأنما اصبح الامر اشبه بتشجيع نوادي كرة القدم، وهذا الأمر انعكس سلبا على رصانة الخطاب الذي تدخل في الجزئيات كما سنذكر وترك الأمور الهامشية وعدم الالتفات لها.

٣. التشتت وضياع البوصلة: ركزنا في سياق النقاش على محورية التمسك بالجزئيات والاهتمام بها دون الكليات المصيرية والتي تحدد محورية المجتمع، فخوض الخطاب الديني كما اوضحنا سابقا بالجزئيات مع ما يمتلكه من قابلية التحديد الموجبة للحدية أدت الى أن يكون رأي الخطاب الديني غير ملزم ومن ثم استخدامه في غير محله، فالخطاب الديني له ميدانه الخاص والمؤثر فاذا ما تم استخدامه في غير محله فانه يفقد كارزمته الخاصة ومن ثم يفقد مدى التأثير الخاص به.

٤. الفوضى في القيمومة على الخطاب الديني: رغم ان الجهة الوحيدة المخولة بالحديث في الخطاب الديني وتحديده كمحرك للسلوك الاجتماعي هي

الجهة الدينية بمؤسساتها الشرعية (حوزة، وقف سني) إلا أن رجالات الدين الدعاة لا يمكن حصرهم فقط بهذه المؤسسات ومن ثم تفتح الباب على مصراعيه لشيوع الخطاب الديني دون رقيب او حسيب، وهذا من شأنه أن يؤدي الى تشتت الخطاب وضعفه ثم الى تراجعه بالضرورة.

٥. تبني خطابات متشددة: البيئة الثقافية العراقية لم تعتد الخطابات المتشددة ولا الخطابات المتشنجة، فهي وان تبنتها مرغمة في فترة من الفترات إلا انها نبذتها فيما بعد، ولا شك ان الذين روجوا لمفهوم التشدد حاولوا اللعب على المفاهيم إذ اوهموا العامة ان التشدد هو المحافظة على القيم ومن ثم انشاء مجتمع محافظ، مع العلم ان المجتمع العراقي هو مجتمع محافظ بوضوح، إلا أن اقحام الجنبة التشددية في الخطابات اسهمت بنفور المجتمع من الخطاب، وبما ان التمييز بين تبني مجموعة لخطاب ديني وبين الخطاب الديني بصورة عامة امر متعسر على العامة فان الرفض جاء بعمومية الخطاب، ومن ثم رفض كل ما يتصل بجزئياته.

ب. العامل الخارجي: لا يمكن لنا أن نحصر العوامل المؤثرة على الخطاب ومقبوليته ورفضه بعوامل داخلية فقط، فمما لا شك فيه ان العوامل الداخلية التي لاحظناها في العراق لم تكن فقط وليدة المجتمع، بل انها كانت نتيجة مؤثرات خارجية نرى انها متعمدة لأحداث ضعف بمقبولية الخطاب وان كان الهدف من الاضرار ليكون بعيد المدى ويستهدف الجيل الجديد أكثر من كونه يستهدف الجيل الذي نشأ على الامتثال التام للخطاب الديني، فكون المجتمع مغلق منكفئ على نفسه لمدة طويلة وشبه منقطع عن العالم الخارجي، ليصبح فجأة وسط فضاء هائل من الحرية ودون كوابح وضوابط، إثر بدرجة كبيره الوعي العام للمجتمع، فهذا الانفتاح غير المدروس ثقافيا سمح للبعض بتقليد

خطابات لا تتلاءم مع الواقع العراقي الأمر الذي أدى الى تشوه كبير في البنية الاجتماعية العراقية، نضيف الى ذلك تدخل قوى خارجية تهدف الى زعزعة الاستقرار الاجتماعي بإثارة نقاشات لا تتلاءم مع بنية الثقافة العراقية.

كل هذه العوامل وغيرها الكثير أدت الى تراجع مؤشرات القبول في المجتمع العراقي بدرجة كبيرة الامر الذي انعكس على مدى تأثير هذا الخطاب على السلوك العام.

كما ان تراجع الخطاب في مدى تأثيره لم يؤثر على مدى الاستجابة فقط بل انسحب على البيئة الدينية والمقبولية الدينة بصورة عامة الأمر الذي أدى الى تراجع التيار الديني في العراق بدرجة ملحوظة رغم ان المرجعية الدينة لا تزال موجودة بتأثيرها وثقلها.

الاستنتاجات

١. تأثير الخطاب الديني على السياسة العامة

تبين من خلال البحث أن الخطاب الديني في العراق يلعب دورًا حاسمًا في تشكيل السياسات العامة والسلوكات المقبولة من غير المقبولة، وهذه القوى بتنوعها، تستخدم النصوص الدينية كخطابات مؤثرة لتوجيه القرارات السياسية والمواقف الاجتماعية، مما يعزز تداخل الدين مع السياسة في البلد.

٢. التنوع والاختلاف في التيارات الدينية

أظهر البحث أن هناك تنوعًا كبيرًا في التيارات الدينية في العراق، إذ يتبنى كل تيار رؤى وتفسيرات دينية مختلفة، هذا التنوع يؤدي إلى اختلافات في الخطابات وهذا يؤدي الى اختلافات في المواقف والتوجهات السياسية، مما يخلق بيئة معقدة ومتناقضة أحيانًا.

٣. التأثير الاجتماعي للخطاب الديني

أوضحت النتائج أن الخطاب الديني ليس فقط يؤثر على السياسة، بل يمتد تأثيره إلى النسيج الاجتماعي والسلوك، والنصوص الدينية المستخدمة في هذا الخطاب تعزز القيم الإنسانية وتعمق الروابط الاجتماعية، ولكنها في الوقت نفسه يمكن أن تؤدي إلى تعصب فكري وتقليل من التنوع الفكري كبير.

٤. تحليل السلوك الديني

من خلال تحليل سلوك القوى والتيارات الدينية، تبين أن هناك تباينًا في كيفية تعامل كل تيار مع القضايا الاجتماعية والسياسية عن طريق تبنيها لخطاب يكون غطاء لها في بعض الأحيان في الحصول على المكاسب التي تسعى اليها تلك التيارات، فبعضها تتبنى مواقف معتدلة وتعزز التعايش السلمي، في حين أن البعض الآخر يتبنى مواقف متشددة تسعى لفرض رؤى دينية محددة.

٥. التحديات والمخاطر

التوترات السياسية بين القوى الموجودة في الساحة العراقية بين التيارات الدينية تخلق تحديات كبيرة تهدد النسيج الاجتماعي والهوية الوطنية، هذه التوترات القائمة على تبني خطابات دينية تؤثر تأثيرًا مباشراً على السلوك، والتي غالبًا ما تأخذ طابعًا طائفيًا، تؤدي إلى استقطاب المجتمع وتعمق الانقسامات بين مكوناته المختلفة، وعندما تتصاعد الخلافات الدينية، يتحول الولاء من الوطن إلى الطائفة، مما يؤدي إلى ضعف الروابط الوطنية المشتركة، وهذا الوضع يؤدي إلى تفكك الهوية الوطنية التي كانت تعتمد على التعايش ووحدة الخطاب الوطني، حيث تصبح الهوية الطائفية هي المهيمنة، في ظل هذا التفكك، يُصبح المجتمع أكثر عرضة للصراعات الداخلية، مما يزيد من احتمالية العنف وعدم الاستقرار، فضلاً عن ذلك، تؤدي هذه التوترات إلى إضعاف الثقة بين مكونات المجتمع، مما يعقد جهود الخطابات المعتدلة ويعرقل أي محاولة لإعادة بناء الدولة على أسس موحدة، في النهاية استمرار هذه التوترات دون حل حقيقي قد يؤدي إلى تآكل النسيج الاجتماعي وتفكك المجتمع العراقي، مما يشكل تهديدًا جديًا لمستقبله.

التوصيات:

خلصنا مما سبق الى مجموعة من التوصيات التي نرى انها ضرورية لإعادة الخطاب الديني كمؤثر فاعل في سلوك الأفراد ومن ثم اعادته لواجهة الحياة الاجتماعية منها:

١. تبني خطابًا دينيًا أكثر اعتدالاً تراعى فيه الفسيفساء الموجودة في المجتمع العراقية ويتبنى عمومية الطابع الإسلامي بكونه خطابًا عامًا يستهدف كل الأفراد الموجودين في المجتمع بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية والحزبية.

٢. عدم فسح المجال اطلاقًا لغير المتخصصين بتبني الخوض في الخطابات الدينية، وتركها للمتخصصين ومحاولة تحجيم وفضح كل من يدعي تبني مثل هذه الخطابات دون أن يكون له اتصال بطريقة من الطرائق بالمرجعية الدينية.

٣. عدم اشراك الخطاب الديني في التفصيلات الجزئية وعدم جعله خطابًا سوقيًا، وحصره بالمرجعية الدينية حصراً وتبنيه للقضايا المصيرية للامة والوطن.

٤. عدم تناول قضايا الدين الخاصة في الأوساط العامة وترك النقاشات فيها الى ذوي التخصص حصرًا وغلق الباب امام المنتفعين والجهلاء من مثل هكذا نقاشات.

٥. استثمار التأثير القوي للدين في كونه موجه ثقافي أساس من موجهات المجتمع والتأكيد على دوره المحوري في الحياة، ومحاولة التصدي لكل من يضعف هذا العنصر المهم من قبل المختصين

المصادر

١. ابن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، ١٩٩٢، ج١.
٢. الشيخ الكليني، الكافي ج١، المكتبة الشيعية
.http://shiaonlinelibrary.com
٣. الشريف حبيلة، الخطاب الديني واشكالية المفهوم، مجلة كلية الآداب واللغات، جامعة محمد البشير الابراهيمي، الجزائر، ٢٠١٥.
٤. عبد اللطيف حني، آليات الخطاب الديني المعاصر أمام تحديات العولمة، قسم اللغة العربية وآدابها، معهد الآداب واللغات - المركز الجامعي الطارف.
٥. غدير عبد الرسول شواي، دور الخطاب الديني في نبذ العنف والتطرف في العراق بعد ٢٠٠٣، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المؤتمر العلمي الرابع عشر لمركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد٧.
٦. نورمان فيركيلف، الخطاب والتغير الاجتماعي، ترجمة محمد عناني، مؤسسة هنداوي، ٢٠١٧.
٧. محمد يوسف مشرف، مفهوم الخطاب الديني وتحولاته بين سلطة القول وقوة الفعل، المجلة العلمية بكلية الآداب، جامعة طنطا، العدد ٥٤ لسنة ٢٠٢٤.
٨. محمد أبو النواعير، الخطاب الديني وأثـره في تكوّن أنماط المعرفة السوسيولوجية مجتمعات المذاهب الإسلامية، رؤية تحليلية، شبكة النبأ، ٢٠٢٢.

مركز الفيض العلمي
لاستطلاع الرأي والدراسات المجتمعية

الدراسة الميدانية

التيارات الاسلامية
واحزابها السياسية (جدلية القبول والرفض المجتمعي)

اولاً: المستخلص

هدفت الدراسة الحالية التعرف إلى أراء أفراد المجتمع العراقي ومواقفهم تجاه التيارات والاحزاب الاسلامية المشاركة في العملية السياسية لما تشكله هذه الاحزاب بوصفها ظاهرة سياسية معقدة اسهمت في تشكيل المشهد السياسي العراقي، ودورها في دعم الاستقرار وتعزيزه أو تأجيج الطائفية، وكذلك لتعرف سلوكات هذه الاحزاب ومواقفها في إدارة مؤسسات الدولة ودورها وما يترتب عليه من آثار مجتمعية، فضلاً عن التعرف إلى ما تمتلكه هذه التيارات والاحزاب الاسلامية السياسية من رأس مال اجتماعي ومدى قدرتها على تجذيره وتراكمه في المجتمع، وامكاناتها في استنفاره واستثماره عند الازمات والمواقف السياسية الداخلية والدولية، فضلاً عن التعرف إلى المستقبل السياسي لهذه التيارات والاحزاب الاسلامية في ظل المتغيرات المجتمعية والسياسية وتأثيرات الغزو الثقافي والحرب الناعمة التي تقودها الدول العظمى والدول الاقليمية تجاه الواقع السياسي العراقي لاسيّما ما تشهده المنطقة من أحداث متسارعة تتمثل بالتغيرات السياسية وتداعياتها التي قد تمتد آثارها إلى الواقع السياسي العراقي.

ولتحقيق اهداف الدراسة تم إعداد استبانة استطلاع رأي على وفق الخطوات المنهجية العلمية المعتمدة في إعداد الاستطلاعات، ومن ثم تحديد عينة الدراسة المستهدفة والتي اقتصر تطبيقها على مدينة بغداد بجانبيها الكرخ والرصافة بعدد عينة بلغت (٤٩٢) مواطنًا عراقيًا بمختلف التوجهات والتخصصات العلمية والوظيفية.

وبعد إجراء التحليل الاحصائي واخضاع البيانات لبرنامج الحقيبة الاحصائية (SPSS) لنتائج إجابات المبحوثين لعينة الدراسة بحسب التكرارات والنسب المئوية تم تحليل هذه البيانات وإخراج النتائج بموضوعية على وفق المعايير والاسس العلمية، والتي بينت بشكل عام تراجع القاعدة الجماهيرية لهذه التيارات

والاحزاب الاسلامية السياسية، وكذلك ان أكثر من نصف العينة يرون أن السلوك السياسي لهذه التيارات والاحزاب الاسلامية السياسية لا يعكس الوجه الحقيقي للدين، ولا يمثل روح الشريعة الاسلامية.

كما ان اغلب المشتركين يرون ان هذه التعددية المفرطة في اعداد التيارات والاحزاب تؤكد ان هدفها العام هو نيل المغانم والمكاسب السياسية والوصول إلى السلطة، وكذلك توصلت الدراسة إلى أن أغلب المشتركين يعتقدون ان اسهامات التيارات والاحزاب الدينية في مسار بناء الديمقراطية كانت سلبية.

ثانياً: منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي وهو أحد المناهج البحثية التي تُستخدم لدراسة الظواهر كما هي في الواقع دون التدخل فيها أو تغييرها، يعتمد هذا المنهج على جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها بهدف وصف الظاهرة وصفًا دقيقًا وتحديد خصائصها وعلاقاتها دون السعي إلى إحداث تأثيرٍ مباشرٍ عليها، يُستخدم المنهج الوصفي في العديد من العلوم، مثل علم الاجتماع، والتربية، واللغويات، إذ يساعد الباحثين على فهم المشكلات وتحليلها من خلال أدوات مثل الاستبيانات، والمقابلات، والملاحظات، ومن أهم أنواعه: الدراسات المسحية، ودراسات الحالة، وتحليل المحتوى، إذا يُختار النوع المناسب وفقًا لطبيعة البحث وأهدافه.

ثالثاً: عينة الدراسة

العينة هي مجموعة جزئية من مجتمع الدراسة، يتم اختيارها بحيث تكون ممثلة تمثيلاً صادقاً للمجتمع التي سحبت منه، وتم اعتماد العينة العشوائية في اختيار افراد عينة الدراسة، وتمثلت عينة الدراسة الحالية في محافظة بغداد بجانبيها الكرخ والرصافة، وقد بلغت (٤٩٢) فردا، وكما مبين فيما يأتي:

أ. العينة بحسب الجنس: توزعت العينة بين الذكور والإناث وكانت النسبة الأكبر للذكور كما موضح في الجدول الآتي:

جدول (١)

ذكر		انثى		المجموع
التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	
٢٧٧	٥٦٪	٢١٥	٤٤٪	٤٩٢

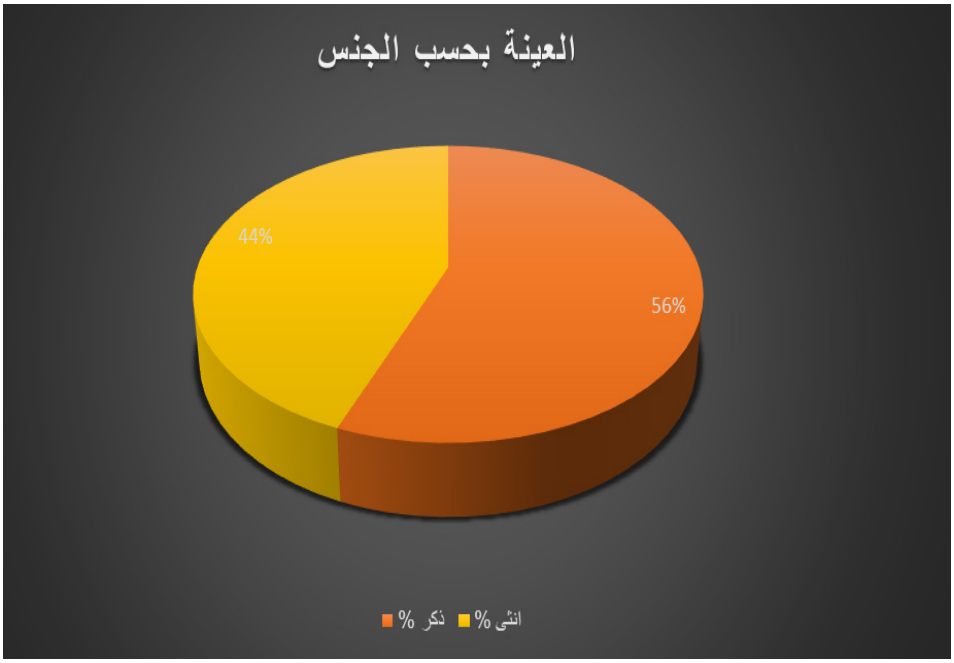

الشكل (١)

ب. العينة بحسب العمر: توزعت العينة بحسب الفئات العمرية الخمس التي تم تحديدها مسبقًا كما موضح في الجدول الآتي:

جدول (٢)

ت	الفئة	التكرار	النسبة
١	١٨-٣٠	٥٨	٪١١,٨
٢	٣١-٤٠	٩٨	٪١٩,٩
٣	٤١-٥٠	٢٤٠	٪٤٨,٨
٤	٥١-٦٠	٤٤	٪٨,٩
٥	٦١ فأكثر	٥٢	٪١٠,٦
٦	المجموع	٤٩٢	٪١٠٠

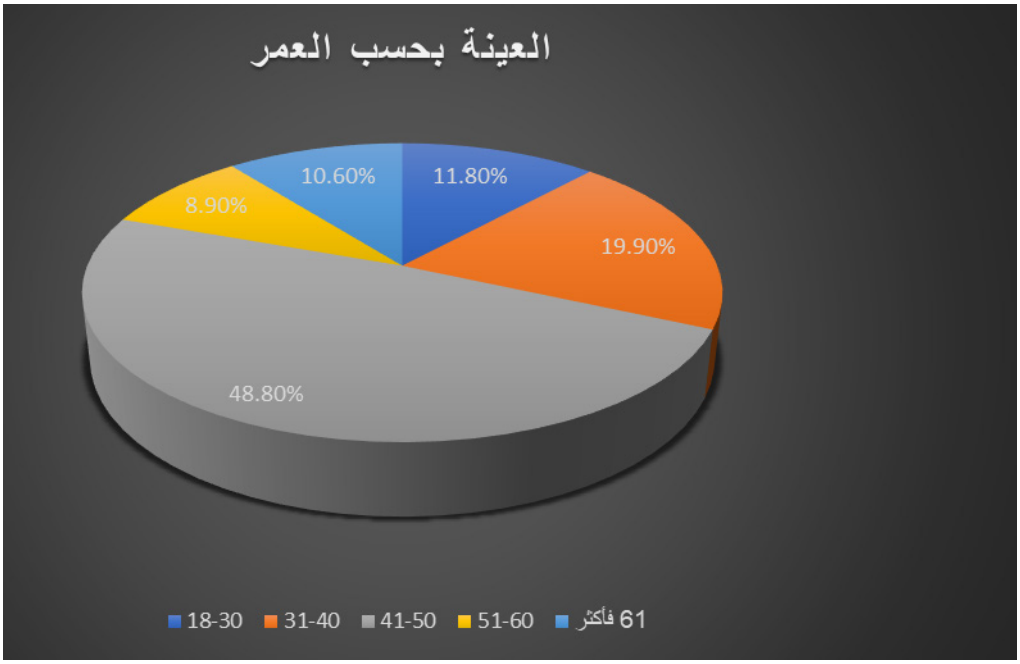

شكل (٢)

ج. العينة بحسب منطقة السكن: اقتصرت العينة على محافظة بغداد بجانبيها الكرخ والرصافة وبلغ عدد أفراد العينة (٤٩٢) مبحوثًا وكما مبين في الجدول في أدناه:

جدول (٣)

ت	المنطقة	التكرار	النسبة
١	الكرخ	٢١٩	٤٤,٥٪
٢	الرصافة	٢٧٣	٥٥,٥٪
٣	المجموع	٤٩٢	١٠٠٪

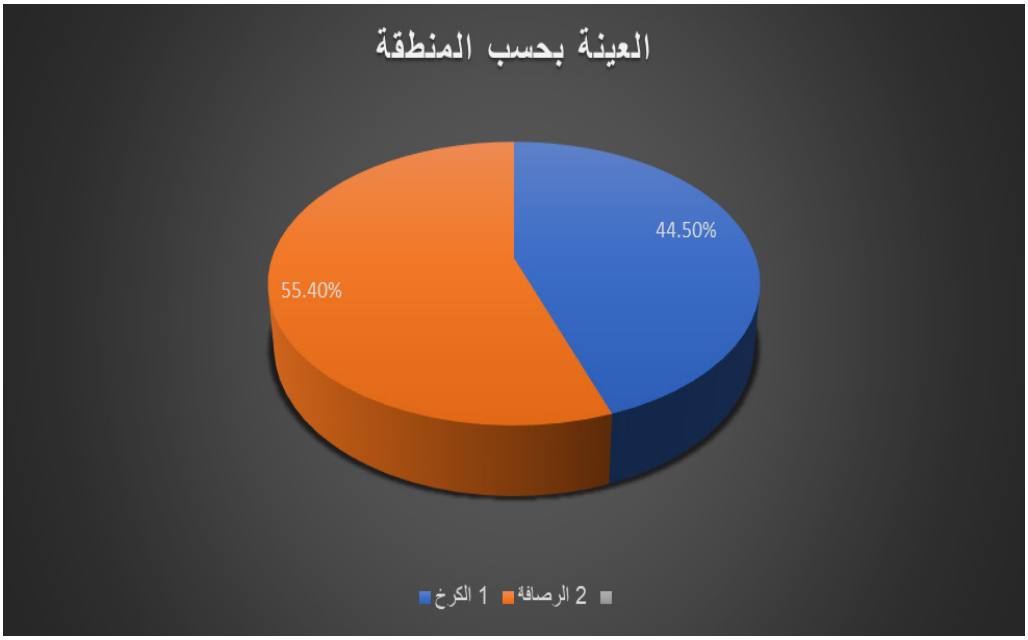

شكل (٣)

د. العينة بحسب لتحصيل الدراسي: توزعت العينة بحسب التحصيل الدراسي إلى أربع مراحل تعليمية كما موضح في الجدول في أدناه:

جدول (٤)

ت	التحصيل الدراسي	التكرار	النسبة
١	ثانوية	١٨	٪٣,٦٦
٢	دبلوم	٩٣	٪١٨,٩
٣	بكالوريوس	٣٣٢	٪٦٧,٤٨
٤	العليا	٤٩	٪٩,٩٦
٥	المجموع	٤٩٢	٪١٠٠

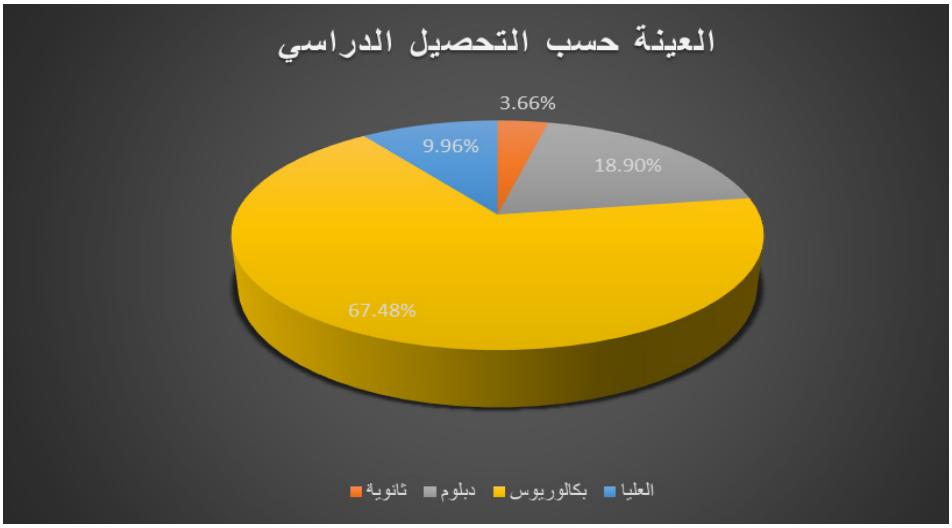

شكل (٤)

هـ. العينة بحسب التخصص الأكاديمي: توزعت العينة بحسب التخصص الأكاديمي وشملت اربعة أنواع من التخصصات، كما مبين في الجدول في أدناه:

جدول (٥)

ت	التخصص	التكرار	النسبية
١	العلوم الإنسانية	٢٢٤	٪٤٥,٥٣
٢	ادارة الاعمال والمحاسبة	١١١	٪٢٢,٥٦
٣	العلوم الطبية	٨٤	٪١٧,٠٧
٤	العلوم العلمية	٧٣	٪١٤,٨٤
٥	المجموع	٤٩٢	٪١٠٠

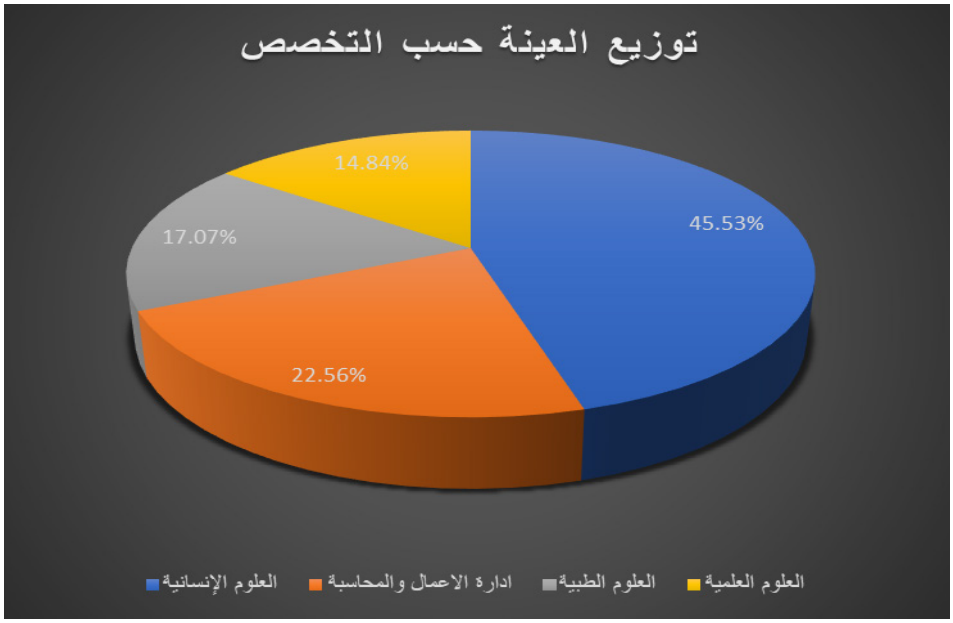

شكل (٥)

و. العينة بحسب المهنة: توزعت العينة بحسب نوع المهنة إلى تسعة أنواع من المهن وكما مبين في الجدول في أدناه:

جدول (٦)

ت	نوع المهنة	التكرار	النسبة
١	موظف إداري	١٦٣	٣٣,١٣٪
٢	مهن طبية	٨٤	١٧,٠٧٪
٣	مدرس	٦٢	١٢,٦٠٪
٤	كاسب	٥٣	١٠,٧٧٪
٥	مهن عسكرية	٤١	٨,٣٣٪
٦	محامٍ	٢٦	٥,٢٨٪
٧	معلم	٢٤	٤,٨٧٪
٨	طالب	٢١	٤,٣٠٪
٩	استاذ جامعي	١٨	٣,٦٥٪
١٠	المجموع	٤٩٢	١٠٠٪

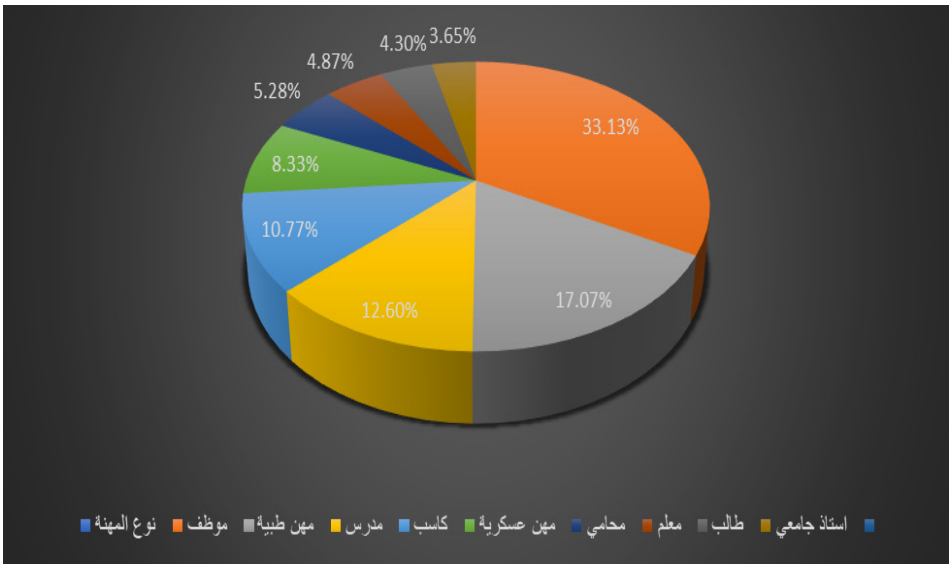

شكل (٦)

رابعاً: نتائج الدراسة

اولاً: لتعرف آراء المواطنين حول الأهداف والمقاصد الحقيقية وما يمثله تعدد وجود التيارات والاحزاب الدينية في العراق وجهنا سؤالا يتعلق بذلك وكانت الإجابة موزعة على تسعة بدائل وكانت اعلى البدائل (نيل مغانم ومكاسب سياسية) وبنسبة مئوية بلغت (٢٥,٤٣٪)، وتلاها في ذلك (اسلوب سهل للوصول إلى السلطة) وبنسبة مئوية بلغت (١٦,١٢٪)، في حين كانت أدنى نسبة حصل عليها بديل (تنوع ايديولوجي) بلغت نسبته (١,٨٣٪) وجاءت بقية البدائل بين هذه البدائل كما موضح في الجدول في أدناه:

جدول (٧)

ت	الإجابة	التكرار	النسبة
١	نيل مغانم ومكاسب سياسية	١٩٤	٢٥,٤٣٪
٢	أسلوب سهل للوصول إلى السلطة	١٢٣	١٦,١٢ ٪
٣	تسييس للمعتقدات الدينية	٨٨	١١,٥٣٪
٤	الحفاظ على هوية المجتمع الدينية	٨٧	١١,٤ ٪
٥	السعي لإقامة دولة	٧٥	٩,٨٣ ٪
٦	مشاريع اقتصادية ربحية	٦٥	٨,٥٢ ٪
٧	تعزيز ثقافة المجتمع	٦١	٧,٩٩ ٪
٨	تعددية سياسية	٥٦	٧,٣٤٪
٩	تنوع ايدلوجي	١٤	١,٨٣ ٪
١٠	المجموع	٧٦٣	١٠٠٪

✓ ملحوظة للمستطلع الحرية في اختيار أكثر من بديل عند الاجابة.

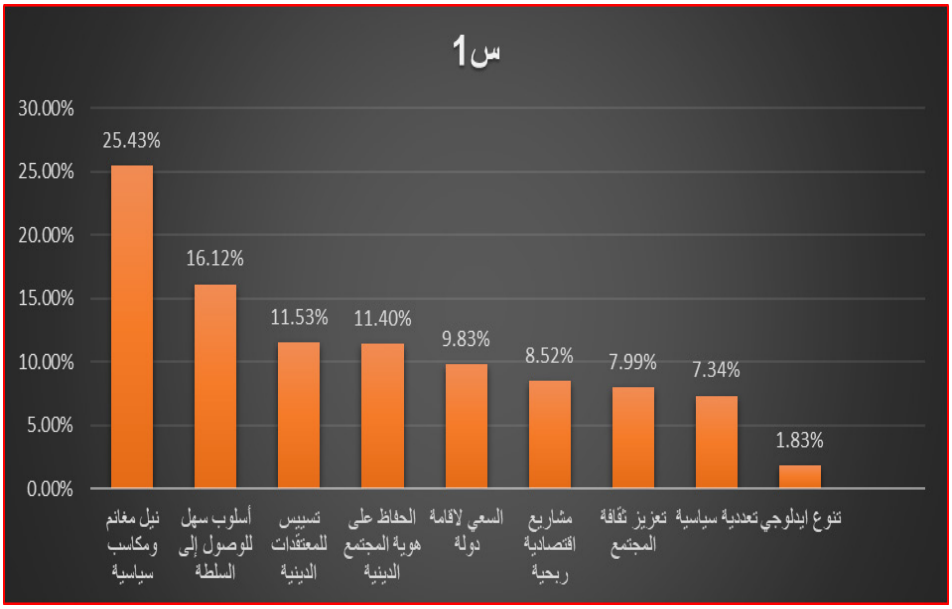

شكل (٧)

ويمكن النظر إلى هذه الآراء والمواقف التي يبديها المواطنون تجاه حالة التعددية الحزبية السياسية الدينية من خلال التحول السياسي الذي شهده العراق بعد عام ٢٠٠٣ وانتقاله من سيطرة الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية لاسيما بعد تشريع قانون الاحزاب السياسية من قبل مجلس النواب العراقي رقم(٣٦) لسنة ٢٠١٥ الذي اتاح الفرصة امام القوى الدينية والسياسية للتنافس على تشكيل احزاب وتيارات تحت مسميات عدة، على الرغم من ان بعض هذه القوى والتيارات الدينية والسياسية لها بعدها التاريخي ولها اهدافها ومقرراتها السياسية، اما بعضها الآخر فقد شُكلت حديثاً بعد ٢٠٠٣ وبعضها انشق وتوالد من بعضها الآخر، بل الأكثر من ذلك ان بعض الاحزاب عملت بطريقة تخادمية مع بعضها من خلال اتباعها اسلوب الاستثمار في الانشقاقات المتفق عليها والنزول بقوائم انتخابية منفردة وبعد اتمام عملية الانتخابات تعاد قوائم هذه الاحزاب والتيارات لتنطوي تحت مسمى الحزب الاكبر والقائمة الأم.

وهذه التعددية المفرطة بحسب اجابات المستطلعين تؤكد ان هدفها العام براكَماتي نفعي وهو نيل المغانم والمكاسب السياسية والوصول إلى السلطة، وهذه التعددية التي تمثل في ظاهرها تنوعًا ثقافيًا لكن في حقيقتها عملية تنافس في تعظيم الموارد والاستحواذ على أكثر المنافع والمكاسب.

ثانيًا: لمعرفة هل يعكس السلوك العام للأحزاب السياسية والتيارات الدينية في العمل السياسي الوجه الحقيقي لمتطلبات الشريعة الاسلامية وجهنا سؤالاً بهذا الصدد وبعد النظر في طبيعة اجابات المواطنين ونسب توزيعها تبين ان السلوك العام للأحزاب والتيارات لا يمثل الشريعة الاسلامية اطلاقًا، وهذا ما اوضحته قرابة (٦٨٪) من اجابات المواطنين، كما موضح في الجدول الآتي:

جدول (٨)

ت	الإجابة	التكرار	النسبة
١	لا يمثله	٣٣٣	٦٧,٧٪
٢	نعم يمثله	١٢٢	٢٤,٨٪
٣	يمثله بشكل نسبي	٢٠	٤٪
٤	ربما يمثله	١٦	٣,٣٪
٥	لا اعرف	١	٠,٢٪
٦	المجموع	٤٩٢	١٠٠٪

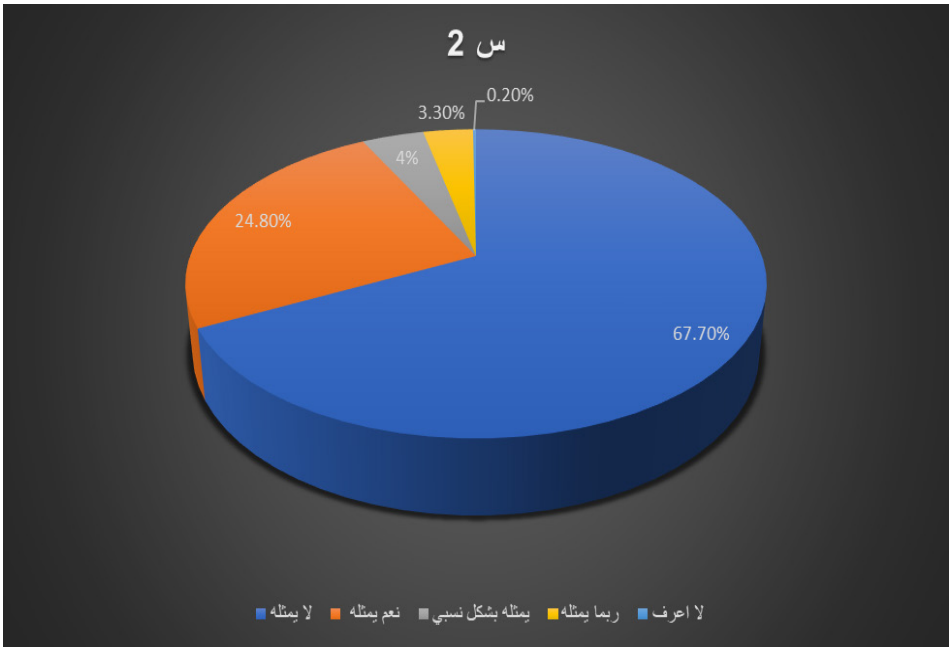

شكل (٨)

بناءً على المعطيات اعلاه أكد أكثر من نصف العينة أن السلوك السياسي لهذه التيارات والاحزاب الاسلامية السياسية لا يعكس الوجه الحقيقي للدين، وهذا ما يعكسه سلوك معظم التيارات والاحزاب الاسلامية، وذلك ما شخصه المستطلعون من خلال الهوية والسلوك العام لتلك الاحزاب والتيارات وعدم التزام هذه الاحزاب بوعودها التي قطعتها إلى جماهيرها، كتحسين الواقع المعيشي والخدمات وغيرها من الوعود، فضلاً عن سلوكهم في تحقيق منافعهم ومصالحهم الخاصة على حساب المصالح العامة، وكذلك الفساد المستشري في مؤسسات الدولة لاسيما الدوائر والمؤسسات التي تدار من قبل بعض ممثلي هذه الاحزاب والتيارات الدينية، هذه وغيرها من السلبيات المشخصة في إدارة الدولة ولدت شعورًا للفرد العراقي بان هذه التيارات والاحزاب الاسلامية السياسية لا تعكس روح الشريعة الاسلامية.

ثالثاً: من أجل التعرف إلى مستقبل الأحزاب والتيارات اجتماعيًا، وطبيعة مقبوليتهم في الأوساط الاجتماعية، فضلاً عن رأس مالهم الاجتماعي بعد تجربة المشاركة السياسية والادارية خلال العقدين المنصرمين، وجهنا سؤالاً بهذا الخصوص، وقد اتيحت فرصة التعبير بحرية وموضوعية أمام المشاركين.

وكانت اجاباتهم متباينة الا أن قرابة نصف العينة وبحدود (٤٢٪) اشاروا إلى ان القاعدة الجماهيرية سوف تضيق وتقل خلال السنين المقبلة، وهو مؤشر واضح لحجم الرفض الذي يبديه المواطنون تجاه الاحزاب والتيارات التي ارتدت الثوب الديني والاسلامي في العمل السياسي، كما موضح في الجدول في أدناه:

جدول (٩)

ت	الاجابة	التكرار	
١	تضيق وتقل	٢٠٤	٪٤١,٥
٢	تتسع وتزداد	١٨٠	٪٣٦,٦
٣	باقية كما هي	٧٥	٪١٥,٢
٤	بعضها يتسع ويزداد وبعضها يضيق ويقل	٣٣	٪٦,٧
٥	المجموع	٤٩٢	٪١٠٠

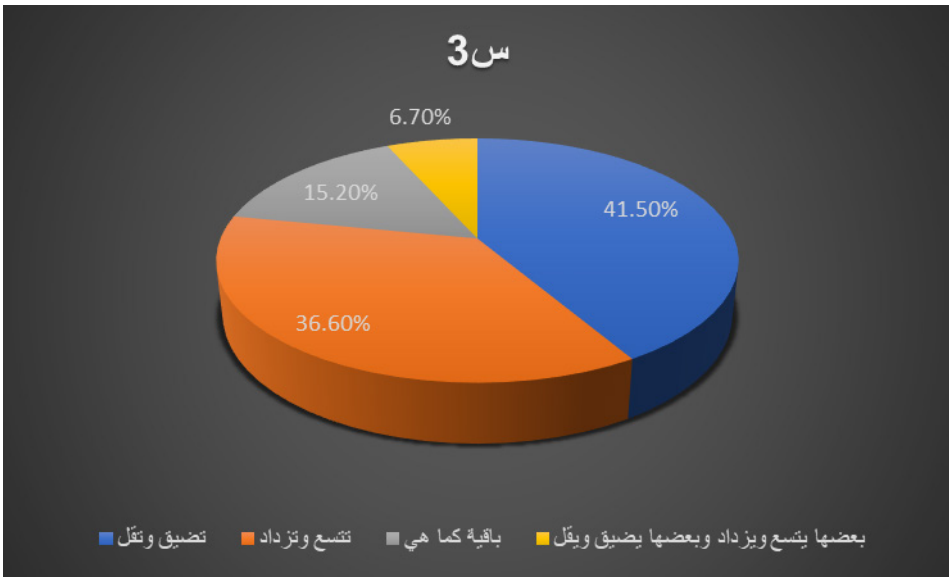

شكل (٩)

ويمكن أن يعزى سبب اختيار أكثر المستطلعين لتراجع القاعدة الجماهيرية للأحزاب الدينية إلى تراجع أداء هذه الاحزاب وعدم التزامها بوعودها لجماهيرها وعملها على تحقيق وتقديم مصالحها الشخصية والحزبية على المصلحة العامة، فضلاً عن السلوكات غير المحسوبة واللامسوؤلية التي تصدر عن بعض عناصر وقيادات بعض هذه الاحزاب، وكذلك ارتفاع نسب الفساد في مؤسسات الدولة، وانتشار السلاح المنفلت مع ارتفاع نسب الجريمة في المجتمع وتراجع المستوى الاقتصادي كلها تعد مؤشرات سلبية تجاه الاحزاب الاسلامية لكون الحكومات تنبثق من رحم هذه الاحزاب مما ولد ذلك تراجعًا للقاعدة الشعبية لهذه الاحزاب، وما يحدد صور تراجع شعبيتها ما يظهره مؤشر الانتخابات الذي من خلاله يمكن تحديد القاعدة الجماهيرية للأحزاب التي كانت في بداياتها الاولى مرتفعة لكن في الدورات المتلاحقة بدأت هذه النسب بالانخفاض.

وللتعرف إلى الاسباب التي دعت المواطنين للإشارة إلى ان القاعدة الجماهيرية سوف تبدأ بالانخفاض طرحنا سؤالاً بهذا الخصوص، وكانت اجابات المشاركين على النحو الآتي:

- استغلال مصالح الدولة لأجل مصلحتهم وهذا ما بات مكشوفا للشعب العراقي.
- سلوكهم العدواني المدعوم بالقوة والسلاح تجاه معارضيهم.
- الولاءات الخارجية والتي تملي عليهم ما يفعلون وان كان بالضد من مصلحة البلد.
- الهجمة الإعلامية والقوة الناعمة الموجهة ضدهم والتي خلقت رأيًا عامًا مضادًا ومناهضًا لهم.
- الفساد الكبير المستشري بين أفراد هذا الاحزاب وسرقتهم للمال العام.
- الوعود غير الصادقة التي تطلقها هذه الاحزاب.
- تراجعها عن مبادئها وقيمها التي تشكلت من أجلها.

رابعًا: بهدف الكشف عن مدى تعارض مشروع قيام الدولة العراقية مع مشروعات التيارات الدينية وجهنا سؤالاً يتضمن ذلك، وقد اشارت النتيجة بشكلها العام إلى قناعة المواطن بوجود تعارض بين مشاريع الاحزاب والتيارات الدينية ومشروع قيام دولة متكاملة الاركان، وهذا ما اشارت الية قرابة (٧٧٪) من العينة المشاركة بالدراسة الاستطلاعية، إذ اشار إلى تعارضها المطلق قرابة (٤١٪) من المشاركين، بينما اشار إلى تعارضها النسبي قرابة(٣٦٪) من المشاركين، كما موضح في الجدول في أدناه.

جدول (١٠)

ت	الاجابة	التكرار	النسبة
١	يتعارض بشكل كبير	٢٠٠	٪٤١
٢	يتعارض بشكل نسبي	١٧٩	٪٣٦
٣	لا يتعارض اطلاقا	٨٦	٪١٧,٥
٤	ليس لدي معرفة	٢٧	٪٥,٥
٥	المجموع	٤٩٢	٪١٠٠

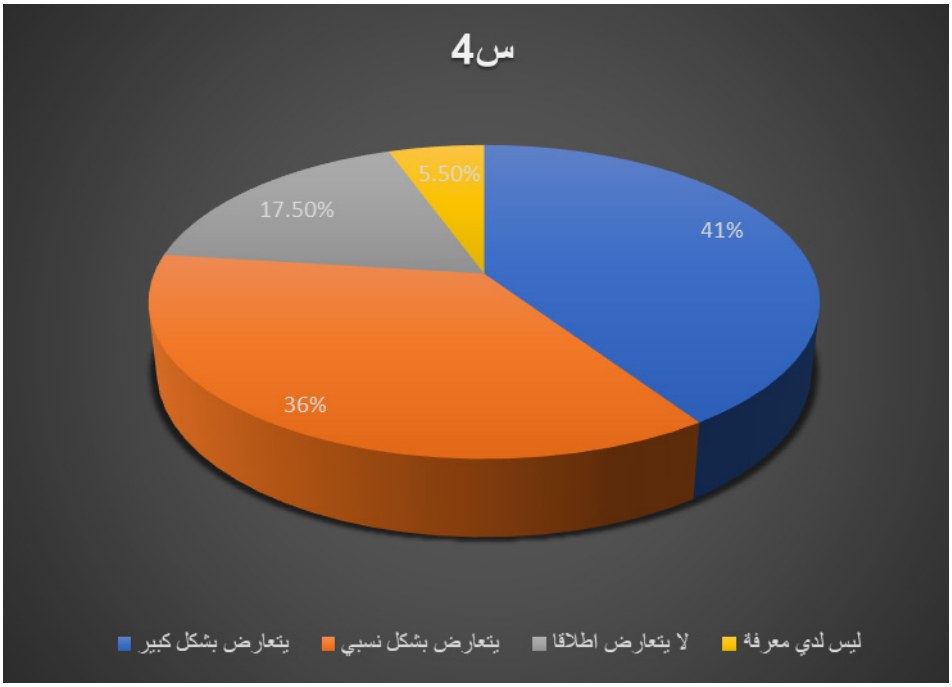

شكل (١٠)

لعل السبب في اختيار اكثر المستطلعين لرأي (يتعارض بشكل كبير مشروع قيام الدولة مع مشروعات التيارات الدينية) بسبب اطروحات بعض الاحزاب الدينية وايديولوجياتها المتطرفة التي تضعف مؤسسات الدولة وتجعلها أداة لتحقيق أهداف الحزب، فضلاً عن قيام بعض التيارات والاحزاب الدينية باستخدام المعتقدات الدينية كوسيلة لتحقيق اهداف سياسية وتحويلها للدين من قوة توحيد إلى أداة للانقسام مما قد يؤدي إلى تآكل الثقة بمؤسسات الدولة، لكن الدولة العراقية في وضعها الحالي قد تمتلك مساحات كبيرة للتقارب مع الدولة المدنية لما تحويه العملية السياسية من عناصر مهمة تقوم عليها الدولة المدنية كالتعددية الحزبية والشرعية السياسية المتمثلة بالانتخابات والتداول السلمي للسلطة واشراك جميع القوى السياسية في إدارة البلد، لكن ما يعارض بعض توجهات الدولة المدنية من خلال وقوف القوى الدينية بوجه بعض القوانين والقرارات التي قد تمس جوهر العقيدة أو قرارات سيادية تمس سيادة البلد، وكذلك تقف بالضد من فكرة فصل الدين عن الدولة إذ ترى بضرورة التداخل الديني والسياسي ويصبح الدين موجهاً للسياسات والقوانين، فضلاً عن سعيها إلى فرض رؤية دينية قد تقصي الآخر، لاسيما وان الدولة المدنية تدعو إلى الافراط في ممارسة الحريات التي قد يكون بعضها يدعو إلى التهتك والتفسخ القيمي الذي يتعارض مع قيم المجتمع وعاداته كالحريات الشخصية في اللباس والسلوكات في الحياة الاجتماعية وغيرها التي قد تحمل في بعض جوانبها تعارض مع روح الشريعة الاسلامية.

خامسًا: للتعرف إلى طبيعة العلاقة بين النظام السياسي الجديد في العراق بوجود التيارات والاحزاب السياسة الاسلامية ومدى اسهام العملية السياسية الجارية منذ العام ٢٠٠٣ بتأسيس هذا الكم الكبير من الاحزاب والتيارات وتوالدها المستمر في العراق، وجهنا سؤالاً بهذا الخصوص، وكانت الإجابات تشير صراحة إلى

العلاقة الوطيدة والاسهام الكبير للنظام الحالي والعملية السياسية الجارية بنشأة الاحزاب والتيارات ذات الصبغة الدينية والاسلامية وتوسعها، إذ افرزت النتائج إلى ان قرابة (٨٠٪) من المشاركين اشار إلى تلك العلاقة ولذلك الاسهام، كما موضح في الجدول الآتي:

جدول (١١)

ت	الاجابة	التكرار	النسبة
١	نعم وبشكل كبير	١٩٩	٪٤٠,٤
٢	نعم الى حد ما	١٩٨	٪٤٠
٣	لم يسهم اطلاقا	٦٤	٪١٣
٤	ربما أسهم	١٩	٪٣,٩
٥	لا اعلم	١٢	٪٢,٤
٦	المجموع	٤٩٢	٪١٠٠

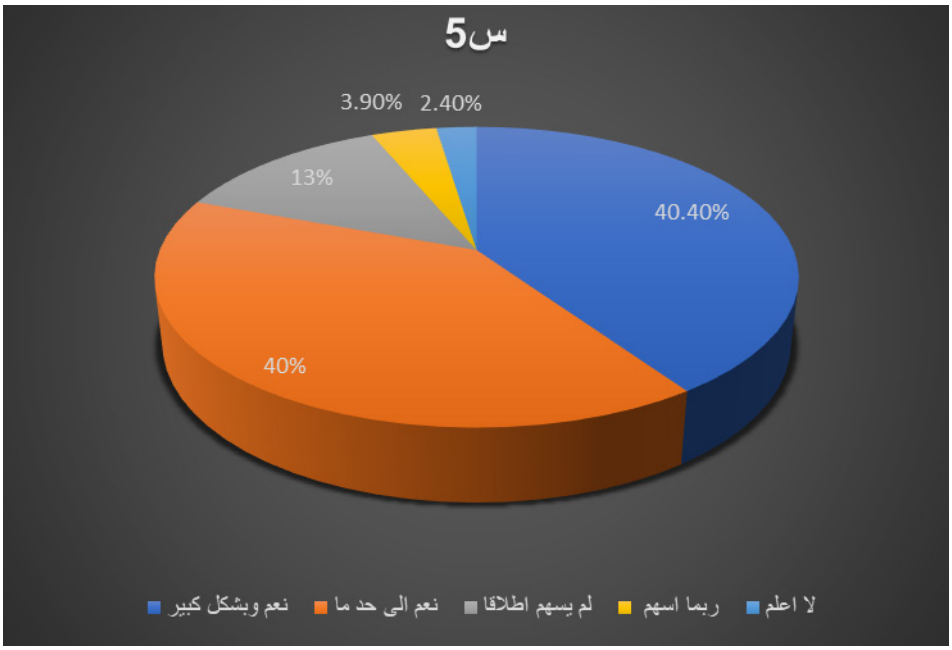

شكل (١١)

ويمكن النظر إلى اسباب تلك الاجابات وتأثير هذه الظاهرة إذ كان المجتمع العراقي لعقود من الزمن يعيش تحت جبروت حكم الحزب الواحد وطغيانه الذي يلغي التعددية الحزبية ويقمع الاصوات المطالبة بالحرية والتطلع لبناء مستقبل سياسي افضل لاسيّما ذات التوجهات الدينية، فالتغيير الذي حدث بعد ٢٠٠٣ فتح الباب على مصراعيه امام القوى والتيارات والاحزاب الاسلامية السياسية بتشكيل احزاب سياسية عدة بعد ان كانت بعضها تعيش مرحلة الظلم والتهميش وحملات الاعتقالات، وهذه القوى الدينية لم تكن طارئة على المجتمع العراقي فاغلبها تمتلك ارثاً ورصيداً اجتماعياً وتحظى بمقبولية من قبل مؤيديها وانخرطت في العمل السياسي لتلبية طموح مؤيديها ولتفعيل دورها في قيادة المرحلة السياسية التي يمر بها المجتمع العراقي، فضلاً عن ان الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ كفل لهذه القوى ان تمارس دورها في اطار الدولة وعن طريق صناديق الانتخابات للاشتراك في إدارة العملية السياسية، لكن الافراط في تنامي بعض هذه القوى وتشكيل قوتها وممارسة سلطتها خارج سلطة الدولة قد يشكل خطراً يهدد بناء الدولة ويضعف قوتها كما يرى ذلك المواطن العراقي من خلال تجربته التي تجاوزت العقدين.

سادسًا: لتعرف امكانية التيارات الدينية والاحزاب السياسية الاسلامية أن تقدم مشتركًا يخدم العراق وجهنا سؤالاً بهذا الصدد، واشارت النتائج بشكل اجمالي إلى ان الأحزاب والتيارات الدينية لا تتمكن من أن تقدم مشتركًا يخدم العراق، وكانت تلك الاشارة بحدود(٦٠٪) من اجمالي اجابات المشتركين في الاستطلاع، إذ اشار إلى إنها (لا تتمكن بسبب انعدام الثقة بين أطرافها) قرابة(٣٥٪) من المشتركين، بينما اشار إلى (لا تتمكن بسبب فقدانها صنع القرار وحرية العمل) قرابة(٢٥٪) من المشتركين، في حين اتت بقية البدائل الأخرى بنسب أقل من ذلك، الجدول في أدناه يوضح ذلك:

جدول (١٢)

ت	الاجابة	التكرار	النسبة
١	لا تتمكن بسبب انعدام الثقة	١٩٨	٪٣٥,٤٢
٢	لا تتمكن بسبب فقدانها صنع القرار وحرية العمل	١٣٩	٪٢٤,٨٧
٣	نعم تستطيع بسبب ما تمتلك من اخلاقيات للعمل السياسي والوطني	١٢٨	٪٢٢,٩
٤	غير ذلك	٦٥	٪١١,٦٢
٥	ربما تتمكن لو اتيحت الفرصة لذلك	٢٩	٪٥,١٩
٦	المجموع	٥٥٩	٪١٠٠

✓ للمستطلع الحرية في اختيار أكثر من بديل عند الاجابة.

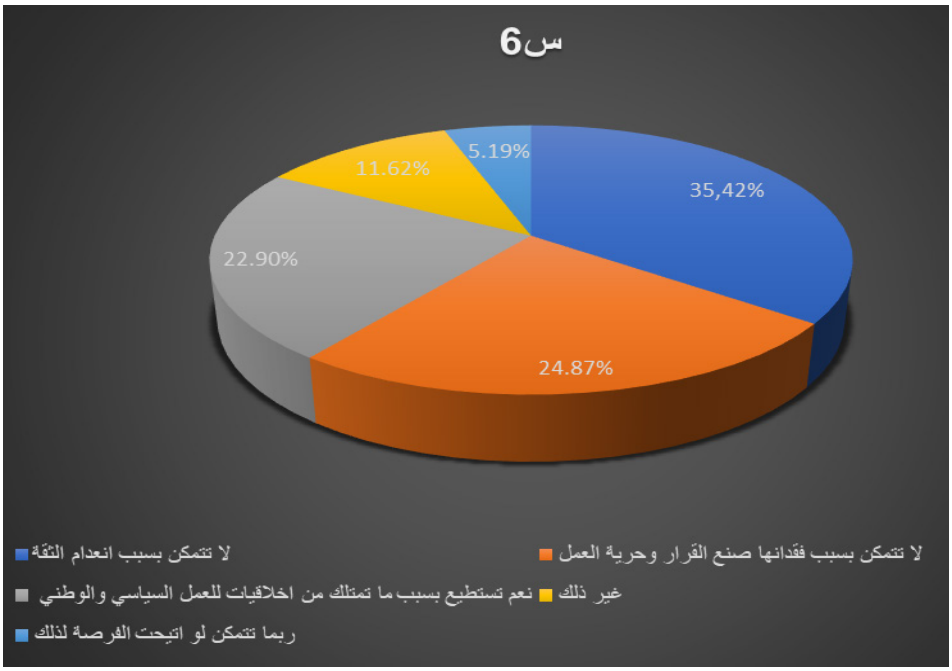

شكل (١٢)

استناداً لما ورد اعلاه تصبح نسبتها قرابة (٦٠,٢٩٪) بمعنى ان أكثر من نصف العينة قد أكدوا عدم قدرتها على تقديم مشتركاً يخدم العراق.

ولعل سبب اختيارهم لذلك يرجع لجملة من الاسباب اهمها، بسبب ارتباط بعضها بأجندات خارجية وأنها تعمل جاهدة في سبيل ارضاء بعض الدول الاقليمية على حساب المصلحة العراقية لاسيما وان بعض هذه القوى تجد مصلحتها وديمومة بقائها قائم على الفوضى السياسية في الداخل وعلى اثارة النعرات الطائفية وتمدد قوى الارهاب.

وكذلك بعضها تعمل على الوقوف بالضد أو وضع العراقيل امام كل قرار يخدم المجتمع أو تشوهه وتسوّقه بمساعدة بعض القنوات الاعلامية على انه قرار طائفي، فضلاً عن انعدام الثقة بين معظم هذه القوى مما جعل البعض منها يعمل بكل ما يملك في سبيل افشال بعض المشاريع الحيوية المهمة التي تخدم المجتمع العراقي كي لا تحسب كمشاريع نجاح لقوى دينية سياسية أخرى تختلف معها في التوجه والأهداف وان كانت من الطائفة نفسها.

في حين أكد بعض المشاركين انها تستطيع بسبب ما تمتلكه من اخلاقيات العمل السياسي وبنسبة مئوية بلغت(٢٢,٩٪) وهذا مؤشر مهم يؤكد وجود قوى دينية لديها الرغبة والجدية في العمل لتقديم مشروع يخدم العراق ويحفظ سيادته لكن لما ورد من الاسباب اعلاه وغيرها دورٌ كبيرٌ في إعاقة عمل هذه القوى.

سابعًا: لمعرفة إذ ما كان للتيارات الدينية والاحزاب الاسلامية تأثيرًا مباشرًا في العراق على إقرار بعض التشريعات والقوانين وجهنا سؤالاً حول ذلك وبعد النظر في الاجابات تبين ان المواطنين يرون ان للتيارات الدينية والاحزاب الاسلامية دورًا مهمًا وتأثيرًا مباشرًا في اقرار التشريعات والقوانين، وكانت الاجابات التي اشارت لذلك قرابة (٨٨٪) من المشاركين، كما موضح في الجدول الآتي:

جدول (١٣)

ت	الاجابة	التكرار	النسبة
١	نعم إلى حد ما	٢٣١	٪٤٧
٢	نعم وبشكل كبير	١٩٩	٪٤٠,٥
٣	لا يوجد تأثير مطلقا	٤١	٪٨,٣
٤	ربما يوجد تأثير	١٤	٪٢,٨
٥	لا اعلم	٧	٪١,٤
٦	المجموع	٤٩٢	٪١٠٠

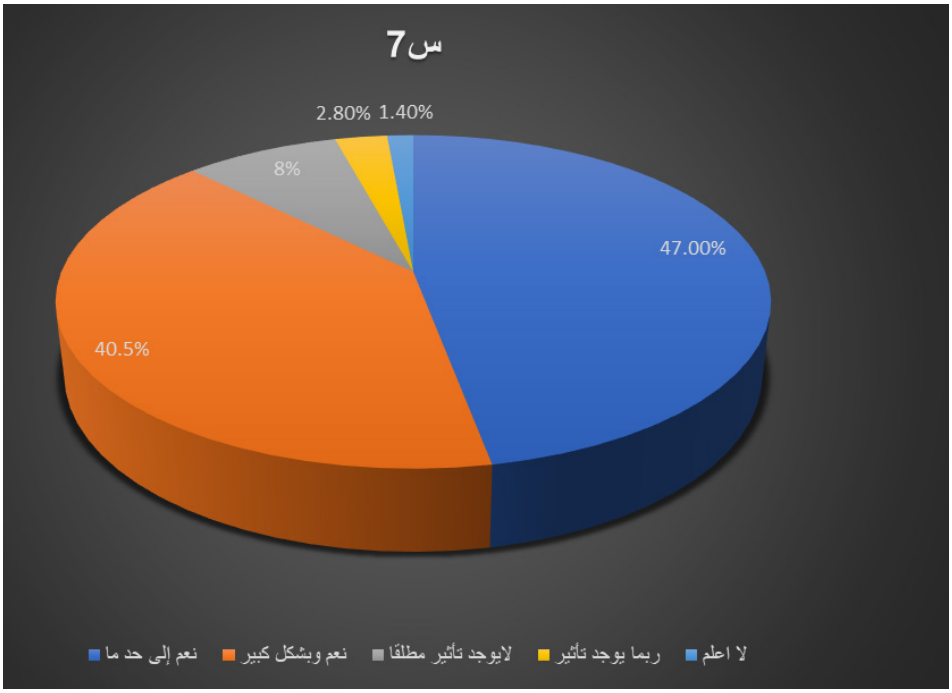

شكل (١٣)

بناءً على ماورد اعلاه من نسب والتي بمجموعها تبلغ (٨٨٪) يتشكل انطباعًا يؤكد ان اغلب المبحوثين يرون إن هذه التيارات والاحزاب الاسلامية لها تأثيرًا على اقرار بعض التشريعات والقوانين كون تلك التيارات والاحزاب تشكل الثقل والكتل الأكبر في العمل النيابي، كما انها تمتلك الثقل الجماهيري الداعم.

ما فيما يخص معرفة نوع التأثير وجهنا سؤالاً فرعيًا في حالة إذا كانت الاجابة بـ (بوجود تأثير) ما نوع ذلك التأثير جاءت الاجابة بـ(سلبي يعرقل بناء الدولة والنسيج الاجتماعي) بنسبة مئوية بلغت (٥٦,٣٪)، والجدول في أدناه يوضح ذلك:

جدول (١٤)

ت	الاجابة	التكرار	النسبة
١	سلبي يعرقل بناء الدولة والنسيج الاجتماعي	٢٧٧	٥٦,٣٪
٢	إيجابي يدعم بناء الدولة والنسيج الاجتماعي	١٥٠	٣٠,٥٪
٣	بعض التأثيرات إيجابية وبعضها سلبية	٦٥	١٣,٢٪
٤	المجموع	٤٩٢	١٠٠٪

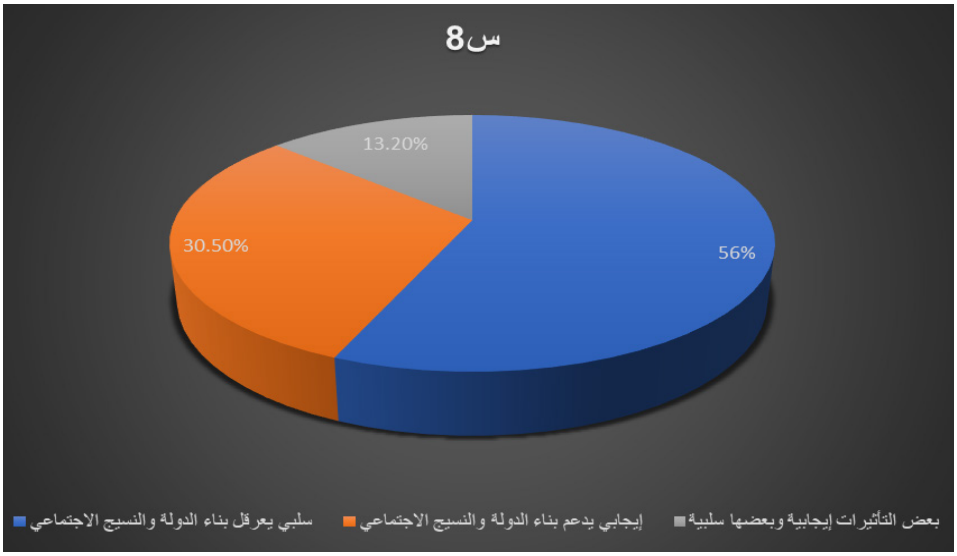

شكل (١٤)

ولعل سبب ذلك يعود إلى تدخلها ومطالبتها لتحقيق مطالب طائفتها أو مكوناتها التي صدرت نفسها بعدّها المدافع والمحامي عن حقوق هذه المكونات او المذاهب ولم تقدم نفسها بعدّها ممثلة عن جميع أفراد المجتمع وتدافع عن حقوق الشعب العراقي والحفاظ على سيادة ووحدة اراضيه.

وهنا تعكس الاجابات وجهات نظر المستطلعين الذين يمثلون تيارات وتوجهات مختلفة وكل منهم ينظر بمنظاره الايديولوجي الفكري والثقافي إزاء هذه التأثيرات، اما الذين يرون هذا التأثير ايجابي ويحافظ على بناء الدولة بلغت نسبتهم (٣٠,٥٪)، وعندما نحاكم هذه النسب بتجرد وحيادية تامة نجد أن قضية هذه التأثيرات نسبية فبعض القوانين يكون تأثير القوى الدينية في اقرارها ايجابي ويحافظ على وحدة المجتمع وبعضها يكون تأثيرها سلبي عندما تكون هذه القوانين هدفها الحفاظ على امتيازات طائفية أو حزبية أو فردية على حساب مصلحة البلد.

ثامنًا: لمعرفة كيف ينظر الشارع للخطاب العام للتيارات الدينية والاحزاب الاسلامية في العراق وجهنا سؤالاً بهذا الخصوص، وبعد تحليل الاجابات تبين ان اعلى البدائل (خطاب طائفي متشدد) بنسبة مئوية بلغت (٤٦,٧٦٪)، وتلاه(خطاب في مصلحة الدين والمذهب) بنسبة مئوية بلغت(١٦,٦٧٪)، اما البدائل الأخرى فكانت بنسب اقل، الجدول في أدناه يوضح ذلك:

جدول (١٥)

ت	الاجابة	التكرار	النسبة
١	خطاب طائفي متشدد	٢٥٢	٪٤٦,٦٧
٢	خطاب في مصلحة الدين والمذهب	٩٠	٪١٦,٦٧
٣	خطاب لبناء هوية وطنية مشتركة	٧٨	٪١٤,٤٤
٤	غير ذلك	٦٧	٪١٢,٤١
٥	خطاب معتدل ومتوازن	٥٣	٪٩,٨١
٦	المجموع	٥٤٠	٪١٠٠

✓ ملحوظة: للمستطلع الحرية في اختيار أكثر من بديل.

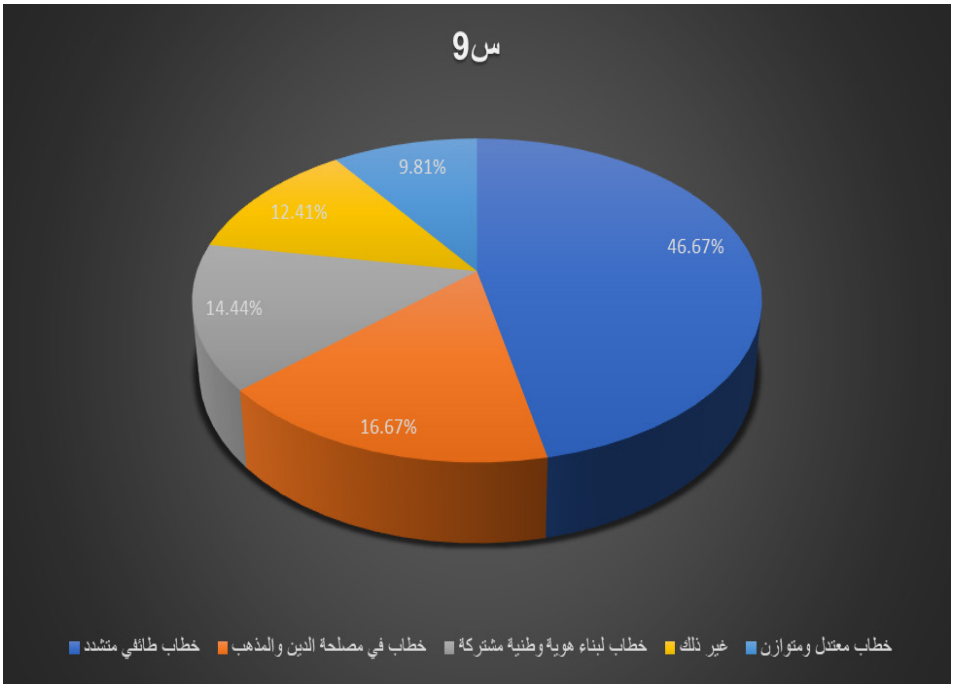

شكل (١٥)

تأسيسًا على ماورد في الجدول اعلاه من نسب مئوية أكد فيها أكثر المستطلعين وبنسبة (٤٦,٦٧٪) على أن خطاب التيارات الدينية والاحزاب الاسلامية خطاب طائفي متشدد، ولعل سبب اختيارهم لذلك ما كان سائداً وواضحاً في السنوات التي تلت ٢٠٠٣ بعد التغيير السياسي، إذ عملت بعض التيارات الدينية على ترجمة كل قرارات الدولة وخطط اجهزتها الامنية على انها تستهدف مكونًا معينًا، واخذت تسوّق نفسها على انها القوى المدافعة عن أرواح وحقوق هذا المكون، فضلاً عن وجود قوى تعتاش على الخطاب الطائفي وان وجودها قائم على استمرارية هذا الخطاب، الذي عمق من الخلاف وزيادة العداوات داخل المجتمع، وكذلك ارتباط هذا الخطاب بدول اقليمية خارجية هدفها افشال التجربة الديمقراطية في العراق، فقدمت الدعم المالي والسياسي والاعلامي الكبير لاستمرارية الاقتتال الطائفي في العراق ودعمها لقوى سياسية متطرفة لدعم التطرف والإرهاب، وفي الوقت نفسه أكد المستطلعون بوجود تيارات دينية كان خطابها معتدل يدعم بناء هوية وطنية مشتركة وكانت النسب موزعة على بدائل السؤال الأخرى بنسب متفاوتة.

ولو نمعن النظر في جهود هذه القوى المعتدلة نجد إنها استطاعت أن تحد من الخطاب الطائفي من خلال مجموعة من الممارسات والقرارات التي قدمت تطمينات لمكونات المجتمع العراقي بهدف الحفاظ على وحدة البلد وتجفيف بؤر الإرهاب كمبادرات المصالحة الوطنية، وتشكيل قوى من هذه المكونات بقصد الدفاع عن نفسها من قوى الإرهاب، وفتوى الجهاد المقدس لحماية مكونات المجتمع العراقي من خطر الجماعات الإرهابية وغيرها من المبادرات التي تعكس رغبة القوى الدينية المعتدلة في الحد من الخطاب الطائفي المتشدد والقضاء عليه.

تاسعًا: لمعرفة مدى وجود قوى وتيارات دينية منحرفة على الساحة العراقية الجماهيرية او السياسية وجهنا سؤالاً بهذا الشأن، وقد اشارت آراء المواطنين إلى وجود تيارات وقوى دينية منحرفة، ومثلت تلك الاشارات نسبة (٨٥٪) تقريبًا من اجابات العينة المشاركة في الاستطلاع، اما بقية البدائل اتت تباعًا بنسب اقل كما موضح في الجدول الآتي:

جدول (١٦)

ت	الاجابة	التكرار	النسبة
١	نعم بشكل واسع	٢٢٠	٤٤,٧٪
٢	نعم بشكل محدود	٢٠١	٤٠,٩٪
٣	لم ألحظ ذلك	٤٤	٨,٩٪
٤	ربما تكون موجودة	٢٣	٤,٧٪
٥	لا اعلم	٤	٠,٨٪
٦	المجموع	٤٩٢	١٠٠٪

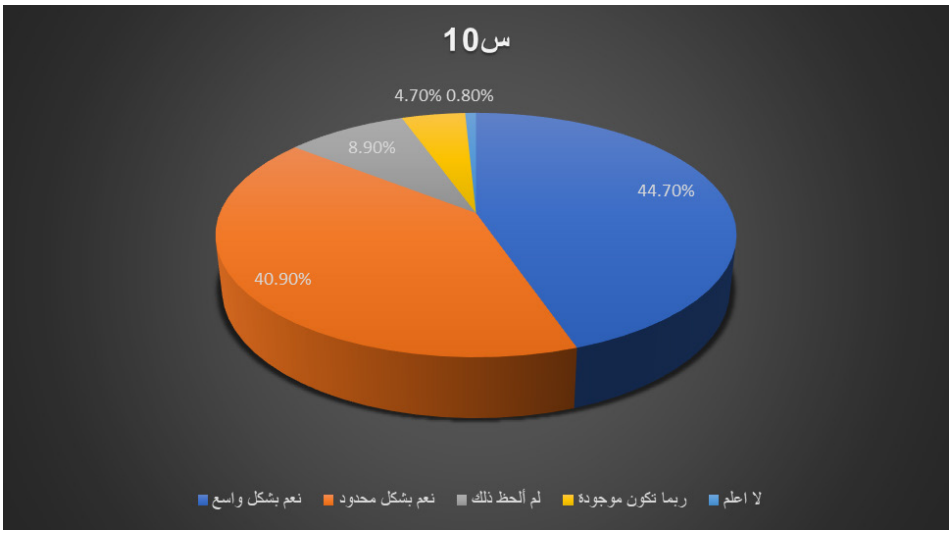

شكل (١٦)

يمكن أن يعزى السبب في تأكيد أكثر المستطلعين بنسبة (٤٤,٧٪) على وجود تنامي الجماعات والتيارات الدينية المنحرفة في العراق لوجود مجموعة من الاسباب والعوامل التي هيأت الارضية لتنامي هذه الجماعات ومنها السياسات الخاطئة للاحتلال الامريكي في العراق التي شجعت على اشاعة الطائفية، ودعمهم للجماعات الإرهابية وهذا ما أكده بعض الساسة الامريكان، وكذلك اشاعة الفكر الطائفي واستغلال الدين لتبرير العنف والقتل على الهوية، فضلاً عن انتشار الفقر والبطالة وتدني مستوى التعليم الذي يشجع الانتماء إلى هذه الحركات المنحرفة، ودور الاعلام والدعاية الاعلامية المضادة في استغلال الشعور بالظلم والتهميش ونشر الايديولوجيا المتطرفة بين الفئات الهشة فكريًا وثقافيًا مما ساعد على تنامي هذه الجماعات المنحرفة تحت مسميات مختلفة في معظم المكونات والطوائف العراقية.

في حين يرى بعض المستطلعين بنسبة (٤٠,٩٪) انها موجودة ولكن بشكل محدود ايمانًا منهم بطبيعة المجتمع العراقي الذي يمتلك ارثًا حضاريًا وثقافيًا ويمتلك ثوابت دينية وقيمية وعادات وتقاليد تنبذ الافكار المنحرفة التي تحط من القيم الاجتماعية الخاصة بالمجتمع، فضلاً عن طبيعة المجتمع العشائرية التي تمتلك مجموعة من الضوابط غير الرسمية التي تفرض مجموعة من العقوبات التي تحد من السلوكات المنحرفة التي تهدد القيم الاجتماعية، وكذلك مستوى الوعي الذي يمتلكه الفرد العراقي لما توفره من حصانة تحد من تأييده وانتمائه لهذه الجماعات المنحرفة.

عاشرًا: للوقوف على تقييم الجمهور العراقي والرأي العام لتجربة الاحزاب السياسية الاسلامية خلال العقدين الماضيين وجهنا سؤالاً بهذا الصدد وكانت الاجابات تشير إلى أن أكثر من نصف العينة وبنسبة مئوية بلغت (٥٦,٥٪) كان تقييمهم سلبيًا كونها أضرت بالعمل السياسي بصبغته الدينية، وتلي ذلك ممن كان

تقييمهم ايجابيًا كونها دعمت العمل السياسي بصبغته الدينية بنسبة مئوية بلغت (٣٢,١٪)، اما بقية الاجابات اتت بنسب اقل من ذلك، كما موضح في الجدول في أدناه:

جدول (١٧)

ت	الاجابة	التكرار	النسبة
١	تقييم سلبي كونها أضرت بالعمل السياسي بصبغته الدينية	٢٧٨	٥٦,٥٪
٢	تقييم إيجابي كونها دعمت العمل السياسي بصبغته الدينية	١٥٨	٣٢,١٪
٣	آراء المجتمع متباينة بين الايجاب والسلب	٤٩	١٠٪
٤	غير ذلك	٧	١,٤٪
٥	المجموع	٤٩٢	١٠٠٪

شكل (١٧)

ولعل سبب تقييم المستطلعين بنسبة (٥٦,٥٪) بأنها سلبية كونها اضرت بالعمل السياسي بصبغته الدينية يرجع ذلك لتصدي القوى الدينية لقيادة العملية السياسية وما رافق العملية السياسية من تحديات وتهديدات امنية بعد ٢٠٠٣ اظهر ضعف الامكانات امام ضخامة حجم التهديدات فضلاً عن إدارة بعض الملفات الاقتصادية بصورة "تخادمية نفعية" بين بعض القوى والتيارات الدينية وعمل البعض على تقديم مصلحته الشخصية والحزبية على المصلحة العامة وتحويل بعض المؤسسات الحكومية كمشاريع ريعية لتمويل بعض هذه التيارات والاحـزاب الدينية مما ولد انطباعًا لدى الجمهور خلق صورة سلبية للعمل السياسي بغطائه الديني.

في حين اختار بنسبة (٣٢,١٪) التقييم الايجابي ولعل مرد ذلك إلى موازنتهم بين حجم التحديات التي رافقت تشكيل الحكومة واختلاف التوجهات والـولاءات في الداخل العراقي للجوار الاقليمي ورغم كل هذه التحديات استطاعت هذه القوى الدينية أن تقود الدولة بشكل ضمن للجميع المشاركة في إدارة الحكم بصورة توافقية على الرغم من الفوز الكبير الذي تحققه بعض هذه القوى والذي يتيح لها وفق القانون الانتخابي تشكيل الحكومة وقيادة الدولة، لكن بعض الأطراف آثرت على نفسها وسمحت في قيادة الدولة بصورة تشاركية على الرغم من وجود بعض الاخفاقات في إدارة البلاد لكنها استطاعت أن تخلق انطباعاً مهما ضد الاقصاء والتهميش الذي عاشته البلاد تحت سيطرة الحكومات التي تعاقبت على حكم البلاد قبل ٢٠٠٣، فضلاً عن دور بعض القوى الدينية في الحفاظ على وحدة العراق ووقوفها ضد كل السياسات والمخططات التي تهدف الى تقسيم العراق والنيل من وحدته.

الحادي عشر: لتعرف اسهامات التيارات الاسلامية السياسية في مسار الديمقراطية لعراق ما بعد ٢٠٠٣ وجهنا سؤالاً بهذا الصدد وكانت اعلى الاجابات وبنسبة مئوية بلغت (٦٠,٨٪) بأن اسهاماتها سلبية، وتلاها اسهاماتها ايجابية وبنسبة مئوية بلغت (٢٤,٧٪)، كما موضح في الجدول في أدناه:

جدول (١٨)

ت	الاجابة	التكرار	النسبة
١	اسهام سلبي	٢٩٩	٦٠,٨٪
٢	اسهام ايجابي	١٤١	٢٤,٧٪
٣	اسهام نسبي بين الايجاب والسلب	٣٧	٧,٥٪
٤	لا يوجد اسهام اصلا	١٥	٣٪
٥	المجموع	٤٩٢	١٠٠٪

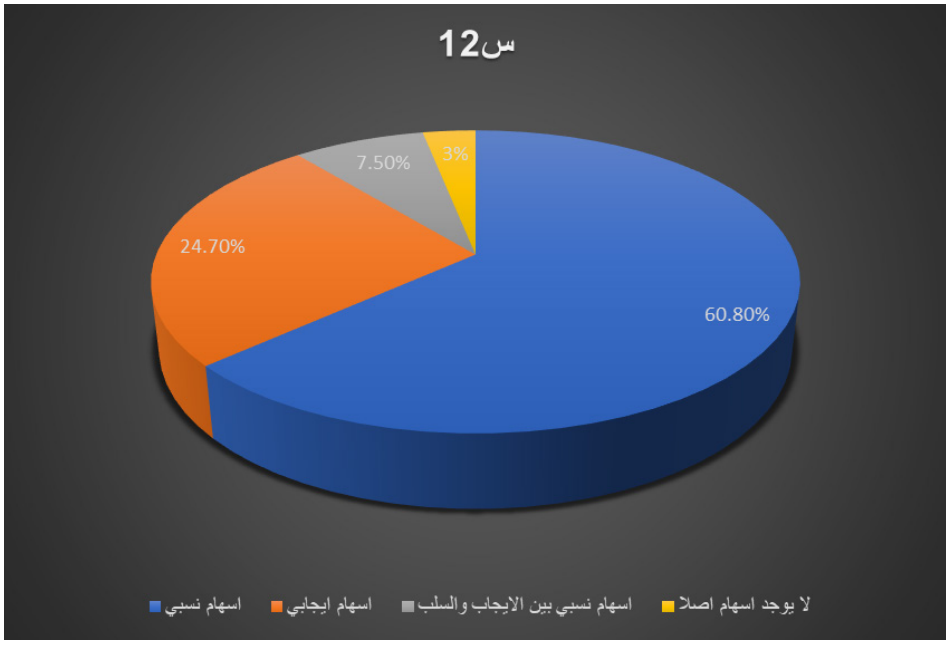

شكل(١٨)

أكد أكثر من نصف العينة وبنسبة (٦٠,٨٪) على ان اسهامات التيارات والاحزاب الدينية في مسار بناء الديمقراطية كانت سلبية ولعل ذلك يرجع لأسباب عدة منها المحاصصة الطائفية والإثنية في إدارة الحكم وما ولدته من اصطفافات واستقطابات سياسية قائمة على اساس الطائفة والقومية مما ولد انقساماً سياسيا في إدارة البلاد وانسحب ذلك إلى الجماهير التي أُدلجت ووجُهت إلى صناديق الانتخابات لاختيار المرشحين على اساس الطائفة والقومية بدلاً من الاختيار على اساس الكفاءة والانجاز وما يمتلكه المرشح من خبرات وامكانات مهمة تسهم في قيادة البلاد بشكل افضل.

وكذلك الضغوطات الاقليمية والدولية التي فرضت واقعًا سياسيًا مقسمًا بصورة طائفية وإثنية من خلال ولاءات بعض الاحزاب لهذه الدول، فضلاً عن حالات الافراط في تقديم التنازلات من الكتل الفائزة في الانتخابات في سبيل ارضاء الآخرين وابتكار وزارات ومراكز سياسية لإرضاء بعض الكتل السياسية، وفي الوقت نفسه تفرد بعض الاحزاب الاسلامية في استخدام الديمقراطية كأداة للوصول الى السلطة دون الالتزام بالممارسات الديمقراطية كالشفافية والمساءلة، وفي الوقت نفسه استشراء الفساد في مؤسسات الدولة وما رافق هذه العملية من اضعاف لدور مؤسسات الدولة وتراجع ادائها وكذلك التفسير الايديولوجي للديمقراطية، إذ ترى بعض الاحزاب الاسلامية انها تتعارض مع بعض المبادئ الدينية وتتعامل معها بشكل انتقائي.

في حين يرى بعض المستطلعين وبنسبة (٢٤,٧٪) بان الاحزاب الاسلامية استطاعت أن تقدم اسهامات ايجابية في مسار العملية الديمقراطية ولعل سبب ذلك الحرية التي اتاحتها هذه القوى للمنظمات المجتمعية والمؤسسات الرقابية وحرية الصحافة والاعلام واستقلال القضاء في ممارسة دورها الرقابي في النقد والتقويم لاداء الحكومة وللقوى السياسية التي تدير الحكم بعد أن كانت سياسة

تكميم الافواه هي السائدة تحت حكم شمولي استبدادي، وكذلك التعددية الحزبية بعد أن كانت مقتصرة على الحزب الواحد، فضلاً عن عدم تهميش واقصاء الآخرين في إدارة الحكم، وكذلك تداول السلطة وانتقالها بصورة سلمية بعيداً عن الانقلابات والمؤامرات العسكرية التي مرت بها البلاد من قبل الحكومات المتعاقبة التي حكمت قبل سنة ٢٠٠٣.

الثاني عشر: للوقوف على نظرة المواطنين تجاه مستقبل العملية السياسية العراقية في ظل تنامي دور الاحزاب السياسية الاسلامية ونشاطها طرحنا سؤالاً بهذا الخصوص واشارت الاجابات وبنسبة (٤٧٪) تقريبًا إلى ان مستقبل العملية السياسية في العراق هو مستقبل مأساوي يشهد تراجعًا واضحًا، كما موضح في الجدول في أدناه:

جدول (١٩)

ت	الاجابة	التكرار	النسبة
١	مستقبل مأساوي(متراجع)	٢٣٠	٪٤٦,٧
٢	مستقبل إيجابي(متنامي)	١٤٣	٪٢٩,١
٣	مستقبل طبيعي(تقليدي)	٦١	٪١٢,٤
٤	مستقبل مجهول الملامح(غامض)	٥٦	٪١١,٤
٥	لا اعرف	٢	٪٠,٤
٦	المجموع	٤٩٢	٪١٠٠

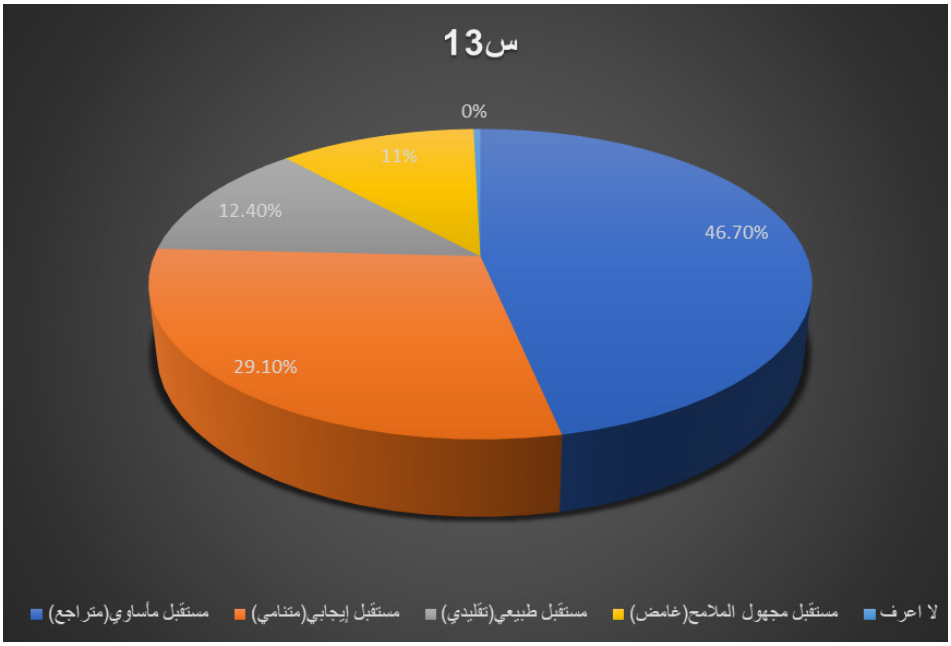

شكل (١٩)

وإشارة المشاركين إلى أن المستقبل مأساوي قد ترجع إلى المحاصصة الطائفية في إدارة البلاد وما تفرزه من اثار سلبية تضعف الوحدة الوطنية وتزيد الاحتقان الطائفي والتخندق المذهبي وتسهم في تنامي شبكات الفساد والمحسوبية التي تعاملت بطريقة نفعية في إدارة مؤسسات الدولة وتحويلها إلى منافذ ريعية لتمويل بعض هذه الاحزاب التي تضعف قوة الدولة وتعرقل عمليات التنمية والكفاءة الانتاجية التي بدورها تؤدي إلى تراجع الثقة بالمؤسسات الحكومية.

بينما أكد بعض المستطلعين وبنسبة (٢٩,١٪) بأن المستقبل ايجابي متنامٍ ولعل مرد ذلك إلى قيام بعض الاحزاب الاسلامية بكسرها للقيود الطائفية والتخندقات المذهبية وإقامة تحالفات سياسية عابرة للطائفية في إدارة البلاد، وكذلك الطريقة الايجابية التي بدأت تتعاطى معها بعض الكتل السياسية في

كشف حالات الفساد ومحاسبة المتورطين واحالتهم الى القضاء، وإتاحة المجال للمؤسسات الرقابية لممارسة دورها الرقابي للحد من عمليات الفساد ونهب المال العام.

الثالث عشر: لتعرف الرغبة والموقف من الانتماء إلى أحد التيارات الدينية والاحزاب الدينية أو مشاركة عملها السياسي وجهنا سؤالاً يتضمن ذلك، إذ أكد أكثر من نصف العينة بعدم الرغبة في الانتماء وبنسبة مئوية بلغت (٦٧,٧٪)، في حين اتت بقية الاجابات بنسب أقل من ذلك كما موضح في الجدول الآتي:

جدول (٢٠)

ت	الاجابة	التكرار	النسبة
١	لن أنتمي	٣٣٣	٦٧,٧٪
٢	حتماً أنتمي	٧٤	١٥٪
٣	ربما أنتمي	٤٤	٨,٩٪
٤	سوف أفكر	٢١	٤,٣٪
٥	لا رأي لي	٢٠	٤,١٪
٦	المجموع	٤٩٢	١٠٠٪

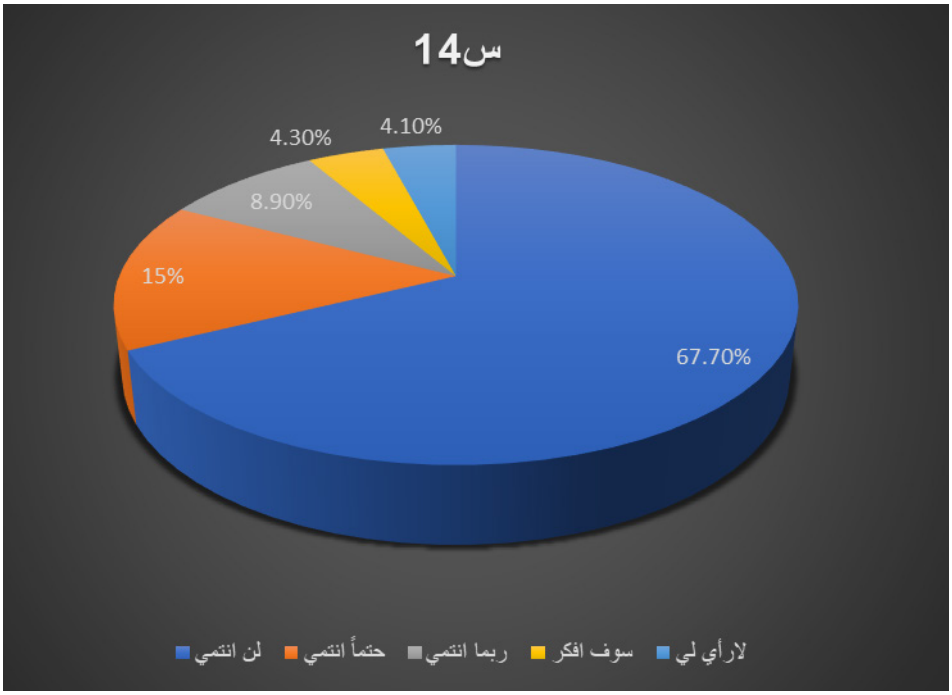

شكل (٢٠)

بناءً على ماورد من اجابات المستطلعين في الجدول اعلاه الذي أكد فيه اغلب المستطلعين وبنسبة (٦٧,٧٪) خيار لن انتمي إلى الاحزاب الاسلامية ولعل سبب ذلك عوامل عدة منها ان بعض الاحزاب التي كانت تمتلك رصيدًا رمزيًا مهمًا في نفوس الكثير من ابناء الشعب العراقي قد فقدت هذا الرصيد بسبب فشلها في إدارة بعض الملفات السياسية والإدارية مما ادى إلى تراجع شعبيتها، وكذلك حالة التمييز التي تعاملت بها بعض هذه الاحزاب مع جماهيرها، إذ انها فضلت المنتمين على غير المنتمين لها، وحالات الثراء الفاحش الذي حصل عليه البعض من قيادات هذه الاحزاب واعضائها من صفقات مشبوهة وحالات فساد على حساب فقر شرائح واسعة من المجتمع، وكذلك حالات التمييز في ادارة ملفات التعيين والحصول على وظائف في الدولة على حساب الآخرين، وعدم

انصافهم لبعض الشرائح العراقية التي قارعت النظام السابق ولها تاريخ جهادي مشرف وتعاطت مع بعضهم بتعالي وعدم اهتمام وانصاف، فضلاً عن المؤثرات المتمثلة بالإعلام وحالات التسقيط من قبل البعض التي خلقت وعياً للكثير من الشباب والمراهقين مضاداً لهذه الاحزاب.

اما لتعرف سبب اختيار المستطلعين لإجاباتهم وجهنا سؤالاً لتعرف اسباب عدم توجههم أو توجههم للانتماء لاحد الاحزاب لو اتيحت له فرصة الانتماء وكانت اجاباتهم كالآتي:

لن أنتمي مطلقا: من رأى من المستطلعين انه لن ينتمي للتيارات الدينية مطلقا لو اتيحت له فرصة عزى السبب في ذلك إلى:

- أخشى الانتماء لهذه التيارات والأحزاب.
- مستقبلهم مجهول فهم عرضة للقتل والتهديد والاعتقال.
- احافظ على استقلاليتي.
- متهمون بالفساد والقتل والجريمة والطائفية.
- لا اعرف نواياهم وبرامجهم الحقيقية.
- لا تتناسب افكارهم مع توجهاتي الفكرية.
- ولاءاتهم خارجية.

حتماً انتمي: من رأى من المستطلعين انه حتماً ينتمي لو اتيحت له فرصة وعزى اسباب ذلك إلى:

- ان الانتماء لهذه التيارات هو انتماء للتيارات الوطنية التي تخدم البلد وهو شرف لي.
- مكسب للقوة والمال والسلطة.
- للإسهام في خدمة البلد وبنائه ولاسيما في إقرار التشريعات المهمة.
- للحفاظ على الهوية الاجتماعية والدينية للبلد.

الرابع عشر: لتعرف فيما كان للتيارات الدينية والاحزاب السياسية مشروعًا واضحًا المعالم في العراق وجهنا سؤالاً بهذا الصدد، كانت اجابات المشاركين في الاستطلاع تشير إلى ان المواطنين وبنسبة (٥٥٪) تقريباً لا يرون وجود ملامح لأي مشروع للتيارات والاحزاب السياسية الدينية في العراق، والجدول في أدناه يوضح ذلك:

جدول (٢١)

ت	الاجابة	التكرار	النسبة
١	لا أرى وجود ملامح لأي مشروع	٢٦٩	٥٤,٧٪
٢	نعم اشعر بوجود مشروع ما	١٩٧	٤٠٪
٣	ربما يوجد مشروع ولكن لم الحظ ذلك	٢٦	٥,٣٪
٤	غير ذلك	٠	٠٪
٥	المجموع	٤٩٢	١٠٠٪

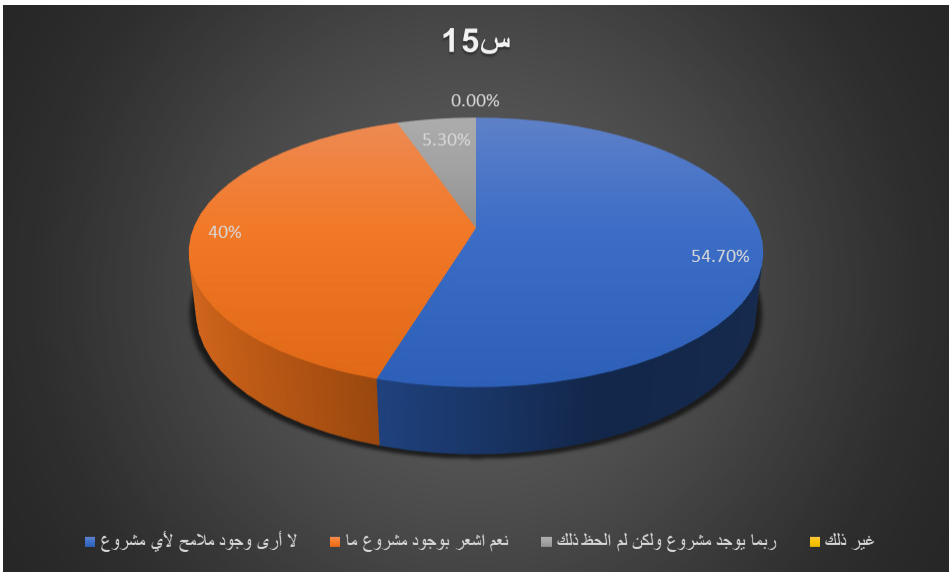

شكل (٢١)

لعل السبب في تأكيد أكثر من نصف العينة وبنسبة(٥٤,٧٪) بأنهم لا يرون وجود مشروع لهذه الأحزاب يرجع إلى السلوكات العامة لهذه الأحزاب التي تسعى جاهدة لتحقيق مصالحها الشخصية على حساب المصالح العامة، وذلك من خلال ما نلحظه في العديد من جلسات مجلس النواب، إذ نجد اكتمال النصاب عندما تكون هناك قوانين ومشاريع وامتيازات تخدم هذه الكتل أو نوابها، في حين نجد تخلف الكثير من هذه الكتل عندما يكون هناك مشاريع وطنية سيادية في اثناء التصويت على ذلك، فضلاً عن حالات الفساد والابتزاز التي تعيشها أكثر مؤسسات الدولة كانت بتواطئ أو برعاية معظم هذه الأحزاب، مع تراجع في مستوى الخدمات على جميع الاصعدة، وكذلك الضعف الواضح في بناء الخطط الاستراتيجية المستقبلية وتأسيسها لإدارة الجوانب الحياتية والتنموية لمشاريع الدولة وما يؤيد ذلك عمليات التسويف والمماطلة في اقرار الموازنات السنوية لكل سنة.

في حين أكد البعض من أفراد العينة وبنسبة (٤٠٪) بوجود مشروع واضح المعالم ولعل السبب في ذلك هو وجود بعض الاحزاب التي تعمل بجهد واضح من اجل الحفاظ على سيادة البلد وذلك من خلال تفردها في العديد من قضايا السيادة ذات المصلحة المجتمعية العامة كالتصويت على اخراج القوات الامريكية، ودعمها واشتراكها في مقاومة الارهاب وكشفها لبعض حالات الفساد، وكذلك دورها الفاعل في رفع العديد من الدعاوى ضد بعض الدول الاقليمية المجاورة التي حاولت ان تستقطع بعض الاراضي العراقية وضمها اليها، أو ما يخص ترسيم الحدود البحرية وحالات التجاوز من قبل دولة الكويت وغيرها، وهذه مؤشرات مهمة تؤكد وجود بعض القوى الوطنية الفاعلة في الدفاع عن العراق ووحدة اراضيه.

الخامس عشر: لتعرف آراء المستطلعين عن مواقف التيارات الدينية والاحزاب السياسية الاسلامية خلال مواجهة الجماعات الارهابية لاسيما داعش وكانت الإجابات متباينة في نسبها موزعة على بدائل السؤال الخمسة وكان اعلى البدائل(مواقف براغماتية نفعية مصلحية) بنسبة مئوية بلغت (٤٣,٨٤٪)، وتلى ذلك (مواقف وطنية محترمة) بنسبة مئوية بلغت(٢٥,٣٥٪)، في حين اتت البدائل الأخرى بنسب اقل من ذلك، والجدول في أدناه يوضح ذلك:

جدول (٢٢)

ت	الاجابة	التكرار	النسبة
١	مواقف براغماتية نفعية مصلحية	٢٤٩	٤٣,٨٤٪
٢	مواقف وطنية بطولية محترمة	١٤٤	٢٥,٣٥٪
٣	مواقف تقليدية وضعيفة	٦٢	١٠,٩٢٪
٤	غير ذلك	٥٩	١٠,٣٩٪
٥	مواقف دينية عقائدية محترمة	٥٤	٩,٥١٪
٦	المجموع	٥٦٨	١٠٠٪

✓ ملحوظة: للمستطلع الحرية في اختيار أكثر من بديل.

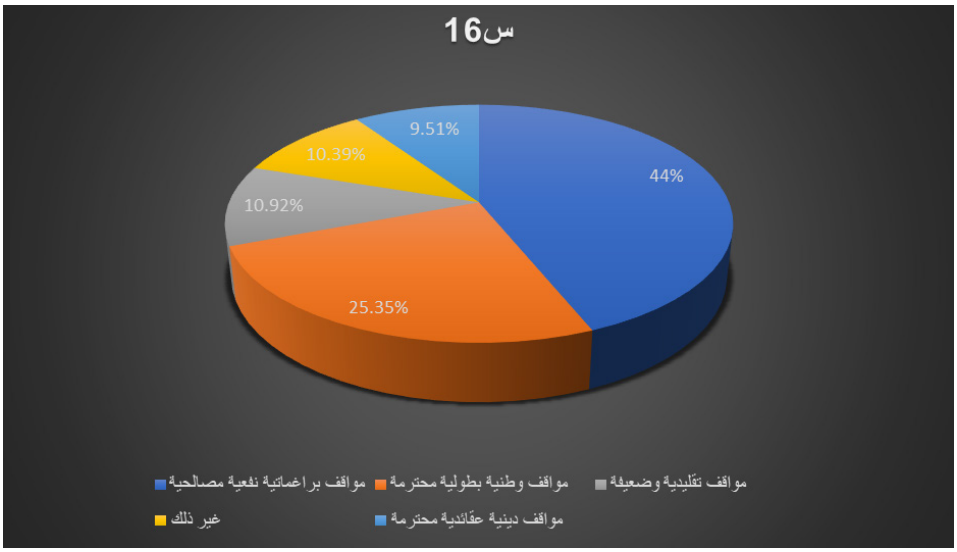

شكل (٢٢)

لعل السبب في اختيار المستطلعين لبديل مواقف براغماتية نفعية مصلحية بنسبة (٤٣,٨٤٪) يرجع إلى تغير نظرة أفراد المجتمع تجاه التيارات والاحزاب الدينية في الوقت الحاضر بعد ان كانت تحظى بمقبولية اجتماعية في المدة التي كانت فيها تواجه الجماعات الارهابية داعش، وبمرور الزمن لم تستطع هذه القوى الحفاظ على مكانتها الاجتماعية التي كانت تتمتع بها في تلك المدة.

بينما يرى البعض الآخر من المستطلعين وبنسبة (٢٥,٣٥٪) يمثل مواقف وطنية بطولية محترمة ومرد ذلك إلى أن الدماء التي سالت وارواح الشهداء التي ارتقت في تلك الفترة كانت من اجل الدفاع عن الوطن وعن الفرد العراقي على الرغم من اختلافاتهم المذهبية والقومية، فضلاً عن أن الفرد الذي ذهب لمقاومة هذه الجماعات الارهابية لاسيما ان الغالبية العظمى منهم ذهبوا بعد اصدار فتوى الدفاع المقدس لسماحة السيد السيستاني فلم يكن هناك توجه دنيوي بقدر وجود جانب عقدي ديني هدفه آخروي ودفع خطر هذه الجماعات الارهابية لاسيما وان بعض الاحزاب والتيارات الدينية قد استشهد عدد كبير من قادتها في قتالهم ضد الجماعات الارهابية من اجل الدفاع عن المجتمع العراقي ومقدساته، ومن ثم لولا هذه الارواح الطاهرة والدماء الزكية لاصبح العراق مستباحًا من قبل هذه التنظيمات الارهابية.

السادس عشر: للوقوف على آراء المستطلعين لتقييم نظرة الحكومات الاقليمية والدولية تجاه شخصية السياسة الخارجية العراقية في ظل تجربة الاحزاب السياسية الدينية وجهنا سؤالاً يتضمن ذلك فكانت اعلى الاجابات تؤكد (نظرة سلبية بسبب التخبط في العمل السياسي الخارجي) بنسبة مئوية بلغت (٥٨,٧٪) كما موضح في الجدول في أدناه:

جدول (٢٣)

ت	الاجابة	التكرار	النسبة
١	نظرة سلبية بسبب التخبط في العمل السياسي الخارجي	٢٨٩	٪٥٨,٧
٢	نظرة إيجابية لنجاح العمل السياسي الخارجي	٩٤	٪١٩,١
٣	نظرة متوازنة بين الايجابية والسلبية	٨٢	٪١٦,٧
٤	غير ذلك	٢٠	٪٤,١
٥	نظرة غير واضحة الملامح	٧	٪١,٤
٦	المجموع	٤٩٢	٪١٠٠

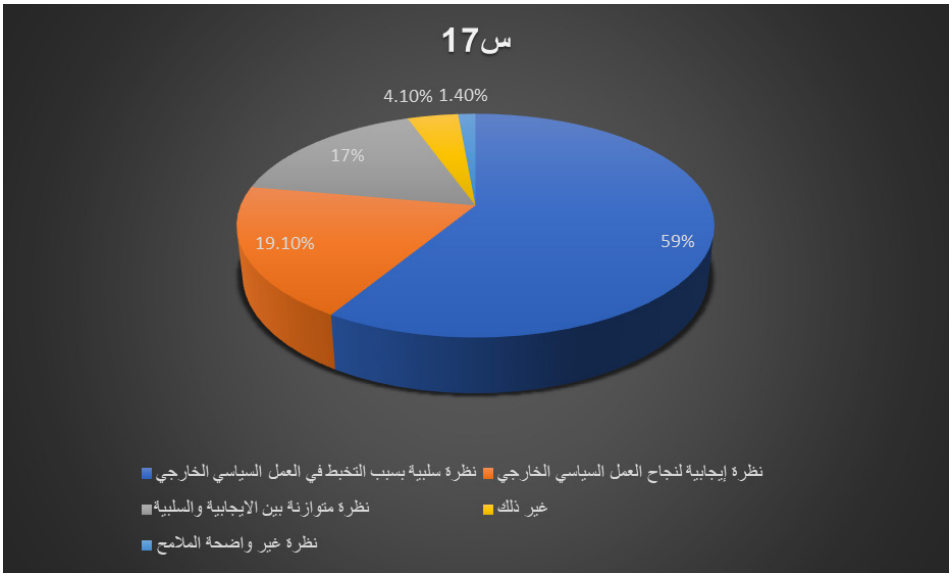

شكل (٢٣)

ولعل السبب في تأكيد أكثر من نصف المستطلعين وبنسبة (٥٨,٧٪) بأن نظرة الحكومات الاقليمية والدولية للسياسة الخارجية كانت سلبية؛ بسبب التخبط في العمل السياسي الخارجي هو التحديات التي مر بها الوضع الداخلي العراقي كتهديد الجماعات الارهابية والتوترات الطائفية وانتشار الفساد وكذلك الانقسام السياسي الطائفي والمحاصصة السياسية التي سمحت للتدخلات السياسية الاقليمية والدولية أن تجعل من العراق ساحة للصراعات، فضلاً عن عدم استقلالية القرار السياسي العراقي بسبب التجاذبات بين الكتل السياسية العراقية وعمل معظم تلك الكتل من اجل تحقيق مصالح فئوية حزبية وان كانت على حساب السيادة العراقية.

السابع عشر: لتعرف آراء المستطلعين عن أوضاع العراق في ظل تأثير التيارات الدينية والاحزاب السياسية الاسلامية على إدارة البلد وجهنا سؤالاً بهذا الصدد، وكانت اكثر الابعاد تضرراً في ظل تأثير التيارات والاحزاب الدينية هي (سمعة المؤسسة الدينية) وقد اشر ذلك قرابة (٤٨٪)، وتلاها في ذلك الاقتصاد وقد اشر ذلك قرابة(٤٠٪)، في حين كان اكثر الابعاد تحسنًا هو الخدمات والاعمار وقد اشر ذلك قرابة (٤٢٪)، كما مبين في الجدول في أدناه:

جدول (٢٤)

ت	الاجابة	تحسنت بشكل كبير		تحسنت بشكل نسبي		لم تتحسن اطلاقا		ليس لدي معلومات		المجموع
		ت	٪	ت	٪	ت	٪	ت	٪	
١	التربية والتعليم	١٠٤	٪٢١,١	٢٣٦	٪٤٨	١٤٢	٪٢٨,٩	١٠	٪٢	٤٩٢
٢	الامن	١٠٢	٪٢٠,٧	١٩١	٪٣٨,٨	١٨٠	٪٣٦,٦	١٩	٪٣,٩	٤٩٢
٣	سمعة المؤسسات الدينية	١٠٩	٪٢٢,٢	١٢٣	٪٢٥	٢٣٦	٪٤٨	٢٤	٪٤,٩	٤٩٢
٤	الاقتصاد	٨٤	٪١٧,١	١٩٦	٪٣٩,٨	١٩٧	٪٤٠	١٥	٪٣	٤٩٢
٥	القيم الاجتماعية	١٢٨	٪٢٦	٢١٤	٪٤٣,٥	١٢٨	٪٢٦	٢٢	٪٤,٥	٤٩٢
٦	الاعمار والخدمات	٢٠٤	٪٤١,٥	١٩٣	٪٩٣,٢	٨٩	٪١٨,١	٦	٪١,٢	٤٩٢

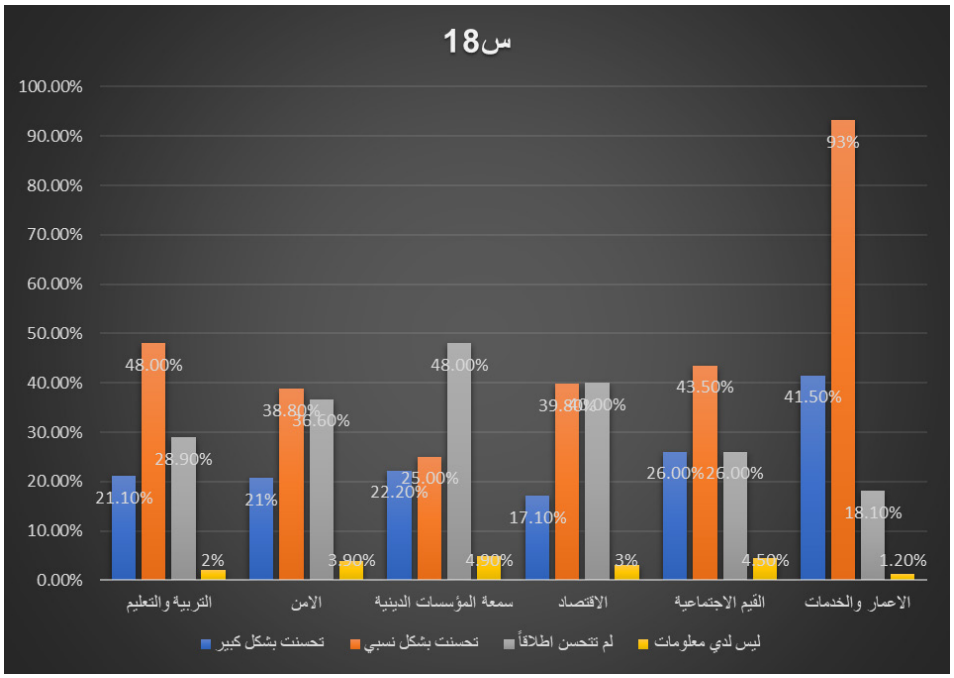

شكل (٢٤)

ولعل السبب في اختيار المشاركين لهذه المتغيرات الاكثر تضررًا سمعة المؤسسة الدينية لإخفاق التيارات والاحـزاب الدينية المشاركة في العملية السياسية في إدارة بعض الملفات السياسية، وتورطها بملفات فساد وتنافسها على تحقيق مصالحها الحزبية والشخصية على حساب المصلحة العامة هذه الإخفاقات وغيرها سُحبت على المؤسسة الدينية، فضلاً عن تأثير الاعلام المضاد والغزو الثقافي والحرب الناعمة التي تشن ضد المؤسسة الدينية، وكذلك تنازل بعض ممثلي المؤسسة الدينية عن دورهم التنويري والنقدي للواقع الاجتماعي والثقافي.

اما تضرر الاقتصاد قد يرجع إلى اسباب عدة منها الأزمات السياسية بسبب عدم الاستقرار السياسي الذي يؤدي إلى هروب الاستثمارات، ضعف أو تراجع

الخطط الاقتصادية الإستراتيجية لتنظيم الموارد الاقتصادية التأخير في اقرار الموازنات السنوية والتي بمعظمها تكون تشغيلية وتنخفض او ينعدم فيها الجانب الاستثماري، وانعدام التنوع الاقتصادي واعتماد النفط كمورد ريعي رئيس في صادرات البلد، وارتفاع نسب البطالة وعدم فاعلية القطاع الخاص، والبنية التحتية المتهالكة وغيرها من الاسباب التي تجعل الاقتصاد في تضرر وتراجع.

في حين مجيء متغير الخدمات والاعمار متفوقة على غيرها في تحسنها قد يعود إلى ما يلحظه أفراد المجتمع العراقي من عمليات اعمار الخدمات التي تقدمها الدولة للمواطنين من خلال اكساء الشوارع وانشاء وفتح العديد من الجسور والتوسع في البناء العمودي من خلال انشاء العديد من المجمعات السكنية وغيرها.

الثامن عشر: للوقوف على دور الاحزاب الاسلامية السياسية في ايجاد وديمومة القوى المناهضة والمقاومة للوجود العسكري (الامريكي) في العراق وجهنا سؤالاً يتضمن ذلك وأجاب اكثر من نصف العينة بـ (نعم يوجد دور داعم) بنسبة مئوية بلغت(٥٠,٨٪)، والجدول في أدناه يوضح ذلك:

جدول (٢٥)

ت	الاجابة	التكرار	النسبة
١	نعم يوجد دور داعم	٢٥٠	٥٠,٨٪
٢	لا يوجد أي دور داعم	١٤٠	٢٨,٥٪
٣	يوجد لكنه غير مؤثر	٩٤	١٩,١٪
٤	غير ذلك	٨	١,٦٪
٥	المجموع	٤٩٢	١٠٠٪

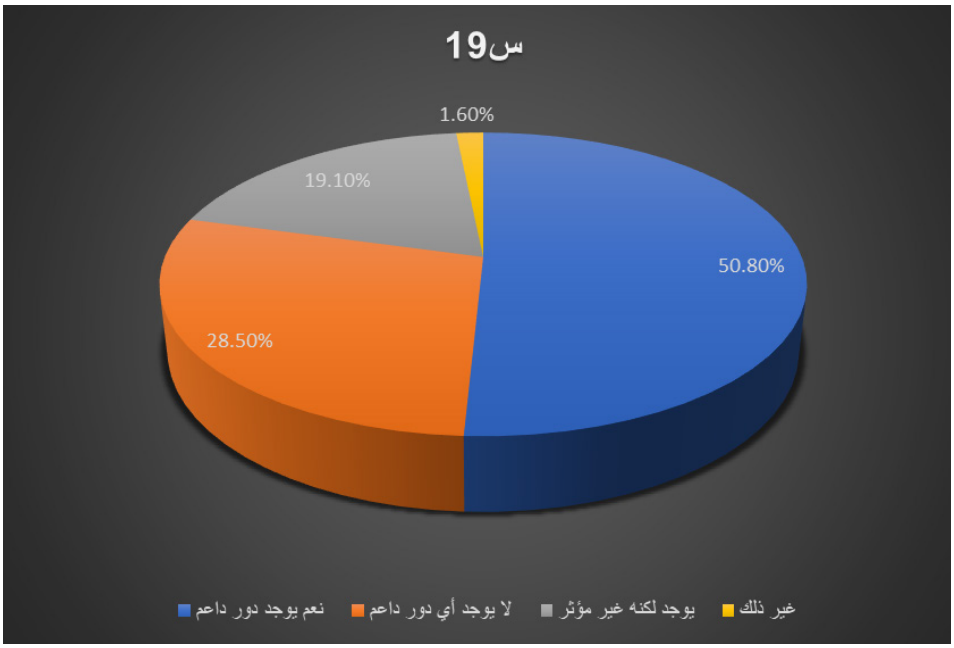

شكل (٢٥)

ويعزى سبب اختيار أكثر من نصف العينة لوجود دور داعم للأحزاب الاسلامية في ايجاد وديمومة القوى المناهضة والمقاومة للوجود العسكري الامريكي في العراق إلى ما شهدته الساحة السياسية العراقية وجلسات مجلس النواب العراقي من دورٍ كبيرٍ لهذه القوى وتفردها في التصويت ضد الوجود العسكري الامريكي بعدً أن تخلى البعض من القوى السياسية الأخرى، فضلاً عن فاعليتها في المحافل الدولية وما تقدمه من جهود ونشاطات للخلاص من هذا الوجود العسكري، وكذلك ما تقوم به هذه الاحزاب الاسلامية من دور لدعم المقاومة بأساليب متنوعة لهذا الوجود الامريكي.

التاسع عشر: لتعرف تأثير التيارات الدينية والاحزاب الاسلامية في العراق على بنية المجتمع العراقي وجهنا سؤالاً بخصوص ذلك وأكد أكثر من نصف العينة بوجود تأثير ايجابي وبنسبة مئوية بلغت (٥٢٪)، في حين الذين اجابوا بوجود تأثير سلبي بنسبة مئوية بلغت(٤٥,٧٪)، الجدول في أدناه يبين ذلك:

جدول (٢٦)

ت	الاجابة	التكرار	النسبة
١	ذات تأثير ايجابي	٢٥٦	٪٥٢
٢	ذات تأثير سلبي	٢٢٥	٪٤٥,٧
٣	إيجابي وسلبي	٩	٪١,٨
٤	لا اعرف	٢	٪٠,٤
٥	المجموع	٤٩٢	٪١٠٠

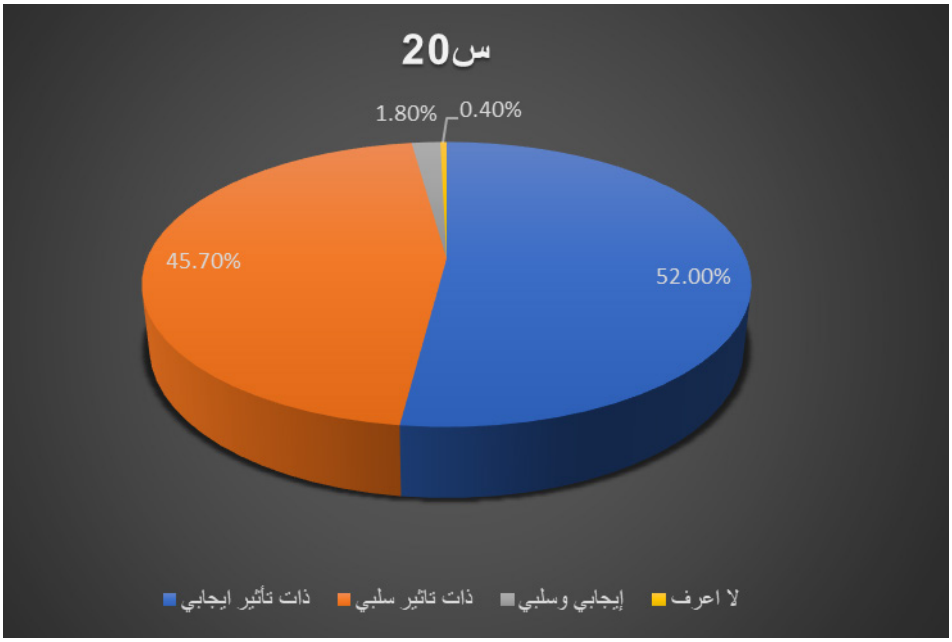

شكل (٢٦)

ومن الممكن أن يعزى اختيار المستطلعين إلى التأثير الايجابي لأكثر من نصف العينة إلى اسباب عدة، منها دور هذه الاحزاب الدينية في الحفاظ على روح الشريعة التي تنسجم مع غالبية المجتمع العراقي من خلال اقرار العديد

من التشريعات والقوانين ووقوفها بالضد من القوانين المستوردة والتي قد تؤدي مستقبلاً إلى التفسخ الاجتماعي بنظر المواطنين، وكذلك دورها الداعم في الحفاظ على وحدة الشعب العراقي ومقاومة قوى الارهاب والتكفير التي مارست القتل والتهجير لأفراد المجتمع العراقي، فضلاً عن دورها في الدفاع عن سيادة العراق ودورها بالوقوف ضد الآراء والافكار التي تدعو لتقسيم العراق.

ولمعرفة اين يكمن التأثير السلبي على بنية المجتمع العراقي وجهنا سؤالاً لتحديد المجالات الأكثر تأثرًا وكان اعلاها (بين المكونات المذهبية) بنسبة مئوية بلغت (٣٥,٥٣٪)، وتلاها في ذلك (بين موظفي الدولة) بنسبة مئوية بلغت(٢٥,٩٩٪)، اما بقية البدائل اتت بنسب أقل، الجدول في أدناه يوضح ذلك:

جدول (٢٧)

ت	الإجابة	التكرار	النسبة
١	بين المكونات المذهبية	٢١٦	٣٥,٥٣٪
٢	بين موظفي الدولة	١٥٨	٢٥,٩٩٪
٣	بين المكونات القومية	١٥١	٢٤,٨٤٪
٤	بين مكونات الذهب الواحد	٦٧	١١,٠٢٪
٥	بين الأقارب والجيران	١٦	٢,٦٣٪
٦	المجموع	٦٠٨	١٠٠٪

✓ ملحوظة: للمستطلع الحرية في اختيار أكثر من بديل.

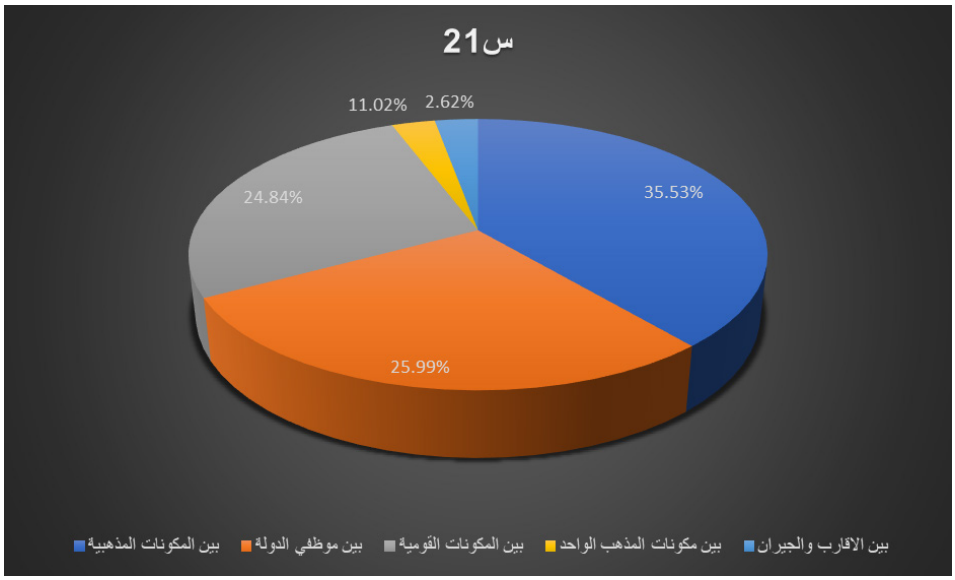

شكل (٢٧)

ولعل سبب اختيار أكثر المستطلعين للتأثير السلبي بين المكونات المذهبية يعود إلى تعصب بعض القوى من الاحزاب الاسلامية وتطرفها في مطالبها التي ترى بأنها حق خاص بمكونها لا يمكن التنازل عنه، فضلاً عن الطريقة السياسية لإدارة البلد القائمة على المحاصصة السياسية والاصطفافات السياسية التي بدورها خلقت مجموعات سياسية ممزقة كل منها تدعي أن وجودها قائم على ما تجنيه من حقوق لمذهبها ومن ثم ذلك انعكس سلباً على الواقع السياسي على الرغم من وجود بعض التحسينات والتغيرات في المدة الاخيرة لمغادرة هذه الاصطفافات السياسية.

اما فيما يخص موظفي الدولة فهناك احتمالية أن يكون السبب في ذلك هو حالة توزيع بعض المراكز والمناصب لبعض الوظائف الادارية وفق المحاصصة الحزبية وتوزيع المناصب والمراكز المهمة حزبيًا وتسنمها من قبل اشخاص لا يمتلكون الخبرة في ادارتها مما أثر سلبًا على إدارة بعض الوظائف.

العشرون: للوقوف على حجم التدخلات الخارجية على برامج وانشطة الاحزاب السياسية الاسلامية في العراق وجهنا سؤالاً بهذا الصدد واكد اغلب المبحوثين بوجود تدخلات بدرجة كبيرة بنسبة مئوية بلغت (٦٠,٦٪)، كما مبين في الجدول في أدناه:

جدول (٢٨)

ت	الإجابة	التكرار	النسبة
١	بدرجات كبيرة	٢٩٨	٦٠,٦٪
٢	نعم بدرجات معقولة	١٣٣	٢٧٪
٣	نعم بدرجات قليلة	٤٠	٨,١٪
٤	لا يوجد تدخلات مطلقاً	٢١	٤,٣٪
٥	المجموع	٤٩٢	١٠٠٪

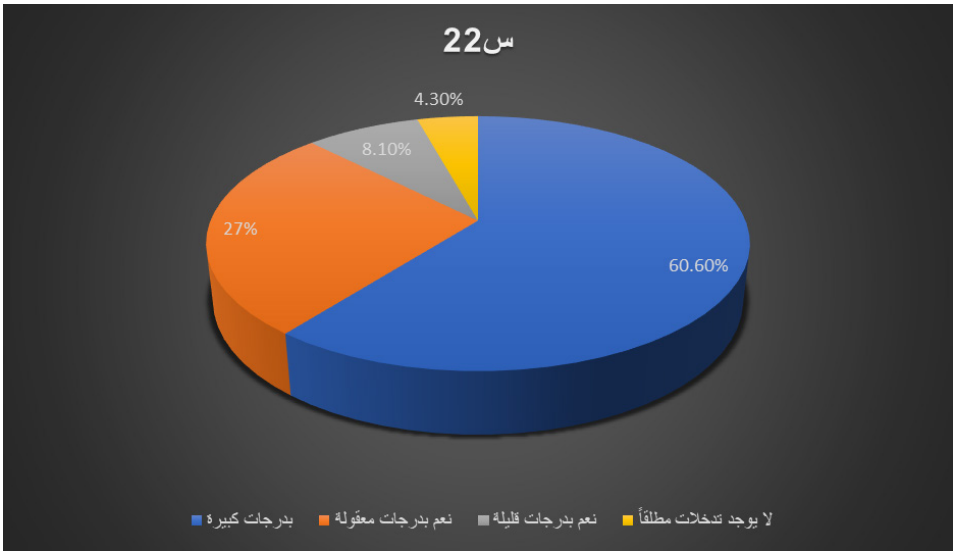

شكل(٢٨)

يعزى سبب تأكيد اغلب المستطلعين وبنسبة مئوية بلغت (٦٠,٦٪) إلى وجود تدخلات خارجية كبيرة على برامج الاحزاب الاسلامية وانشطتها لتداخل المصالح الاقليمية والدولية مع توجهات الاحزاب وبرامجها السياسية، فهناك بعض المؤثرات الايديولوجية التي تتعلق بالهُوية الطائفية وغيرها التي تجعل الكثير من هذه الاحزاب تلجأ إلى دول الجوار الاقليمي المحيط بالعراق لمناقشة قضايا تهم الداخل العراقي وما يتعلق بالتوازنات الطائفية ومن ثم هذه التدخلات والتأثيرات هي من تضع خريطة طريق لعمل هذه الاحزاب وتحدد الخطوط التي تؤطر برامج هذه الاحزاب.

اما لمعرفة طبيعة هذه التدخلات إن كانت ايجابية أو سلبية لدعم العملية السياسية وجهنا سـؤالاً يتضمن ذلك وقد أكد معظم المستطلعين ان هذه التدخلات ايجابية تقدم الدعم والاسناد للعملية السياسية بنسبة (٤١,٣٪)، في حين أكد بعض المستطلعين وبنسبة (٣٦,٨) وجود تدخلات سلبية تعرقل بناء العملية السياسية الحالية.

جدول (٢٩)

ت	الإجابة	التكرار	النسبة
١	تدخلات ايجابية تقدم الدعم والاسناد للعملية السياسية	٢٠٣	٪٤١,٣
٢	تدخلات سلبية تعرقل بناء العملية السياسية الحالية	١٨١	٪٣٦,٨
٣	بعض التدخلات ايجابية وبعضها سلبية	٩٢	٪١٨,٧
٤	غير ذلك	١٦	٪٣,٢
٥	المجموع	٤٩٢	٪١٠٠

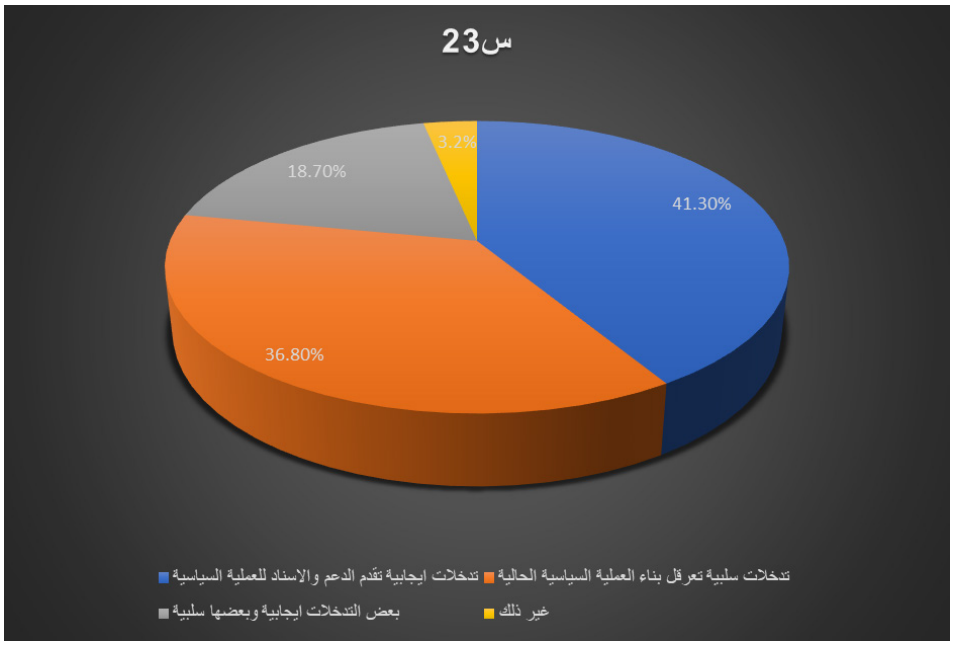

شكل (٢٩)

لعل السبب في أن تكون اجابات المشاركين متقاربة مع وجود فارق بسيط في هذه الاجابات لوجود تباين في هذه التدخلات فبعضها كان ايجابيًا وبعضها سلبيًا، ولعل التدخلات الايجابية متمثلة بالمواقف الدولية الداعمة للنظام السياسي كوقوف بعض الدول كالجمهورية الاسلامية الايرانية وتقديمها للدعم العسكري وتقديم الاسلحة والعتاد وتقديمها للدعم اللوجستي للعراق عندما تعرّض لهجمة شرسة من قبل عصابات داعش التي استطاعت أن تسيطر على مساحات واسعة من مدن العراق، وكذلك بعض مواقف التحالف الدولي في تقديم الدعم لمحاربة داعش، في حين كانت هناك تدخلات سلبية من قبل بعض الدول الاقليمية التي حاولت افشال التجربة الديمقراطية في العراق التي بتصورهم تهدد عروشهم ودكتاتورياتهم المتوارثة فكانت بعض هذه الدول تقدم الدعم للجماعات الارهابية، ودعمها لبعض القوى السياسية التي تضع العقبات امام تقدم العملية السياسية في العراق.

الواحد والعشرين: لمعرفة طبيعة الاختلافات بين الاحزاب السياسية ذات التوجهات الدينية (شيعية، سنية، أخرى)، وجهنا سؤالاً يتضمن ذلك وكانت اعلى الاجابات تؤكد وجود اختلافات سياسية بنسبة مئوية بلغت (٣٩,٨٨٪)، وتلى ذلك وجود اختلافات سلطة ومصالح بنسبة مئوية بلغت(٢٤,٤٧٪)، الجدول في أدناه يوضح ذلك:

جدول (٣٠)

ت	الاجابة	التكرار	النسبة
١	اختلافات سياسية	٢٤٦	٣٩,٨٨٪
٢	اختلافات سلطة ومصالح	١٥١	٢٤,٤٧٪
٣	اختلافات ايدلوجية عميقة	١٢٩	٢٠,٩١٪
٤	اختلافات مصالح وطنية	٤٨	٧,٧٨٪
٥	غير ذلك	٤٣	٦,٩٧٪
٦	المجموع	٦١٧	١٠٠٪

✓ ملحوظة: للمستطلع الحرية في اختيار أكثر من بديل.

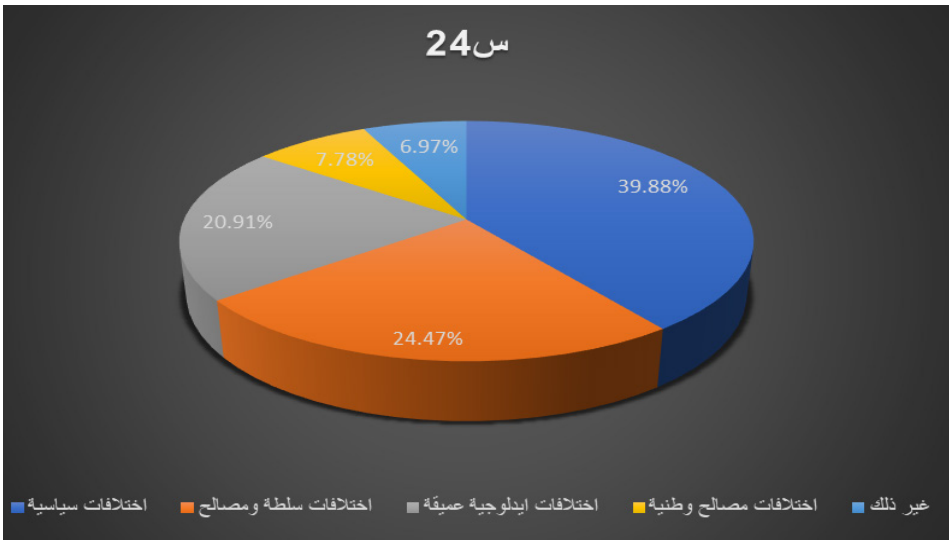

شكل (٣٠)

ولعل السبب في تأكيد أكثر المستطلعين على خيار الاختلافات السياسية وذلك لطبيعة النظام السياسي القائم على المحاصصة السياسية الذي خلق ارضية مهيئة للانقسام لتقسيمه كل وزارات الدولة ومؤسساتها وفق المحاصصة السياسية التي جعلت من كل وزارة حصة لكل مكون أو طائفة ومن ثم تدار هذه المؤسسات وفق عقلية المحاصصة السياسية.

اما فيما يخص اختلافات السلطة والمصالح لعل سبب ذلك هو حالات الصراع والتوافقات بين هذه الاحزاب من أجل مصالحها الحزبية وفرض سلطتها على الآخر في بعض القضايا، لاسيما التي تتعلق بمصالحهم الخاصة.

اما فيما يخص معرفة تقييم أثر تلك الاختلافات على العملية السياسية في العراق وجهنا سؤالاً فرعيًا يتضمن ذلك، وقد أكد أكثر من نصف العينة بوجود أثر سلبي بنسبة مئوية بلغت(٦٧,٧٪)، اما بقية البدائل اتت تباعًا بنسب أقل، الجدول في أدناه يوضح ذلك:

جدول (٣١)

ت	الإجابة	التكرار	النسبة
١	أثر سلبي	٣٣٣	٦٧,٧٪
٢	أثر إيجابي	٩٦	١٩,٥٪
٣	أثر نسبي بين الإيجابي والسلبي	٤٧	٩,٥٪
٤	أثر تقليدي	١٦	٣,٣٪
٥	المجموع	٤٩٢	١٠٠٪

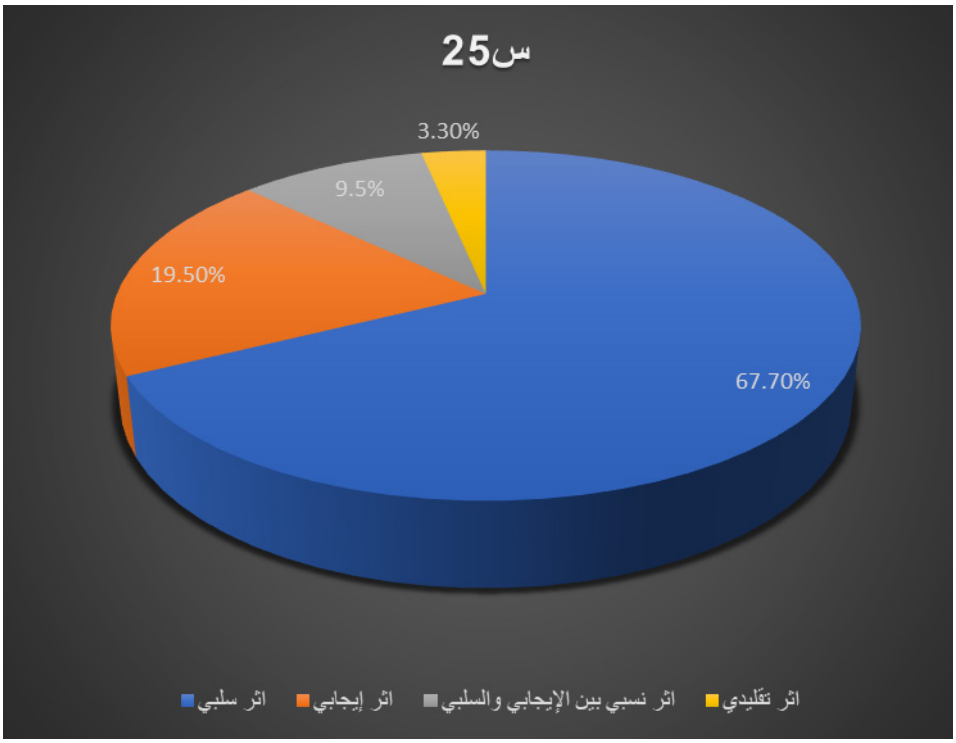

شكل (٣١)

ولعل السبب في تأكيد اغلب المستطلعين وبنسبة مئوية بلغت(٦٧,٧٪) بأن تأثيرها سلبي وذلك لما يشهده الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي من تراجع وتلكؤ في اقرار بعض القوانين التي تهم حياة المواطن، فضلاً عن انتشار الفساد في اغلب الوزارات والمؤسسات التي تدار من قبل بعض المحسوبين على هذه الاحزاب الاسلامية، وكذلك العلاقات التخادمية بين هذه الاحزاب المتصدرة لإدارة العمل السياسي على أساس المصالح الفئوية والحزبية، فضلاً عن عدم بلورتها لمشروع سياسي يخرج البلاد من أزماته المتلاحقة، وكذلك التراجع في المشاريع الاقتصادية التي تنشط دور القطاع الخاص واعتمادها في توفير فرص العمل في القطاع العام فقط، مما ولد حالة من الترهل الوظيفي لأغلب مؤسسات

الدولة، لاسيما وان بعض هذه الوظائف تمنح بناءً على الانتماءات والولاءات الحزبية وغيرها من الاخفاقات التي تركت اثرًا سلبيًا لاختلافات هذه الاحزاب فيما بينها.

الثاني والعشرين: لتعرف آراء المستطلعين لتقييم سمات الشخصية وخصائصها لأفراد التيارات الدينية والاحزاب الاسلامية وجماهيرها وجهنا سؤالاً بصدد ذلك وقد برزت سمة التخلف كأبرز السمات الملاحظة للأفراد الذين ينتمون للتيارات والاحزاب السياسية الدينية، وهو ما اشرته نسبة (٢٨٪) تقريباً من العينة المشاركة، اما بقية البدائل اتت تباعًا بنسب أقل، الجدول في أدناه يوضح ذلك:

جدول (٣٢)

ت	الاجابة	التكرار	النسبة
١	متخلفون	١٥٧	٪٢٧,٥
٢	واعون ومثقفون	١٣٧	٪٢٤
٣	متعصبون فكريا	٩٢	٪١٦,١١
٤	لديهم نزعة اقصائية الغائية للآخر	٨٤	٪١٤,٧
٥	مطيعون بغير وعي	٦١	٪١٠,٦٩
٦	منفتحون فكريا	٤٠	٪٧
٧	المجموع	٥٧١	٪١٠٠

✓ ملحوظة: للمستطلع الحرية في اختيار أكثر من بديل.

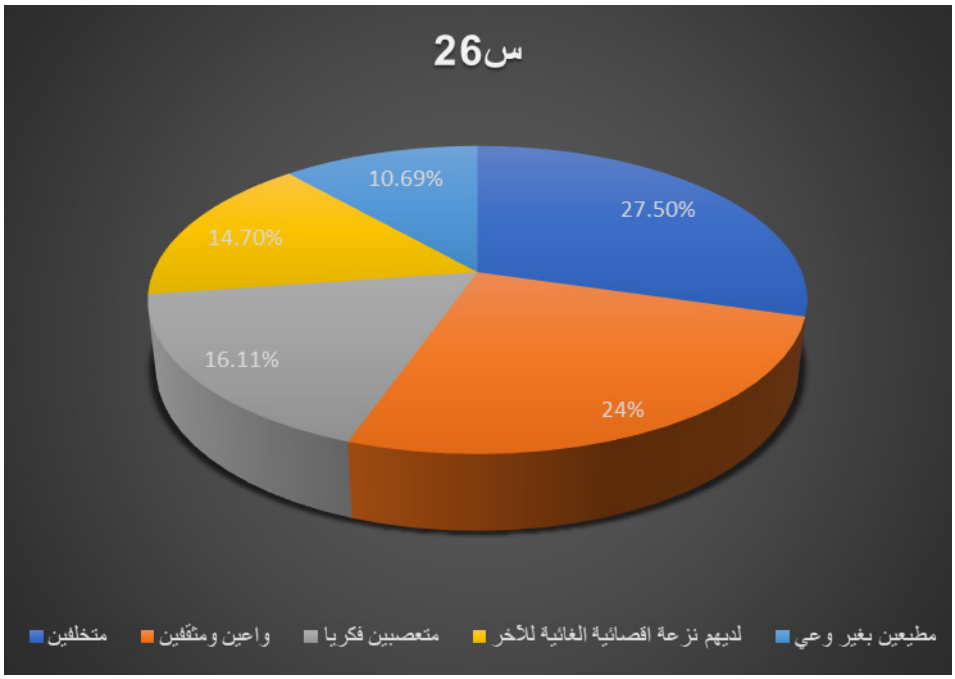

شكل (٣٢)

لعل السبب في اختيار بعض المستطلعين لسمة التخلف بنسبة (٢٧,٥٪) بناءً على ما يصدر من سلوكات لبعض العناصر المحسوبة على هذه الاحزاب التي لا تنم عن وعي ومعرفة، فضلاً عن وجود بعض القيادات في هذه الاحزاب تستغل الدين لجذب المؤيدين وتوسع قاعدتها الاجتماعية بصرف النظر عما يتصف به اولئك الذين ينتمون، وبعضها تستغل الطبقات الفقيرة التي عاشت ظروفًا اجتماعية قاسية حرمتها من فرص التعليم، وكذلك وجود بعض العناصر الوصولية التي تمتلك تحصيلاً علميًا معينًا لكنها تحاول أن تستثمر في جهل طبقة معينة وتوظفه لاستدامة مصالحها.

لكن هذا لا يمنع من وجود طبقة واعية وتمتلك وعيًا ثقافيًا ممتازًا تعمل ضمن هيكلية هذه الاحزاب الاسلامية وهذا ما اكده المستطلعون بنسبة (٢٤٪) لاسيما وان بعض الاعضاء والقيادات في هذه الاحزاب يأتون من بيئات وأسر دينية تملك رصيدًا معرفيًا تعمل من خلاله على تثقيف قواعدها وتسلحهم بهذا الوعي لكي تطور قدراتهم وقابلياتهم ومهارتهم للنجاح في ممارسة العمل السياسي.

الثالث والعشرين: لتعرف آراء المستطلعين حول موقف التيارات الدينية والاحزاب الاسلامية من قضية تواجد القوات الاجنبية في العراق وجهنا سؤالاً يتضمن ذلك، وكانت اعلى الاجابات تؤكد موقفهم الرافض لهذا التواجد في العلن والسر بنسبة مئوية بلغت (٤٤,٩٪)، وتلي ذلك موقفها الرافض لهذا التواجد في العلن فقط بنسبة مئوية بلغت (٣٦,٦٪)، الجدول في أدناه يبين ذلك:

جدول (٣٣)

ت	الاجابة	التكرار	النسبة
١	رافض لهذا التواجد في العلن والسر	٢٢١	٤٤,٩٪
٢	رافض لهذا التواجد في العلن فقط	١٨٠	٣٦,٦٪
٣	منقسم بين الرفض والقبول	٥٣	١٠,٨٪
٤	موقف غير واضح الملامح	٣٨	٧,٧٪
٥	المجموع	٤٩٢	١٠٠٪

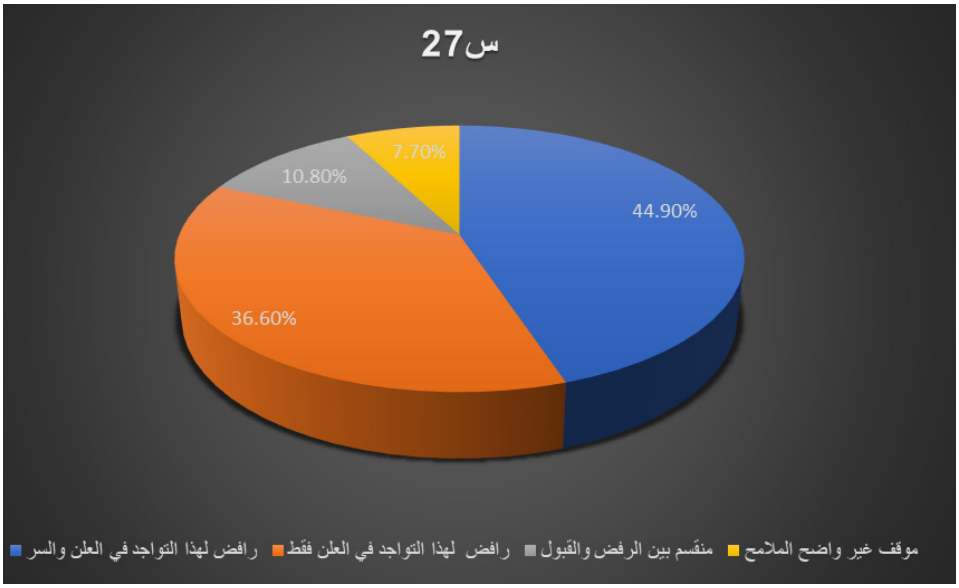

شكل(٣٣)

ونتيجة هذا السؤال تتفق مع نتيجة سؤال (١٨) الذي أكد فيه المستطلعون لدور هذه الاحزاب الاسلامية الرافض لتواجد القوات الاجنبية في العراق فمعظم الاحزاب الاسلامية التي تؤمن بالمقاومة والرافضة لتواجد القوات الاجنبية لديها قناعات بأن وجود هذه القوات يزعزع الاستقرار الامني، بدعمها لطرف واضعاف طرف آخر وهذا ما أكده الساسة الامريكان ودورهم في صناعتهم لداعش، وكذلك تعمل هذه القوات بالدرجة الاساس من أجل مصالحها على حساب مصلحة المجتمع العراقي وفي الوقت نفسه وجودها يضعف ويخل بالسيادة العراقية، فضلاً عن تدخلها و تأثيرها على القرار السياسي العراقي ونهب ثرواته.

الرابع والعشرين: للوقوف على آراء المستطلعين تجاه التيارات الدينية والاحزاب الاسلامية في العراق فيما إذا كانت تؤمن بمفهوم الدولة وحدودها، وجهنا سؤالاً بهذا الصدد، وكان معظم أفراد العينة يروون انها لا تؤمن بمفهوم الدولة بنسبة مئوية بلغت (٥٦,٥٪)، بينما بعضهم يرى انها تؤمن بمفهوم الدولة بنسبة مئوية بلغت (٢٥,٦٪)، اما بقية البدائل اتت تباعًا بنسب أقل، الجدول في أدناه يوضح ذلك:

جدول (٣٤)

ت	الاجابة	التكرار	النسبة
١	أرى انها لا تؤمن	٢٧٨	٥٦,٥٪
٢	أرى انها تؤمن	١٢٦	٢٥,٦٪
٣	أرى انها تؤمن بشكل نسبي	٦٣	١٢,٨٪
٤	غير ذلك	١٤	٢,٩٪
٥	أرى بعضها تؤمن وبعضها لا	١١	٢,٢٪
٦	المجموع	٤٩٢	١٠٠٪

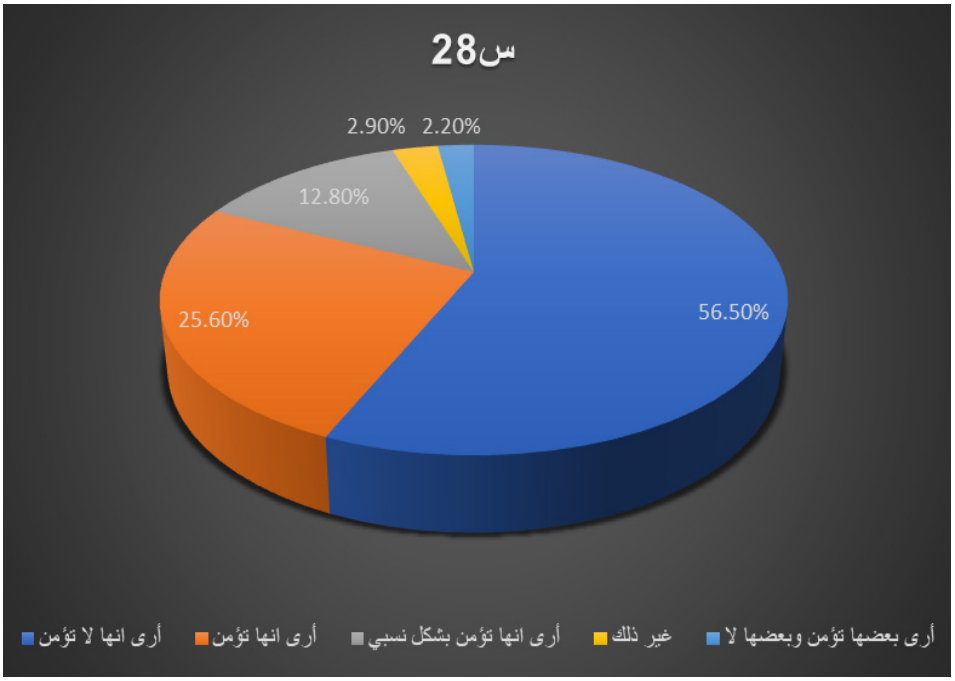

شكل (٣٤)

لعل السبب في اختيار أكثر من نصف العينة لبديل ان الاحزاب الاسلامية لا تؤمن بمفهوم الدولة يعود إلى سلوكات بعض الاحزاب الاسلامية او بعض المتطرفين منهم في ارتكاب افعال تتنافى مع مفهوم الدولة وممن لا يتركون مجال للمناورة في اتخاذ بعض القرارات السياسية، أو لما يمتلكه البعض من ايديولوجيا متطرفة تتعارض مع مفهوم الدولة، أو لإيمان البعض من هذه الاحزاب بولاءات وايديولوجيا خارج الدولة الوطنية وعابرة للحدود الوطنية كالولاء للأمة الاسلامية أو القومية والعرقية والدينية.

بينما يرى بعض المستطلعين وبنسبة (٢٥,٦٪) ان الاحزاب الاسلامية تؤمن بمفهوم الدولة فهناك عدد من هذه الاحزاب يمتلك وعيًا سياسيًا يؤمن بمنطق الدولة ويمتلك برامج سياسية تعضد وتقوي بناء دولة المؤسسات وتحتكم إلى منطق الدولة والقانون في نشاطها السياسي.

الخامس والعشرين: للوقوف على تقييم المستطلعين لفلسفة التيارات الدينية وايديولوجيتها تجاه بعض المفاهيم وجهنا سؤالاً يتضمن ذلك، وكانت أكثر المفاهيم التي تؤمن بها وتطبقها مفهوم التعددية وكان ذلك بنسبة مئوية بلغت (٤٢,٩٪)، ثم مفهوم الديمقراطية بنسبة مئوية بلغت(٣٢,٤٪)، اما المفاهيم التي لا تؤمن بها اطلاقًا مفهوم الحرية بنسبة مئوية بلغت(٣٢,١٪)، ثم مفهوم المساواة بنسبة مئوية بلغت(٣٠,٥٪)، الجدول في أدناه يوضح ذلك:

جدول (٣٥)

ت	الاجابة	تؤمن بها وتطبقها		تؤمن بها ولا تطبقها		لا تؤمن بها اطلاقا		تؤمن بها بشكل نسبي		ليس لدي اجابة		المجموع
		ت	٪	ت	٪	ت	٪	ت	٪	ت	٪	
١	الديمقراطية	١١٥	٪٣٢,٤	٢٠٩	٪٤٢,٥	١٣٩	٪٢٨,٣	٢١	٪٤,٣	٨	٪١,٦	٤٩٢
٢	الحرية	١٠٨	٪٢٢	١٧٢	٪٣٥	١٥٨	٪٣٢,١	٤٠	٪٨,١	١٤	٪٢,٨	٤٩٢
٣	المساواة	١١٠	٪٢٢,٤	١٦٩	٪٣٤,٣	١٥٠	٪٣٠,٥	٤٨	٪٩,٨	١٥	٪٣	٤٩٢
٤	حقوق الانسان	١٠٤	٪٢١,١	١٧٥	٪٣٥,٦	١٤٣	٪٢٩,١	٥٦	٪١١,٤	١٤	٪٢,٨	٤٩٢
٥	القومية	١١٣	٪٢٣	١٧٦	٪٣٥,٨	١٤٢	٪٢٨,٩	٤٥	٪٩,١	١٦	٪٣,٣	٤٩٢
٦	الهوية الوطنية	١١٨	٪٢٤	٢١٠	٪٤٢,٧	١٠٥	٪٢١,٣	٤١	٪٨,٣	١٨	٪٣,٧	٤٩٢
٧	التعددية	٢١١	٪٤٢,٩	١٥٣	٪٣١,١	١٠٧	٪٢١,٧	١٦	٪٣,٣	٥	٪١	٤٩٢

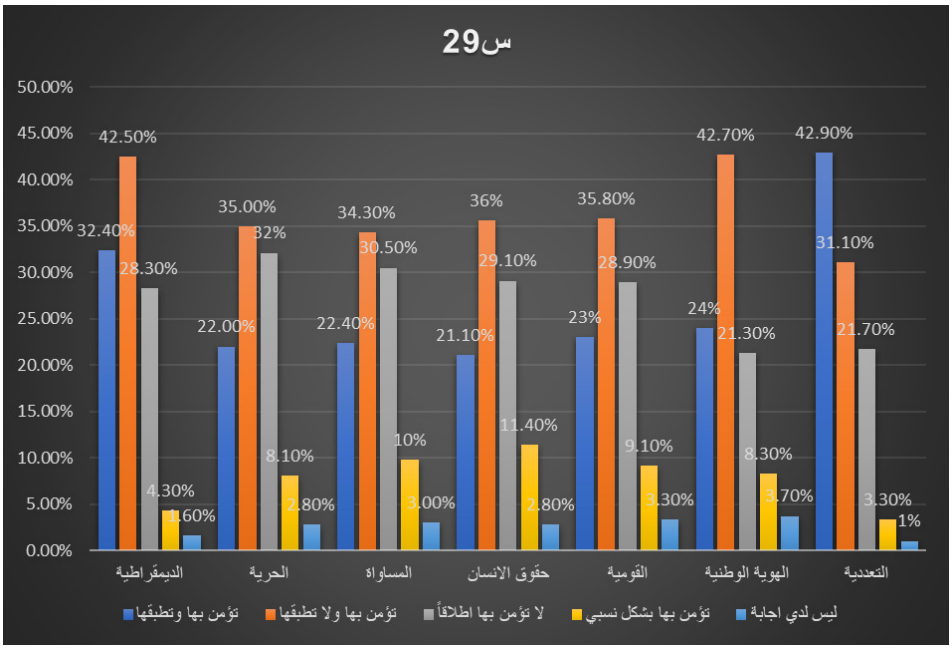

شكل (٣٥)

ولعل السبب في اختيار اكثر المستطلعين لمفهوم التعددية للطريقة التي تدار بها العملية السياسية في العراق وللأحزاب الدينية الثقل الاكبر في ادارته، لإشراكها لجميع مكونات المجتمع العراقي في إدارة الحكم والتمثيل البرلماني التي تراعي فيه التنوع الاثني والمذهبي ومغادرة صفحة الاقصاء والتهميش التي مارستها الانظمة السياسية السابقة، اما فيما يخص ايمانها وتطبيقها لمفهوم الديمقراطية لطبيعة النظام السياسي القائم في العراق بعدّه نظام برلماني قائم وفق دورات انتخابية لكل اربع سنوات يسمح بتداول السلطة بشكل سلمي، اما فيما يخص عدم ايمانها بمفهوم الحرية والمساواة قد يكون ناجم عن تشدد هذه الاحزاب الدينية ازاء بعض السلوكات والافعال التي تراها تختلف أو بالضد من توجهاتها واهدافها.

خامساً: الاستنتاجات

أهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة:

١. اغلب المشتركين وبنسبة (٥١٪) يرون ان التعددية المفرطة للتيارات والاحزاب الاسلامية السياسية كان هدفها العام براكَماتي نفعي ربحي وهو نيل المغانم والمكاسب السياسية والوصول إلى السلطة.

٢. بينت اجابات المشتركين وبنسبة (٦٧,٧٪) أن السلوك السياسي لهذه التيارات والاحزاب الاسلامية السياسية لا يعكس الوجه الحقيقي للدين.

٣. يرى قرابة (٤١,٥٪) من المشتركين ان القاعدة الجماهيرية للتيارات والاحزاب الاسلامية السياسية سوف تضيق وتقل خلال السنين المقبلة.

٤. يعتقد المواطن بوجود تعارض بين مشاريع الاحزاب والتيارات الدينية ومشروع قيام دولة متكاملة الاركان وقد أكد ذلك قرابة (٧٧٪) من العينة المشاركة بالدراسة الاستطلاعية.

٥. اشار قرابة (٨٠٪) من المشاركين إلى وجود علاقة بين النظام السياسي الجديد في العراق وتوالد وتشكيل هذا الكم الكبير من التيارات والاحزاب السياسة الاسلامية.

٦. ان اغلب المشتركين وبنسبة (٦٠٪) يرون التيارات الدينية والاحزاب السياسية الاسلامية انها لا تتمكن ان تقدم مشتركاً يخدم العراق بسبب انعدام الثقة بين أطرافها وفقدانها صنع القرار وحرية العمل.

٧. يرى قرابة (٨٨٪) من المشتركين ان للتيارات الدينية والاحزاب الاسلامية تأثيرًا مباشرًا في العراق على اقرار بعض التشريعات والقوانين.

٨. ان معظم المشتركين وبنسبة (٥٦,٣٪) يرون وجود تأثير سلبي يعرقل بناء الدولة والنسيج الاجتماعي.

٩. يرى اغلب المشتركين وبقرابة (٦٤٪) ان الخطاب العام للتيارات الدينية والاحزاب الاسلامية في العراق كان خطابًا طائفيًا متشددًا وبمصلحة الدين والمذهب.

١٠. وجود قوى وتيارات دينية منحرفة على الساحة العراقية الجماهيرية أو السياسية يؤكد ذلك قرابة (٨٥٪) من المشتركين.

١١. يتوقع قرابة (٦١٪) من المشتركين ان اسهامات التيارات والأحزاب الاسلامية السياسية كان سلبيًا في العملية الديمقراطية لعراق ما بعد ٢٠٠٣.

١٢. ان مستقبل العملية السياسية العراقية في ظل تنامي دور الاحزاب السياسية الاسلامية ونشاطها مأساوي (متراجع) وقد أكد ذلك قرابة (٤٦,٧٪) من المشتركين.

١٣. بينت الدراسة بعدم الرغبة في الانتماء إلى أحد التيارات الدينية والاحزاب الدينية أو مشاركة عملها السياسي أكد ذلك قرابة (٦٧,٧٪) من المشتركين.

١٤. تباينت آراء المشاركين في الاستطلاع حول مواقف التيارات والاحزاب الاسلامية السياسية خلال مواجهات الجماعات الارهابية لا سيما داعش لقد أشر قرابة (٤٣,٨٤٪) بأنها مواقف براغماتية نفعية مصلحية، في حين يرى قرابة (٢٥,٣٥٪) بأنها مواقف وطنية محترمة.

١٥. نظرة الحكومات الاقليمية والدولية تجاه شخصية السياسة الخارجية العراقية في ظل تجربة الاحزاب السياسية الدينية كانت سلبية.

١٦. ان الابعاد الأكثر تضررًا في ظل تأثير التيارات الدينية والاحزاب السياسية الاسلامية على إدارة البلد كانت سمعة المؤسسة الدينية وقد أشر ذلك قرابة (٤٨٪) من المستطلعين وتلاها الاقتصاد وقد اشر ذلك قرابة (٤٠٪)، في حين كانت الابعاد الاكثر تحسناً الخدمات والاعمار وقد أكد ذلك قرابة (٤٢٪) من المواطنين المشتركين.

١٧. أكد قرابة (٥١٪) من المشتركين بوجود دور داعم للأحزاب الاسلامية السياسية في ايجاد وديمومة القوى المناهضة والمقاومة للوجود العسكري (الامريكي) في العراق.

١٨. وجود تأثير ايجابي للتيارات الدينية والاحزاب الاسلامية في العراق على بنية المجتمع العراقي أكد ذلك قرابة (٥٢٪) من المواطنين المشتركين في الاستطلاع.

١٩. وجود تدخلات خارجية بدرجة كبيرة على برامج وانشطة الاحزاب السياسية الاسلامية في العراق أكد ذلك قرابة (٦١٪) من المشتركين.

٢٠. تباينت اجابات المشتركين حول طبيعة هذه التدخلات إن كانت ايجابية أو سلبية لدعم العملية السياسية، يرى قرابة (٤١,٣٪) بوجود تدخلات ايجابية تقدم الدعم والاسناد للعملية السياسية، بينما يرى قرابة (٣٧٪) وجود تدخلات سلبية تعرقل بناء العلمية السياسية الحالية.

٢١. موقف التيارات والاحزاب اسلامية السياسية من تواجد القوات الاجنبية في العراق هو رفض هذا التواجد في السر والعلن وقد أكد ذلك قرابة (٤٥٪) وبعضها رافض في العلن وقد أشر ذلك قرابة (٣٧٪) من المواطنين المشتركين في الدراسة الاستطلاعية.

٢٢. أشر قرابة (٥٧٪) من المواطنين المشتركين في الدراسة الاستطلاعية ان التيارات الدينية والاحزاب الاسلامية في العراق لا تؤمن بمفهوم الدولة.

٢٣. أكثر المفاهيم التي تؤمن بها وتطبقها التيارات والاحزاب الاسلامية هو مفهوم التعددية وقد أشر ذلك قرابة (٤٢,٩٪)، ثم مفهوم الديمقراطية بنسبة مئوية بلغت (٣٢,٤٪)، اما المفاهيم التي لا تؤمن بها اطلاقاً مفهوم الحرية أكد ذلك قرابة (٣٢,١٪)، ثم مفهوم المساواة قرابة (٣٠,٥٪) من المواطنين المشتركين في الدراسة.

سادساً: التوصيات

١. على التيارات الدينية واحزابها التمسك بالشريعة الإسلامية وجعلها معيارا في العمل والتعامل والتعاطي مع الاخر.
٢. ينبغي للتيارات الدينية واحزابها العمل على تجسير الثقة مع المواطن العراقي من طريق تنفيذ البرامج السياسية التي وعدتهم بها.
٣. ينبغي للأحزاب الدينية النأي بالنفس عن كل قضايا الفساد المالي والإداري، وأن تكون داعمة لكل جهود الدولة العراقية في محاربته.
٤. على التيارات السياسية وقواها بناء برامج واضحة ومعلنة للمواطن العراقي تتيح له الاطلاع عليها وتميز الغث من السمين منها.
٥. على التيارات الدينية إعادة النظر بالانغماس بالعمل الاقتصادي والتركيز على العملين السياسي والاجتماعي.
٦. ينبغي للتيارات الدينة إعادة صياغة الخطاب الديني وبناءه وبما يتلاءم مع المتغيرات الكبيرة التي طرأت على طبيعة المجتمع العراقي وجعله خطابا وحدويا، وأن تتكلم باسم برامجها السياسية ومعتقداتها وألا تكون ناطقة باسم الدين والشريعة وحتى المرجعيات الدينية، مما ينعكس سلبا على نظرة الناس للدين والشريعة والمرجعية.
٧. على القوى الدينية وتياراتها العمل على تشكيل مؤسسة عليا للإشراف عليها كالمجلس الأعلى للأحزاب الدينية وتحت اشراف المرجعية العليا في النجف الاشرف.
٨. ينبغي للأحزاب الدينية نبذ كل الولاءات والانتماءات الخارجية، وجعل مصلحة البلد فوق كل المصالح.
٩. ينبغي للتيارات الدينية واحزابها الابتعاد عن ازدواجية المواقف وإعلان مواقفها بشكل صريح وواضح وبما يتلاءم مع برامجها ومعتقداتها وما تؤمن به.
١٠. ينبغي للحكومة العراقية تطبيق قانون الأحزاب على الأحزاب جميعها وحل كل حزب يمثل تهديدا للأمن والسلم المجتمعيين.

مركز الفيض العلمي
لاستطلاعات الرأي والدراسات المجتمعية
«نبذة تعريفية»

- **النشأة:**

في خضم التغيرات الحاصلة في وسائل الاتصال والمعلوماتية على خلفية الثورة العلمية الثالثة، واتساقاً مع ما يشهده بلدنا العزيز من بناء لنظام سياسي واقتصادي جديد على اعتاب نظام شمولي، وانطلاقاً من الحرية والديمقراطية، وما تحمله من حرية التعبير والتفكير، ولما كانت معظم البلدان التي لها تاريخ في البناء الديمقراطي تعتمد على مراكز استطلاعات الرأي في الاستدلال على توجهات الجمهور إزاء مختلف القضايا السياسية والاجتماعية، وهو ما يوفر لصناع القرار قبل متخذيه معرفة طبيعة هذه التوجهات وبالتالي استشراف مستقبل الحياة العامة والسياسية فضلا عن الاجتماعية وسائر مجالات الحياة.

تم تأسيس **مركز الفيض العلمي لاستطلاع الرأي العام والدراسات المجتمعية**، عام ٢٠١١ كـ مركز علمي يختص بهذا النوع من الاهتمام، ونشير الى أن المركز يتمتع بالشخصية المعنوية، ولديه إجازة رسمية ومسجل في مؤسسات المجتمع المدني في دائرة المنظمات غير الحكومية في رئاسة مجلس الوزراء، كما يتضح في الكتاب الرسمي ذي العدد (٦٣٧) في ٢٠١٢/٤/٢٦.

العراق- بغداد - الكرادة
E-mail: Alfaidcenter2011@gmil.com
07710122232

الاهتمامات الرئيسة

يهتم المركز بإجراء استطلاعات للرأي العام وكذلك الدراسات المجتمعية، حيث لديه قرابة (١٤٠) استطلاعًا ودراسة (عامًا وخاصًا) في شتى المجالات، منها السياسية والإعلامية والاجتماعية والأمنية والتربوية والتعليمية والاقتصادية وغيرها من المجالات الأخرى.

وهناك كثير من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية ومراكز البحوث فضلا عن القنوات الفضائية والاعلامية أبدت رغبتها ورحبت بفكرة التعاون والعمل المشترك بإجراء استطلاعات ودرسات مشتركة مع مركزنا.

- **رسالة المركز:**

تتمثل رسالتنا بتوفير معلومات واحصاءات وحقائق ودراسات لمن يهمه الأمر والتعرف إلى ما يلي:

١. اتجاهات الجمهور نحو قضايا محددة.

٢. التنبؤ بالاتجاهات بحسب الفئات العمرية والتعليمية.

٣. درجات التفاعل مع الوضع القائم (الحكومة, الخدمات, السياسات الدولية، بعض القرارات، البناء الاجتماعي، تأثيرات الرأي، الخ....).

07710122232 E-mail: Alfaidcenter2011@gmil.com العراق- بغداد - الكرادة

٤. الوقوف على الأولويات والافضليات بالنسبة للجمهور (المجتمع المستهدف).

٥. معرفة الرأي العام الكامن وقوته التعبيرية.

- **الأهداف:**

يمكن تلخيص أهداف مركز الفيض العلمي لاستطلاع الرأي العام والدراسات المجتمعية بما يلي:

١. قياس الموقف العام تجاه قضية ما.

٢. إجراء المقارنات (المتغيرات) في الرأي العام إزاء قضية محددة تبعا لمتغير معين (تصريح، قرار، حراك سياسي)

٣. توفير تغذية عكسية لصناع القرار في القطاعين العام والخاص.

٤. إثراء البرامج والأبحاث والدراسات ببيانات مسحية.

- **الخدمات التي يقدمها مركز الفيض العلمي لإستطلاع الرأي العام والدراسات المجتمعية:**

يتميز مركزنا بتنوع القضايا التي يتناولها في دراسة وقياس الرأي العام وفي المجالات التالية:

١. في المجال الاعلامي. ٢. في المجال السياسي. ٣. في المجال الاجتماعي. ٤. المجال النفسي . ٥. المجال الأكاديمي
.٦. المجال التربوي التعليمي. ٧. المجال الاقتصادي
٨. المجال الامني

العراق- بغداد - الكرادة
E-mail: Alfaidcenter2011@gmil.com
07710122232

- **الوسائل التي من خلالها يتم تحقيق أهدافنا:**

١. وضع الأهداف من عملية الاستطلاع أو الدراسة.
٢. المهنية في الأداء.
٣. بناء استمارات الاستطلاع على وفق الأهداف.
٤. السلوك العلمي في عملية الشمول والتوزيع والتبويب والإحصاء والدراسة.
٥. الموضوعية في التحليل.
٦. الوصول الى حقائق واستنباطات.
٧. استثمار تلك الحقائق والاستنباطات.
٨. الخروج بتوصيات ودراسات فاعلة.

- **وحدات المركز (الهيكلية):**

أولاً: وحدات المركز (الهيكلية المتوافرة).

١. مدير المركز.
٢. هيئة استشارية
٣. وحدة الطباعة والتنضيد
٤. وحدة ادخال البيانات (spss)
٥. وحدة التحليل الاحصائي (spss)

بعض من نشاطات المركز منذ التأسيس حتى سنة ٢٠٢٥

ت	عنوان الاستطلاع	السنـــة
١	اتجاهات المواطنة في العراق	٢٠١١
٢	الرأي العام السائد بين العراقيين بشأن المواقف السياسية والشعبية من بناء الكويت لميناء مبارك	٢٠١٢
٣	رأي النخب العراقية بطبيعة التدخلات التركية بالشأن العراقي	٢٠١٢
٤	إتجاهات الرأي العام العراقي بشأن علاقة إقليم كردستان بالحكومة المركزية العراقية	٢٠١٢
٥	إستطلاع الرأي العام حول التحريض والعنف الإعلامي	٢٠١٢
٦	الرأي العام تجاه سحب الثقة عن رئيس الوزراء	٢٠١٢
٧	قياس مقروئية الكتاب الديني في العراق	٢٠١٣
٨	آراء الشارع العراقي إزاء ترشيح رئيس الـوزراء (نوري المالكي) لولاية ثالثة	٢٠١٣

العراق- بغداد - الكرادة
E-mail: Alfaidcenter2011@gmil.com
07710122232

بعض من نشاطات المركز منذ التأسيس حتى سنة ٢٠٢٥

٩	ثقة العراقيين بنتائج انتخابات مجالس المحافظات ورأيهم بشأن دور المفوضية في العملية الانتخابية	٢٠١٣
١٠	أولويات العراقيين في المرحلتين الراهنة والمقبلة	٢٠١٣
١١	آراء الشارع العراقي بعودة القوات العسكرية الأمريكية إلى العراق	٢٠١٣
١٢	أولويات الجمهور العراقي إزاء مضامين القنوات الفضائية المفضلة	٢٠١٣
١٣	اتجاهات الرأي العام العراقي إزاء انتخابات مجالس المحافظات السابقة والمقبلة	٢٠١٣
١٤	مقروئية جريدة المراقب العراقي	٢٠١٣
١٥	مقبولية إقامة الأقاليم لدى العراقيين	٢٠١٤
١٦	آراء الشارع العراقي بشأن مرتكزات التصويت السياسي في العراق	٢٠١٤

07710122232 E-mail: Alfaidcenter2011@gmil.com العراق- بغداد - الكرادة

بعض من نشاطات المركز منذ التأسيس حتى سنة ٢٠٢٥

١٧	آراء العراقيين واتجاهاتهم إزاء الانتخابات البرلمانية المقبلة ٢٠١٤	٢٠١٤
١٨	آراء الحشد الشعبي ومواقفهم من تلبية نداء المرجعية والتطوع وفق فتوى الجهاد الكفائي (المعوقات والمقترحات)	٢٠١٤
١٩	آراء العراقيين ومواقفهم إزاء مساعدات التحالف الدولي لداعش	٢٠١٥
٢٠	آراء العراقيين ومواقفهم من الهجرة إلى أوروبا	٢٠١٥
٢١	آراء المهاجرين العراقيين ومواقفهم إزاء هجرتهم الى أوروبا	٢٠١٥
٢٢	تقويم النخب الأكاديمية والعلمية والمهنية لاقتصاد محافظات الوسط والجنوب	٢٠١٥
٢٣	الإصلاحات كما يراها الشارع العراقي	٢٠١٦
٢٤	تَنبؤاتُ العراقيين وتَوقعاتُهم لما بَعد عَام (٢٠٢٠) بشأن بَعْض القَضَايا والجهات والشَّخْصيات في السَّاحة العراقية	٢٠١٦

العراق- بغداد - الكرادة
E-mail: Alfaidcenter2011@gmil.com
07710122232

بعض من نشاطات المركز منذ التأسيس حتى سنة ٢٠٢٥

٢٥	آراء الطلبة ومواقفهم من بعض المشكلات والظواهر داخل المؤسسة التعليمية (الحرم الجامعي)	٢٠١٦
٢٦	اتجاهات العراقيين ومواقفهم إزاء النزاعات العشائرية المسلحة	٢٠١٦
٢٧	الرأي السائد بين اوساط المجتمع الكركوكي بشأن مستقبل محافظتهم	٢٠١٧
٢٨	تصورات العراقيين واتجاهاتهم نحو ورقة التسوية السياسية	٢٠١٧
٢٩	مؤشرات في رغبات وميول الجمهور العراقي إزاء بعض القضايا في الانتخابات المقبلة	٢٠١٧
٣٠	آراء المجتمع البغدادي ومقترحاتهم لحفظ أمن العاصمة	٢٠١٧
٣١	مؤشرات في الانتخابات المقبلة (مواقف واتجاهات)	٢٠١٨
٣٢	التعليم الحكومي والأهلي في بغداد كما يراه المتخصصون وأولياء الأمور	٢٠١٨

07710122232 E-mail: Alfaidcenter2011@gmil.com العراق- بغداد - الكرادة

بعض من نشاطات المركز منذ التأسيس حتى سنة ٢٠٢٥

٣٣	المجمعات التجارية الحديثة (المولات) كما يراها المواطن العراقي	٢٠١٨
٣٤	اتجاهات العراقيين ومواقفهم تجاه الانفتاح السعودي الأخير	٢٠١٨
٣٥	أزمة المياه ومستقبل العراق» الاسباب والآثار« في ضوء آراء النخب العراقية	٢٠١٨
٣٦	المصارف الاهلية ودورها في الحركة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في العراق	٢٠١٨
٣٧	مواقع التواصل الاجتماعي وجيوشها الالكترونية	٢٠١٨
٣٨	آراء العراقيين ومواقفهم تجاه التواجد العسكري الامريكي	٢٠١٩
٣٩	قناة mbc Iraq	٢٠١٩
٤٠	التظاهرات والاحتجاجات في العراق / مؤشرات ومواقف	٢٠١٩
٤١	مؤشرات في مواجهة امريكا مع ايران ودور العراق فيهما	٢٠١٩

العراق- بغداد - الكرادة
E-mail: Alfaidcenter2011@gmil.com
07710122232

بعض من نشاطات المركز منذ التأسيس حتى سنة ٢٠٢٥

٤٢	زيارات المسؤولين العراقيين السرية والعلنية الى اسرائيل «اراء ومواقف»	٢٠١٩
٤٣	الاتفاقية العراقية الصينية	٢٠٢٠
٤٤	العملية التعليمية في العراق	٢٠٢٠
٤٥	التواجد الاميركي في العراق	٢٠٢٠
٤٦	الحوار العراقي الاميركي	٢٠٢٠
٤٧	استبيان حول آراء العراقيين ومواقفهم من تطبيق قانون المرور العام الجديد رقم (٩) لسنة ٢٠١٩	٢٠٢٠
٤٨	اتجاهات العراقيين ومواقفهم ازاء تكليف الكاظمي بتشكيل الحكومة	٢٠٢٠
٤٩	العملية التربوية والتعليمية (القرارات ، والتعليمات) الجارية بالعراق في ظل جائحة كورونا (أراء ، ومواقف)	٢٠٢٠
٥٠	التقييم والرضا الشعبي تجاه أداء مصطفى الكاظمي وحكومته وادارتهما للأزمات(مؤشرات ومواقف)	٢٠٢٠

07710122232 E-mail: Alfaidcenter2011@gmil.com العراق- بغداد - الكرادة

بعض من نشاطات المركز منذ التأسيس حتى سنة ٢٠٢٥

٥١	الاتفاق الاماراتي _الاسرائيلي ((كما يراه الجمهور العربي))	٢٠٢٠
٥٢	اقتصاديات الأسرة العراقية في ظل جائحة كورونا وتهاوي اسعار النفط (آراء - وحقائق)	٢٠٢٠
٥٣	النزاع الدولي والاقليمي على ليبيا كما يراه الجمهور العربي	٢٠٢٠
٥٤	خطاب السيد مقتدى الصدر الى بنيامين نتنياهو	٢٠٢٠
٥٥	تعيينات الكاظمي الاخيرة للدرجات الخاصة	٢٠٢٠
٥٦	الربط السككي وميناء الفاو الكبير	٢٠٢٠
٥٧	تنبؤات العراقيين ببعض مجالات حياتهم اليومية للعام المقبل (٢٠٢١م)	٢٠٢٠
٥٨	مؤشرات في الانتخابات النيابية المقبلة ٢٠٢١م	٢٠٢٠
٥٩	استثمار صحراء غرب العراق من قبل السعودية	٢٠٢١

العراق- بغداد - الكرادة
E-mail: Alfaidcenter2011@gmil.com
07710122232

بعض من نشاطات المركز منذ التأسيس حتى سنة ٢٠٢٥

٦٠	مؤشرات وملامح الصحة العامة في العراق	٢٠٢١
٦١	الاستهداف الأمريكي للحشد الشعبي "المقاصد ومقترحات المواجهة	٢٠٢١
٦٢	التعليم الإلكتروني والتقليدي (اراء -تقييمات- مواقف)	٢٠٢١
٦٣	(الرئيس إبراهيم رئيسي)	٢٠٢١
٦٤	اتجاهات الشارع العراقي إزاء الانتخابات المقبلة ٢٠٢١	٢٠٢١
٦٥	انتخابات مرشحي حركة سياسية خاصة	٢٠٢١
٦٦	أداء بعثة الأمم المتحدة في العراق للاعوام (٢٠١٩-٢٠٢١)	٢٠٢١-٢٠٢٢
٦٧	قرارات المحكمة الاتحادية الأخيرة «مواقف واراء»	٢٠٢٢
٦٨	الحرب الروسية - الأوكرانية من منظور عراقي	٢٠٢٢

07710122232 E-mail: Alfaidcenter2011@gmil.com العراق- بغداد - الكرادة

بعض من نشاطات المركز منذ التأسيس حتى سنة ٢٠٢٥

٦٩	قانون تجريم التطبيع	٢٠٢٢
٧٠	الازمات الكبرى ومرحلة ما بعد الانسداد السياسي في العراق	٢٠٢٢
٧١	ظاهرة ازدياد حالات الطلاق في العراق	٢٠٢٢
٧٢	أولويات تحقيق التهدئة السياسية	٢٠٢٢
٧٣	الاختناق المروري في بغداد	٢٠٢٢
٧٤	تقييم أداء المؤسسات الصحية في العراق	٢٠٢٢
٧٥	حركة سياسية خاصة - أفكار تطويرية	٢٠٢٣
٧٦	السجون العراقية (دراسة استطلاعية على عينة من ذوي السجناء والمعتقلين)	٢٠٢٣
٧٧	ازمة ارتفاع سعر الدولار وتأثيرها على السوق المحلية	٢٠٢٣

العراق- بغداد - الكرادة
E-mail: Alfaidcenter2011@gmil.com
07710122232

بعض من نشاطات المركز منذ التأسيس حتى سنة ٢٠٢٥

٧٨	اراء العراقيين ومواقفهم من مشاهير مواقع التواصل الاجتماعي	٢٠٢٣
٧٩	نظرة في اتجاهات الشباب وطموحاتهم	٢٠٢٣
٨٠	أولويات الشباب العراقي واتجاهاتهم نحو بعض القضايا السياسية	٢٠٢٣
٨١	زعامة المكون السني في العراق للسنوات الخمس المقبلة (استطلاع رأي لبعض المناطق في العراق)	٢٠٢٣
٨٢	مؤشرات في أداء السيد رئيس الوزراء وحكومته للشهور الستة الماضية	٢٠٢٣
٨٣	القوة الناعمة والغزو الثقافي في أفلام ومسلسلات الأنمي والألعاب الالكترونية	٢٠٢٣
٨٤	مواقف وردود أفعال الشارع العراقي إزاء تدخل المقاومة الإسلامية في العراق لمساندة أهالي غزة في حرب طوفان الاقصى	٢٠٢٣

07710122232 E-mail: Alfaidcenter2011@gmil.com العراق- بغداد - الكرادة

بعض من نشاطات المركز منذ التأسيس حتى سنة ٢٠٢٥

٨٥	السوق الموازي للعملة الأجنبية في العراق «خطر يهدد الدينار العراقي والاقتصاد الوطني»	٢٠٢٣
٨٦	الشباب العراقي ... قراءات في الواقع وآفاق المستقبل	٢٠٢٤
٨٧	الانسحاب المفترض لقوات التحالف الدولي من العراق «التحديات و المكتسبات»	٢٠٢٤
٨٨	جِهَادُ التَبْيينِ "حُوارّيةٌ مُيّسَرةٌ بَيْنَ القَائِدِ والشَّبَابِ"	٢٠٢٤
٨٩	التعديل المقترح لقانون الأحوال الشخصية العراقي ((١٨٨ لسنة ١٩٥٩)) "دراسة استطلاعية"	٢٠٢٤
٩٠	نسيج وطن- المهددات الاجتماعية وصمود الهُوية	٢٠٢٥
٩١	تيارات وأحزاب - دراسات في المشهد الديني _ السياسي العراقي	٢٠٢٥

العراق- بغداد - الكرادة
E-mail: Alfaidcenter2011@gmil.com
07710122232